



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

Princeton University Library



32101 066088319

(فهرست رسالة التزوير في الاوراق)

مصحفة

- ٢ مقدمة الرسالة
- ٢ فائحة
- ٣ مقدمة تاريخية
- ٥ النقد على القانون من حيث الوضع وفيه ثلاثة أقسام
- ٦ القسم الاول بيان النقص في تزوير الاختام والاوراق المالية
- ٦ النقد على المادة ١٨٤
- ٨ النقد على المادة ١٨٥
- ٩ النقد على المادة ١٨٦
- ١٠ النقد على المادة ١٨٧
- ١١ النقد على المادة ١٨٨
- ١١ القسم الثاني النقص في تزوير الاوراق الرسمية
- ١١ النقد على المادة ١٨٩
- ١٣ النقد على المادة ١٩٠
- ١٤ النقد على المادة ١٩١
- ١٦ النقد على المادة ١٩٢
- ١٦ القسم الثالث النقص في تزوير المحررات غير الرسمية
- ١٦ النقد على المواد ١٩٣ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧
- ١٧ النقد على المادة ١٩٨
- ١٨ النقد على المادتين ١٩٩ و ٢٠٠
- ١٨ خلاصة عامة

صيفة

٢١ (الباب الاول) وموابه (الكتاب الاول) قواعد وممية تعريف التزوير

وفيه فصول

٢٢ الفصل الاول تغيير الحقيقة في الكتابة وفيه قيود

٢٢ القيد الاول تغيير الحقيقة

٢٣ القيد الثاني في الكتابة

٢٤ القيد الثالث كون التغيير حاصل في أمور جعل المحرر لاثباته فيه

٢٨ القيد الرابع يجب أن يقع التغيير بحسب الظروف والاحوال المنصوص عليها

في القانون

٢٩ الفصل الثاني في العمد

٣٣ الفصل الثالث الضرر

٤١ أمثلة القواعد العمومية - أمثلة الضرر

٤١ مثال الضرر الممكن - مثال آخر

٤٢ مثال الضرر الادبي - مثال الضرر الاجتماعي

٤٤ مثال آخر

٤٥ مثال آخر

٤٦ مثال العمد

٤٧ مثال التزوير للحصول على ربح لغير المزور

٤٧ مثال الورقة الباطلة

٤٩ مثال آخر

٥٠ مثال الورقة القابلة للبطلان

٥٠ مثال التزوير للحصول على حق مملوك للزور

صحيفة

٥١ مثال آخر

٥٢ مثال لا يلزم النص على وجود الضرر

٥٣ (الكتاب الثاني) أنواع التزوير

٥٣ الباب الاول قواعد التزوير المادى

٥٤ الفصل الاول التزوير المادى الواقع من الموظفين فى المهررات الرسمية أثناء تأدية

وظائفهم

٥٤ بيان الاوراق الرسمية

٥٧ السبب فى تنويع العقوبة

٦٠ وضع امضات أو اختتام مضرورة

٦١ تغيير المهررات أو الامضات أو الاختتام

٦٢ وضع أسماء أشخاص آخرين مضرورة

٦٣ الفصل الثانى التزوير المادى فى الاوراق الرسمية الواقع من الافراد

٦٣ الباب الثانى فى التزوير المعنوى

٦٤ الفصل الاول التزوير المعنوى الواقع من الموظفين أثناء تأدية وظائفهم فى

المهررات الرسمية وهو صورتان

٦٥ الصورة الاولى تغيير اقرار أو الشان

٦٦ الصورة الثانية جعل واقعة مضرورة فى صورة واقعة صحيحة أو غير معترف بها

فى صورة واقعة معترف بها

٦٩ الفصل الثانى التزوير المعنوى الذى يقع من أفراد الناس فى المهررات الرسمية

وفيه أحوال

٧٠ الاولى اشتراك أولى الشان فى التزوير مع الموظف

صحيفة

- ٧٠ النامية التواطؤ بين المتعاقدين على علم به من الموثق
- ٧٣ الثالثة انفراد أولى الشأن
- ٧٥ أمثلة التزوير الرسمى
- ٧٥ تزوير مادی
- ٧٥ مثال تغيير المحررات - مثال زيادة الكلمات
- ٧٦ مثال آخر لزيادة الكلمات
- ٧٦ مثال اختراع ورقة رسمية
- ٧٦ أمثلة التزوير المعنوى الرسمى من الموظف
- ٧٦ مثال تغيير اقرار أولى الشأن
- ٧٧ مثال ذكر واقعة مزورة
- ٧٨ أمثلة التزوير الرسمى من آحاد الناس
- ٧٨ مثال التسمي باسم الغير
- ٧٩ مثال وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة
- ٨١ مثال التزوير المعنوى الرسمى الواقع من آحاد الناس
- ٨١ الباب الثالث التزوير العرفى وهو الواقع فى محررات أحد الناس
- ٨٢ الفصل الاول التزوير فى محررات أحد الناس
- ٨٣ التزوير المادى فى المحررات العرفية - وضع امضات أو اختتام مزورة
- ٨٤ تغيير المحررات أو الامضات أو الاختتام
- ٨٥ وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة
- ٨٦ فى التزوير المعنوى الذى يرتكبه احد الناس فى المحررات العرفية
- ٨٩ فصل فى الاوراق الخصوصية

صحيحة

- ٩٢ فصل في الاوراق التجارية
- ٩٦ التزوير الواقع من أصحاب القهاوى ومحال الاكل والنوم
- ٩٧ الفصل الثاني تزوير تذاكر السفر وتذاكر المرور
- ١٠٠ الفصل الثالث تزوير الشهادات - التزوير في الشهادات الطبية
- ١٠٣ التزوير في الشهادات التي تقدم للمحاكم
- ١٠٥ أمثلة التزوير العرفي المسمى
- ١٠٥ مثال تغيير المحررات
- ١٠٥ مثال الحذف والزيادة
- ١٠٦ مثال زيادة الكلمات
- ١٠٦ مثال الحذف
- ١٠٧ مثال الدفاتر التجارية الاعتيادية
- ١٠٧ مثال تذاكر السفر
- ١٠٨ مثال تذاكر المرور
- ١٠٩ أمثلة التزوير العرفي المعنوي
- ١٠٩ مثال واقعة مزورة
- ١١٠ مثال عام ضرر أدبي وعدم فائدة للزور
- ١١١ باب في مسائل شتى
- ١١١ التزوير والنصب
- ١١٤ كتابة شئ والحصول على التوقيع عليه بصفة شئ آخر - مثال آخر
- ١١٥ التزوير والامضاء على بياض
- ١٢١ التزوير والغش

١٢٣ التزوير الواقع من الأزواج اضراراً بأزواجهم أو من الأتارب اضراراً ببعضهم

- في استعمال التزوير

١٢٦ طرق الاستعمال

١٢٧ شروط الاستعمال

١٢٩ عقوبة الاستعمال

١٣٢ أمثلة على ما تقدم

١٣٤ مثال الضرر الممكن في الاستعمال - مثال الضرر الممكن

﴿ تمت ﴾



1-11-65
1945

(RECAP)

2276

3783

380
Digitized by Google

الى تقي العزيز سعد زغلول

أقدم اليك هذه الرسالة طلاء صغيرة على محبة أختك كبيرة
أحمد فتحي
زغلول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبع هداة الى يوم الدين (وبعد) فان مراولة
المسائل الجنائية والاشتغال بتطبيق القانون على الوقائع أظهر لي صعوبات
كثيرة في باب التزوير من قانون العقوبات وقد جرى لي كلام مع كثير من
اخواني في هذا الموضوع ورأيت أن أشرح الباب السادس عشر من الكتاب
الثاني من قانون العقوبات الاهلي راجيا أن أكون قد فتمت بابا للنقاشه
فيستفيد المشتغلون بالقانون وأستفيد معهم والله الموفق للصواب

مقدمة

التزوير جريمة عظيمة الشرجسية الضرر يستترق بها المسمى مال الغير على غزوة منه فتهدم بها الآمال وتتعدم الحقوق الثابتة وكان للقضاء اعتناء كبير بهذه الجريمة فشددوا عقوبتها وبالغوا في احتقار مرتكبها فحكوا بأنه عدو للأمة بتململها وقضوا عليه بالأعدام إلا أنهم لم يميزوا هذه الجريمة كما ينبغي فأدخلوا فيها مالمس منها كما كان الرومان يفعلون إذ عدوا مزورا من أخفى وصية المتوفى ومن أضاعها ومن فتح وصية لا يزال صاحبها على قيد الحياة وغير ذلك وكانت القاعدة العمومية عندهم أن يعتبر المرء مزورا كلما فعل أمرا يدل على غش أو خراب ذمة فعاقبوا كل من غيرهما بآخر أو لقبنا بخلافه أو مسح جلة أو كلمة أو حرفا وكانت عقوبة الإحرار النفي إلى مكان حصين مع المصادرة في أموالهم جميعها وعقوبة الرقيق الأعدام كما تقدم ثم ترفت مدارك الأمم في هذا الموضوع وتنورت أفكارها بما نشره العلماء وألفه الحكماء من الكتب والرسائل فتعدلت القوانين وتبينت جهات افتراق أفعال الإنسان وجهات اتفاتها واقتصرت الشارع على معاقبة الأعمال التي تظهر إلى العالم الوجودي بآثارها فقط وأخرج من جريمة التزوير مالمس منها حتى صارت اليوم قاصرة على نوعين تزوير يقع بالقول فقط وهو شهادة الزور والثاني - ثلاثة أقسام تزوير النقود وهو المعبر عنه بتزييفها وتزوير أختام الحكومة وفروعها وتزوير الأوراق

ومع ذلك فلم تنف بعد طول البحث ودقة التأمل على قانون بلد أحاط بأطراف التزوير في الأوراق فجمع شوارده ونص على وجه الصعوبة فيه أو استكمل مفرداته أو ألقى بتعريف يشملها أو وضع له قواعد عامة مفهومة المعنى تماما بل ما من أحدها إلا وأهمل قسما عظيما من ذلك وكلها لم تتعرض لبيان

حقيقة هذه الجريمة كما ينبغي وكلها اختلف في اللفظ والتعبير وكيفية العقاب ولكي يقف المطالع على آراء أشهر المؤلفين وهو فستان هيلي في أشهر القوانين وهو القانون الفرنسي نورد الجملة التي استعمل بها باب التزوير في المهررات قال

(الآن نشرح مادة حرجة وهي التزوير في المهررات فالموضوع محاط بالخفاء من كل الجهات لذلك كان القول فيه صعبا لا يجاز لفظ القانون حيث اقتصر الشارع على معاقبة من يصنع ورقة أو يغير في ورقة مكتوبة من قبل من دون أن ينص على الصفات التي تميز بها الجريمة ولتفرع طرق التزوير والتفني في أساليبه والمحاكم بين ذلك مترددة غير مستقرة على مذهب واحد لذلك نراها تغفل أحيانا عن قواعد يجب استنباطها من مفهوم القانون أو استخلاصها من معانيه المتفرقة وجاءت أحكامها متناقضة في أحوال شتى يظهر ذلك خصوصا اذا جردت عن الظروف التي صدرت فيها وذلك مما يزيد في الموضوع غموضا واشكالا انتهى)

وهذا هو بعينه ما رآه أشهر المؤلفين في فرنسا مثل دالوز وبلاتش وجارو وغيرهم والقانون الفرنسي معمول به أكثر من ثمانين سنة تبادلت فيها آراء المؤلفين فاستنارت بها أفكار القضاة وأظهر النقد مواضع التقصير في القانون فتمهد الطريق للتخصصيين وتهذبت عبارة الاحكام في هذا الموضوع العظيم الشأن وان لم يبلغ بعد درجة الكمال كغيره

ولقد كنا نحسب أن قانوننا المصري الذي اتخذ ذلك القانون أساسا له خصوصا في باب التزوير قد استفاد من تجارب السلف واطلع على ما كتبه المؤلفون في تلك المدة الطويلة فأقننا بنصوص تفوق تلك نمكا في الالفاظ واحكاما في المعاني وبيانا في التركيب ونسقا في الترتيب ونجاذبا في الافكار وانسجاما في المجموع

حتى اذا طالعنا مع التأمل الدقيق رجعنا من الرجاء بصفقة المغبون ووددنا
لأنه انتحل مادة ذلك الاساس بتعلمها ولكنه غير حيث وجبت المحافظة على
الاصل وحذف ما كان يجب أن يزاد عليه فأخل بالترتيب وأسرف في الالفاظ
ونصرف في القواعد نصرفا أخل بما صدقاتها فتاه المطالع في ادراك مراده
الحقيق

ولما كان تفسير القوانين الجنائية أعظم صعوبة من تفسير القوانين المدنية
لان الاول ان لم تنص على شئ فقد وجب تركه كما انه لا يجوز الحكم
بالتنسب ولا بمقتضى قواعد العدل والانصاف بخلاف الثانية في ذلك كله وكان
من الصعب جدًا شرح باب التزوير مع التزام المحافظة التامة على هذه
القواعد وغيرها من أصول التفسير وجب علينا أن نأق على أماكن النقص
في هذا الباب كلها واحدا بعد الآخر تمهيدا للموضوع ومقدمة لنتيجة نصرح
بها بعد الفراغ من ذلك

واذا تأملنا في هذا الباب رأيناه قسم التزوير الى ثلاثة أقسام

(الاول) - التزوير المضرب بالحكومة مباشرة وهو الذي يقع في أختامها ونياسينها

ودمغاتها وأوراق مالياتها مما نصت عليه المواد ١٨٤ الى ١٨٨

(الثاني) - التزوير في الاوراق الرسمية وهو يتعلق بالنظام العمومي ويضر

بمصلحة الحكومة أحيانا وبمصلحة الافراد غالبا وجاء النص عليه

في المواد ١٨٩ الى ١٩٢

(الثالث) - التزوير في المحررات الغير الرسمية وهو يضر بمصالح الافراد أولا

وبالذات وله من هذه الجهة ارتباط بالنظام العمومي لكن بوجه

أخص ومواده ١٩٣ الى آخر باب التزوير واليك بيان النقص

في كل قسم منها

القسم الاول

(الملة ١٨٤)

من قلد فرمانا أو أمرا أو قرارا صادرا من الحكومة أو جل غيره على تقليده أو زوره أو جل غيره على تزويره أو قلد ختم أو امضاء أو علامة أحد أبواب الوظائف المبرية أو جل غيره على ذلك وكل من قلد ختم ولى الامر أو ختم الحكومة أو اختام أو تمغات أو نياشين احدى جهات الادارة العمومية أو استعمل الاختام أو التمغات أو النياشين المزورة أو قلد أو زور أوراق مرتبات مقرررة أو بونات أو سركى أو سندات أخر صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها أو استعمل سندات مزورة أو مغيرة أو أدخلها فى بلاد الحكومة أو قلد أو زور تمغة المسكوكات ذهباً كانت أو فضة و استعمل تلك التمغة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا أو بالسجن المؤقت انما لا يجوز فى أى حال من الاحوال أن تنقص مدة العقوبة عن خمس سنين

معنى كلمتى أمر وقرار غير ظاهر ولو أضيفت صفة عال الى أمر لفهم المعنى وهذا ما يؤخذ من الطبعة الفرنسية وحينئذ يتعين معنى القرار وهو كل أمر يصدر من الحكومة دون تصديق الحاكم الاكبر أو الامير يدخل فى ذلك قرارات مجلس النظار وقرارات كل نظارة أو مديرية أو مركز أو مصلحة على حدتها بحسب المستوعات ومانح لكل جهة من الاختصاصات ولفظة جل تشير الى التحكم والتكليف مع أن ذلك ليس مراد الواضع اذ غرضه أن يقول من قلد أو زور بنفسه أو بواسطة غيره وهو المعنى المتفق عليه كما أنه هو الذى يفهم من الطبعة الفرنسية

ولفظه مغيرة الموصوفة بها السندات مهمة فقد رأينا المادة نستعمل كلمتى التقليد والتزوير فى جميع الاحوال فكأنها أرادت بالعدول عن التقليد الى

التغيير معنى جديداً والخلال غير ذلك فلفظ الطبعة الفرنسية لم يتغير من أول المادة الى آخرها وكان الأولى بالطبعة العربية أن تثبت على مادة التقليد دفعا للاجهام

عاقبت من قلد ختم ولي الأمر أو ختم الحكومة أو اختام أو تمغات أو نياشين إحدى جهات الادارة العمومية ولم تذكر شيئاً عن تزويرها فكأنها رأت أن التزوير لا يقع فيها الا أنها اتبعت لهذا النص بما يؤخذ منه غير ما فهمناه حيث قالت أو استعمل الاختام أو التمغات أو النياشين المزورة فأتت بالتزوير في الاستعمال دون التقليد والواقع أنها نسيت إيراد اللفظتين أو أنها جعلتهما مترادفتين فعلى الأول لاعتقاب على من زور الاختام أو التمغات أو النياشين دون أن يستعملها كما أنه لاعتقاب على من استعملها مقادة دون أن يقلدها وعلى الثاني كلاهما معاقب والحاصل أن المعنى مضطرب والشبهة واردة ثم إن لفظة سندات المذكورة بعد كلمة سراكى قاصرة المعنى لان المراد بها كل ورقة محتصة بنقود فهي بمنزلة اسم جمع أتى به بعد ذكر البعض من أنواعه كالبنونات والسراكى وأوراق المرتبات ولذلك كانت اللفظة المذكورة غير وافية بالمراد في قول الملة أو استعمل سندات مزورة أو مغيرة إذ ظاهره أن استعمال السراكى والبنونات وأوراق المرتبات غير معاقب عليه والبداهة ترد هذا الفهم والطبعة الفرنسية صريحة في أن المراد اسم جمع يشمل أنواع الأوراق كلها

وإلى العطف بين ذهباً كانت أو فضة وبين استعمال تلك التمغة موجودة أيضاً في الطبعة الفرنسية يؤخذ منه أن تقليد تمغة المسكوكات فقط أو تزويرها فقط لا يعاقب عليه القانون وكذلك مجرد الاستعمال لاعتقاب عليه إنما يجب العقاب على من قلد أو زور ثم استعمال وهو خروج عن القواعد لغير سبب والجميع ان العطف بالواو سهو وإن أوهى الواجبة الاستعمال

لم تقتل المادة بمن استعمال الفرمانات والاوامر العالية والقرارات المقتلة أو المزرقة شيأ وليس لهذا السكوت من سبب اذ يجوز أن رجلا يزور أمرا عاليا أو قرارا وأحد الحكام يجري عليه مع علمه بتزويره انما استعمال الفرمان بعيد نظرا الى طبيعة الورقة ومن يعطيها ومن تعطي اليه

(المادة ١٨٥)

يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنين كل من استحصل بغير حق على أختام الحكومة الحقيقية أو أختام احدى المصالح أو احدى جهات الادارة العمومية واستعملها استعمالا مضرا بمصلحة الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس

لفظة حقيقية الموصوفة بها الاختام في غير محلها اذ كان يجب وضعها تقديمها على لفظة حكومة فيقال كل من استحصل بغير حق على الاختام الحقيقية المختصة بالحكومة أو احدى المصالح أو احدى جهات الادارة العمومية الى آخره ليشمل الوصف جميع الاختام وان كان المعنى ظاهرا لمن يتأمل

لم تذكر هذه المادة سوى الاختام وفي الطبعة الفرنسية ذكرت الاختام والتمغات دون النباشين ولعلها اعتبرت الاختام اسما عاما يشمل النباشين والتمغات أيضا لكن كان يجب أن يكتفى بها في المادة ١٨٤ وربما لم يأت بخاطره جعلها اسما عاما الا بعد كتابة المادة الاخيرة وأهمل تغيير الاولى ومع ذلك رد علينا تكرار الالفاظ الثلاثة في المادة التي بعدها وهي ١٨٦ والاولى العدول عن تفاهم آخر لاسيما الى فهمه خلطوه عن المقصد انما النتيجة اضطراب في التعبير وتشويش في المعاني

عقاب هذه المادة خفيف لان ضرر الفعل المعاقب عليه جسيم كالا يخفى اذ الاثبات صعب واللبيل متعسر في هذه الحالة وهو برهان آخر على عدم

الاسترسال مع قاعدة واحدة وعلى ترك التناسب الواجب ايجاده بين الجريمة وعقابها

(المادة ١٨٦)

من قلد الاختام أو التمغات أو النياشين التي تضعها الحكومة على أصناف الاشياء أو البضائع أو قلد ختم أو تمغة أو نيشان أى مصلحة ميرية أو أى شركة مشكلة باذن الحكومة أو بيت تجارة أو استعمل النياشين أو الاختام أو التمغات المزورة يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنين ويحكم عليه بتعويض الخسارة التي نشأت عن فعل ذلك

يؤخذ من هذه المادة أن الاختام والتمغات والنياشين المذكورة فيها غير الاختام والتمغات والنياشين المذكورة في المادة ١٨٤ مع أن الحالة واحدة وليس للمصلحة أو الجهة الادارية الا ختم واحد وتمغة واحدة ونيشان واحد فالختم للاوراق والتمغة قد تكون كذلك أو للحيوان كما في الدوائر البلدية والنيشان للبضائع وعلى هذا يوجد تكرارين المادتين وتناقض من حيث العقوبة فتلك تقضى بالاشغال الشاقة أو السجن المؤقتين وهذه تقضى بالحبس التأديبي ولا ندرى كيف يتأق التفریق بين أحوال المادتين كما أتت نفق على المراد من كل واحدة منهما

جاءت هذه المادة بالتقليد دون التزوير فقالت من قلد ولم تعطف أو زور كالمادة ١٨٤ وليس المراد به في الحقيقة أن التزوير لا يعاقب عليه لان المادة لما نصت على عقوبة الاستعمال أتت بمادة التزوير فقالت أو استعمل النياشين أو الاختام أو التمغات المزورة وجعلت بذلك اللفظين مترادفين ولكن من دواعي الشك في ارادة الواضع أن يعبر عنهما في كل مكان بلفظ غير الذي استعمله أولا على أن الطبعة الفرنسية لم يتغير لفظها أبدا ومن هنا يتبين أنه انما أراد (٢ - ٣ رسالة التزوير في الاوراق)

أن يعاقب من يرتكب التزوير كيفما وقع سواء كان بصنع جديد أو تحريف
في موجود من قبل ورقة كانت أو ختمًا

ذكرت هذه المادة لفظة مصلحة ميرية دون إحدى جهات الإدارة العمومية
المذكورة في المادة ١٨٤ كأنها تريد من ذلك معنى جديداً والحقيقة غير
ما ذكر وإنما المادة استعملت اللفظ الجديد تنوعاً في التعبير وهو معيب في لغة
القانون ولفظ الطبعة الفرنسية واحد في المادتين وهنا يظهر جيداً وجه
التناقض بينهما من حيث العقوبة وأنها خفيفة في المادة الأخيرة عما يجب
زادت هذه المادة على العقوبة الحكم بتعويض الخسارة وأهملته في المادتين
السابقتين مع أن الخسارة جائزة في جميع الأحوال لكن لما كانت الخسارة
والكسب يردان عادة في الفكر عند ذكر التجارة أكثر من غيرها التفت
القانون لحكم أيضاً بالتعويض وفي الأول كان ناسياً

(المادة ١٨٧)

كل من استحصل بغير حق على الاختتام أو التمغيات أو النياشين الحقيقية المعدة
لأحد الأشياء السالف ذكرها واستعملها استعمالاً مضراً بأي مصلحة ميرية أو
شركة تجارية أو أي إدارة من إدارات الأهل يعاقب بالسجن من ستة أشهر
إلى سنة مع الحكم عليه بدفع قيمة الخسارة التي نشأت عن ذلك
ما ذكر قبل في لفظة مصلحة ميرية يقال هنا

ثم انه يوجد تناقض بين هذه المادة والمادة ١٨٥ من حيث العقوبة بالنسبة
لمن يستعمل ختم مصلحة ميرية أو تمغيتها أو نياشاتها فجعلتها من ستة أشهر إلى
سنة مع أن المادة ١٨٥ جعلتها ثلاث سنين ومعلوم أن مصلحة الحكومة إنما
هي مصلحة إحدى جهاتها أو أحد فروعها فكان الواجب إذن توحيد العقوبة
أو حذف لفظة مصلحة ميرية من المادة ١٨٧

(المادة ١٨٨)

الانحصاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعاقبون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبيل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بفاعلها الا آخرين أوسموا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور انما يصير جعل هؤلاء الانحصاص تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مؤقتا

نرى هذه المادة أجملت جميع الانواع تحت لفظة التزوير ومعناها هنا واضح لاشبهه فيه وقد أطلقت لفظة التزوير على التقليد والتغيير والصنع والتعريف وهكذا وهذا دليل قوى على إرادة الواضع معاقبة المزور مهما تنوعت طرق الفعل متى توفرت جميع شروطه كما سنشرحه فيما يأتي وقد استعملت لفظة جنایات بمعناها العام أى كل مخالفة للقانون اذ الذى سبق جنایة بالمعنى الخاص وحنكة كذلك

القسم الثاني

(المادة ١٨٩)

كل صاحب وظيفة ميرية ارتكب في أثناء تاديه وظيفته تزويرا في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق الميرية سواء كان ذلك بوضع امضات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا أو بالسجن المؤقت بدون أن تنقص في أى حال من الاحوال مدة العقوبة عن خمس سنين ذكرت هذه المادة الاوراق التى يقع التزوير فيها فبدأت بالأحكام والتقارير والمحاضر والوثائق والسجلات والدفاتر بنوع خاص وبعد ذلك أطلقت النص

على كل ورقة ميرية ووصفت الاحكام بكونها صادرة دون بقية الاوراق والغرض من هذا الوصف غير ظاهر والمعنى محمرة تامة والتزوير يقع بعد ذلك لكن لاندري لم خصص الاحكام بهذا الوصف فان كان يقصده أن ذلك الشرط غير لازم لمعاقبة الموظف الذي يرتكب التزوير في الدفاتر والتقارير والمحاضر والسجلات فهو مرجوح وان كان أراد بالوصف جميع الاوراق فلفظه لا يؤيد به على أن الطبعة الفرنسية لا يفهم منها هذا المعنى اذ وصف الصدور غير موجود فيها فهي تقول (كل صاحب وظيفة ميرية ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا في أحكام أو تقارير الخ) والوصف غير لازم مطلقا لان المادة معقودة لمعاقبة التزوير المادى وهو لا يتأتى الا في الاوراق التامة التحرير أو التي تختار ضرورة من الاصل

ولفظه سندات غير موجودة في الطبعة الفرنسية والموجود في الفرنسية هو (والاوراق الميرية الاخرى) يريد الاطلاق من غير تعيين فكان يجب حذف هذه اللفظة من الطبعة العربية

قوله تغيير المحررات غير واضح تماما اذ المقصود في الطبعة الفرنسية هو تغيير الكتابة ومعناه أى جزء من أجزاء الورقة المحررة واللفظة العربية تفيد تغيير المحرر بتمامه عادة وقد فهمت بعض المحاكم أن المراد بتغيير المحررات ايجاد محرر غير الاصل بالمرّة وان كان هذا الفهم خطأ بينا

قالت المادة أو زيادة كلمات ولم تذكر حذف كلمات على أنه يجوز أن يحذف لفظ واحد من المحرر في تغيير معناه وبصير غير مطابق لما كان مقصودا منه وهو نقص في أصل الوضع لانه غير موجود في الطبعة الفرنسية أيضا

قالت المادة أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة وهو تركيب غير مفهوم بالمرّة اذ لا معنى لقوله مزورة بعد قوله أسماء أشخاص آخرين لان هذا الوصف

يفيد أن الذين وضعت أسماءهم غير الذين كان يجب ذكرهم فكان هناك حالة توضع فيها أسماء أشخاص آخرين غير مزورة وهو غير متصور والصحيح أن القانون يريد إبدال أشخاص بآخرين أى أن زيدا يريد أن يزور عقد بيع يجعله صادرا من عمرو فيتفق مع آخر على أن يسمى أمام الكاتب باسم عمرو ومع الشهود على أن يصادقوه ويتحرر العقد بهذه الكيفية

والحقيقة أن التزوير في الأوراق الرسمية نوعان مادي ومعنوي فالمادة ١٨٩ وضعت لمعاقبة الموظف الذى يرتكب فى أثناء تأدية وظيفته النوع الاول فى أى ورقة ميرية سواء كان ذلك بعد اتملها أو بتحريرها مزورة بشرط أن تكون تلك الورقة من أعماله أو لازمة له فى أداء وظيفته ولم تأت على بعض الأوراق الا من قبيل التمثيل

والنوع الثانى معاقب عليه بمقتضى المادة ١٩١ وسترى شرح ذلك مطولا فيما بعد

(المادة ١٩٠)

كل شخص ليس من أبواب الوظائف الميرية ارتكب تزويرا مما هو مبين فى المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن المؤقتين مدة أكثرها عشر سنين

هذه المادة ليست فى موضعها وكان يجب جعلها بعد المادة ١٩١ لان تقديمها عليها يوهم أنه لاعتقاب على غير الموظف اذا ارتكب تزويرا مما هو مذكور فيها وهذا مخالف للواقع اذ لا معنى للتفريق بين الحالتين وهما متحدتان وتفتقران فى الكيفية فقط لافى الماهية وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه

وبعد ذلك فانه يؤخذ من هذه المادة مع انضمامها الى ما قبلها أن الموظف اذا ارتكب التزوير المذكور فى وقت لم يكن يؤدى وظيفته فيه فلا

عقاب عليه وهو مستحيل أذ لا يسلم أحد أن الوظيفة تكون من أسباب الخروج عن نص القانون في باب التزوير وفضلا عن ذلك فإن الموظف إنما هو أولا وبالذات فرد من أفراد الناس والوظيفة صفة عرضية له وما دام لا يؤديها فهو محكوم بقانون الأمة العام كغيره من الأهالي فإذا ضرب أحدا لينفذ مقتضى وظيفته قيل إنه استعمل القسوة فيها وعوقب عقابا مخصوصا وإن تضارب معه في قهوة مثلا فهي مشاجرة بسيطة تنطبق عليها نصوص المشاجرات العمومية

(المادة ١٩١)

يعاقب أيضا بالأشغال الشاقة أو بالسجن المؤقتين مدة لا تنقص في أى حال من الأحوال عن عشرين كل موظف في مصلحة ميرية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير أقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات درجه بها أو يجعله واقعة منزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

السندات المذكورة في هذه المادة ليست بمعنى العقود بل المراد منها كل ورقة رسمية كحضر التحقيق ومحاضر مأمورى الضبطية القضائية ومحاضر أهل الخبرة المصرح لهم بسماع أقوال الاخصام وهكذا وهو الذى يفهم من الطبعة الفرنسية

جلة مع علمه بتزويرها في غير موضعها لأنها تصدق في الحقيقة على الحالتين التى قبلها والتى بعدها فتقدمها على الأخيرة يشير الى أن العلم ليس شرطا في عقاب من يرتكب التزوير بتلك الكيفية وهو مردود بداهة اذنية الضرر لابد منها في التزوير مهما تنوعت طرق ارتكابه والذى يفهم من الطبعة

الفرنساوية هو أن قول المادة بقصد التزوير الواقع بعد لفظة غير مبهم لان التزوير هو الذى عقد لاجله هذا الباب والقانون لم يأت له بتعريف يوضحه وممراده أن يدل بنوع خاص على نية السوء لا التزوير كما هو صريح لفظ الطبعة الفرنسية حيث تقول كل موظف فى مصلحة ميرية أو محكمة غير غشاموضوع السندات الخ والفرق بينهما واضح

بقى علينا أن نلاحظ تأخر هذه المادة عن موضعها فى الترتيب إذ كان حقها أن تجعل قبل المادة ١٩٠ ولاندرى لم يخالف قانوننا القانون الفرنساوى فى هذا الترتيب مع أن هذا الأخير لم يكتب بتأخير المادة ١٤٧ المقابلة للمادة (١٩٠) عن المادتين (١٤٥ - ١٤٦) المقابلتين للمادتين ١٨٩ - ١٩١ بل كرر فيها أيضا جميع الاحوال التى ذكرت فيها زيادة فى الايضاح وتمكيننا فى الدلالة على ممراده ولا يمكننا أن نأخذ من هذه المخالفة عدم عقوبة غير الموظف أو الموظف فى غير تأدية وظيفته اذا ارتكب تزويرا مما هو منصوص عنه فى المادة ١٩١ لخروجه عن القاعدة العمومية ومعلوم انه لا بد للاستثناء من علة يبنى عليها والعلة غير موجودة كما ترى فنستخلص من هذا ان قانوننا لم يحل بالترتيب لغاية معينة وانما جاء ذلك عفوا واعتباطا وقد بينا انه فعل ذلك مرارا

أصاب القانون فى كونه ميز فى المادة ١٨٩ عقوبة الموظف الذى يرتكب تزويرا فى أثناء تأدية وظيفته وعقوبة أحد الافراد اذا زور فى الاوراق المنصوص عنها فى المادة المذكورة من حيث مبدؤها وغايتها بخالف قاعدة المادة ٣٣ عقوبات حيث قضى بان عقوبة الموظف لا يجوز أن تكون أقل من خمس سنين سجن أو أشغال شاقة وترك النهاية تطبيقا للقاعدة المذكورة ثم خالف تلك القاعدة من حيث النهاية فجعل العقوبة لا تزيد عن عشر سنين

بالنسبة لاحد الافراد ووافقها من حيث المبدأ وحكمة هذا الفرق بين العقوبتين ظاهرة لان الموظف الذى يرتكب تزويرا فى عمل من أعماله أثناء تأدية واجبه معلوم من جهتين أولا لكونه هو الامين على ما فى يده الموثوق به فيه فان خان فقد أخل بتلك الثقة وكان الخطر عظيما لما لانه أتى عملا مضرا بالهيئة محرمًا فى القانون والسبب الاول غير موجود فى جانب أحد الافراد

ثم جاءت المادة ١٩١ فقصت بان المدة التى يحكم بها على الموظفين اذا ارتكبوا تزويرا مملوهم مذكور فيها لا تكون أقل من عشرين وتترك النهاية للقاعدة العمومية ووجه التفريق بين حالتى المادتين ١٨٩ - ١٩١ ظاهر وان كان المعاقب فى كليهما موظفا والورقة المزورة رسمية وكلا الموظفين يرتكب الجريمة فى أثناء تأدية وظيفته الا أن التزوير الذى نص عنه فى المادة الثانية أشد صعوبة فى الإثبات وأدى الى الخوف وفقد الثقة بالاوراق الرسمية ومع ذلك نرى التشديد بالغاحد القسوة وكان حق المبدأ أن يكون أقل مما ذكر جمعت المادة ١٩٢ الاحوال المعاقب عليها فى المواد الثلاثة السابقة وحكمت على من استعمل الاوراق المذكورة فيها بعقوبة واحدة لافرق عندها بين الموظف وغيره مع أن القانون فرق بينهما فى عقوبة التزوير على انه ان كان للتزوير ضرر فى الحقيقة فانما هو فى استعماله لافى اختراعه اذ يجوز أن الرجل يزور ورقة أى يغير حقيقتها فاذا أمسى المساء ندم وأعدمها اما مستعمل الورقة المزورة فبجاءه بالشر معرب عن ثباته فى السوء وينتهى الاضرار بالناس وكان الاجدر به أن يشدد عقوبة هذا ويتفرق بالاول ويميز عقوبة الموظف عن عقوبة أحد الافراد

القسم الثالث

قال فى المادة ١٩٣ كل من ارتكب تزويرا وفى المادة ١٩٥ كل من صنع

أوزور فان كان لكل لفظ معنى مخصوص كان من يرتكب تزويرا في تذكرة مرور معاقب عليه وهو ظاهر في محله وكان بعكس ذلك كل من صنع محررا كذبا اضرا باآحاد الناس غير معاقب اللهم الا اذا كان القانون لم يقصد من تغيير الالفاظ تغيير المعاني وكمالات غايته وضع عقوبة للزورين وهي الحقيقة بدليل قول المادة باحدى الطرق السابق بيانها أى من أول الباب وفيها التقليد أو الاختراع وقال في المادة ١٩٦ (كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة) أوزور في ورقة من هذا القبيل فكانه أراد بالتزوير التغيير وقد رأينا أنه جعله مرادفا للصنع كثيرا وقد فهم بعضهم أن الطرق السابق بيانها هي المذكورة في القسم الثاني المختص بتزوير المحررات الرسمية وهو تخصيص لا مرجح له لمافيه من قيد المطلق ولما يترتب عليه من خروج قسم مهم من الاحوال الواجب العقاب فيها كما في المادتين ١٨٦ - ١٨٨ على الانحص ويستنتج من هذه التقلبات كلها أنه يجب تفهم معنى القانون سواء كان من لفظه أو من مفهومه أو من تركيب جملة أو من سياق عبارته كما في المادة ١٩٧ لانها تعاقب في القسم الاول منها الموظف ان أهمل في أخذ الضمانات المعتادة وليس هذا محل ذلك لان الموضوع في التزوير وانا تأملنا نجد القانون لا يعاقب الموظف الذى أهمل الإبشراط عدم علمه بمحصل التزوير في ورقة السفر التى حررها بدليل قول الجزء الثانى من المادة وأما اذا كان عالما بتزوير الاسم الخ أى أن عقابه خفيف فى الحالة الاولى لجهله أن هناك تزويرا وشديد فى الثانية لعلبه واشترائه فيه

قالت المادة ١٩٨ كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على نبوت عاهة الخ وهو مصداق لما قدمناه فى النقد على المادة ١٨٤ حيث لاحظنا ان لفظة جل ليست هى المقصودة بالذات لانه لا يلزم فى العقاب (٢ - ٣ رسالة التزوير فى الاوراق)

حصول تكليف مطلقا كآثمه مؤيد لرأينا ان الاختراع أى صنع ورقة لاجود لها معاقب عليه في جميع الاحوال

وجاء في المادة ١٩٩ كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض الخ ظاهره شهادة الزور والغرض التزوير في المحررات لان الباب معقود لذلك ولفظ النسخة الفرنسية لا يمحتمل الشبهة بل صريح في أن الغرض هو الكتابة ويسـمدل على ذلك أيضا بقول المادة ٢٠٠ اذا كانت تلك الشهادة معدة لان تقدم للحاكم فانه واضح أن المقصود شهادة بالكتابة

قالت المادة ٢٠٠ العقوبات المينة في المادتين السابقتين يحكم بها أيضا اذا كانت تلك الشهادة معدة لان تقدم للحاكم وظاهره أن الشهادة المذكورة في هذه المادة هي شهادة الطبيب ليس الا اذا سم الاشارة يرجع الى المشار اليه المتقدم عليه واذا رجعنا الى النسخة الفرنسية رأينا ان الخطأ في العربية لان اسم الاشارة غير موجود هناك والاسم مذكور بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد وهذه ترجعها على التحقيق (يحكم أيضا بالعقوبات المقررة في المادتين السابقتين اذا وقع التزوير في شهادات اتخذت لان تقدم للحاكم) والفرق ظاهر بين المادتين فان تمسكا بالنسخة العربية قصرنا الامر على الشهادة الطبية المذكورة في المادة ١٩٨ بشروطها وظروفها وان رجعنا الى النسخة الفرنسية شمل العقاب كل من زور لشهادة جعلها سند له في أى أمر كان أمامها كم وسيأتى الكلام على هذه المادة عند شرحها

هذه هي الملاحظات التي عن لنا ابدأوها بوجه العموم على هذا الباب ومنها يتبين مآثره القانون من القواعد وما أهمله من الاصطلاحات وما نسيه من الاصول الاولى فالتقاء الالفاظ مهممل والاعتناء بتركيب العبارة ضعيف والاهتمام بايجاد النسبة بين اللاحق والسابق منقود والمحافظة على المعاني

معدومة ومريد الشرح في حيرة لا يدري هل أراد القانون جميع الخلل الواقع فيه وهل من مقصد واضعه أن لا يعاقب مخترع التزوير في ورقة يحرقها من البداية الى النهاية ولا من يرتكب تزويرا من الذي نصت عليه المادة (١٩٠) وأن يقع التناقض بين المواد الاخيرة من القسم الاول وأن يتبدى بارادة أمر وينتهي بارادة غيره قبل تمام التعبير عن الاول وأن يأتي بمعان جديدة لاستعماله ألفاظا غير الاولى وهكذا عما تقدم بيانه كلا بل نحن نعتقد يقينا انه أراد من عقد هذا الباب معاقبة المزورين وأن يحفظ النظام العمومي من أن تعبت به يد الكذب والتلفيق وأن يضع النصوص الحقصة على القواعد الصحيحة ولذلك فانا نعرض على القراء أن يفهموا مقصده وأن يتخذوا مراده أصلا ثابتا يرجعون اليه عند الشك في معاني الالفاظ أو خروج الاستنتاج عن بديهيات التصور فيطالعون الباب من أوله الى آخره حتى اذا وقفوا على جميع القواعد المنشورة فيه واستجمعوا مبادئه المتفرقة حكموا بمقتضاها بان التزوير معاقب عليه في قانوننا كيفما وقع وفي أى حال من الاحوال

نعم من الاحوال الواجبة الاتباع في شرح القوانين الجنائية المحافظة على لفظها والوقوف عند ارادة الواضع المدلول عليها بهذه الالفاظ الا انه يجب الالتفات الدقيق الى هذه الارادة ولا ينبغي التكثير في التفسير فيخرج القانون أثير غير واف بالمقصود من وضعه على أن لكل قاعدة استثناء ولكل مبدأ ظروفا خاصة به وربما كان المبدأ واحدا في بلدين ولكنه يفسر بوجهتين نظرا الى اختلاف طبائع الامتين وهذا هو أقوم المسالك في جعل الاحكام مطابقة لمقتضى الاحوال ومن الاسف أن قانوننا لا يقاس بغيره فلا مرشد الى مراد واضعه سوى حذق القضاة وحكمهم وخبرتهم بالاحوال ورجوعهم الى القوانين الاجنبية فيختارون منها ما يوافق هوائنا ويلائم أخلاقنا ذلك أن

العادة في كل أمة تريد سن قانون لتجربى على موجبہ أن تؤلف جمعية من أفاضل علمائها وأعظم قضاتها وتكل اليہم ذلك الامر الخطير فيدرون ويتناقشون فبعد أخذ ورد يخرج القانون من بينهم تام النظام محكم الوضع على قدر الامكان وعلى الانحص ظاهر الاسباب اذ تقتزن كل مادة بشرح مستفيض يوضح الغرض منها ويتقدم كل مبدا كلام يرجع في فهمه اليه وهذا الشرح وذلك الكلام يدون في السجلات الرسمية كيدون القانون فاذا أراد الناس فهم القانون ولم يدركوه بمجرد الاطلاع عليه رجعوا الى أسبابه وحكمه فاهتدوا الى طريق السواء

وقانوننا علمنا مجردا عن الاسباب عاريا عن الشرح بل نحن نجعل الذين عهد اليہم نسخہ ومسوخا عن القوانين الاجنبية تاركين كل احتياط من شأنه التنوير فيه فكيف يسوغ اذن أن نلزم باتباع قواعد التفسير في شرح قانون لم نقف لكيفية وضعه على سبب ولم ندرك حكمة كونه مخالفا لسابقه مغايرا للعقل في بعض نصوصه متناقضا في البعض الآخر اذن لم يبق عندنا من شرح يرجع اليه الا العقل وتطبيق الاصول العامة الكلية في علم التقنين والنظر في الاحكام الى مقتضى النظام العام والمحافظة على بيان وجهة الحق وبناء القول على الصدق في النظر والتمكن من حلول الضرورة مع الاستطراد في العمل والاحتراز من التناقض في الاحكام الا لاخذ بالاحق واتباع الاولى

هذا هو مذهبنا في فهم باب التزوير المشوش وعليه بتدئ الشرح مقتصرين على تزوير الاوراق لعدم أهمية القسم الاول من الباب المذكور فانه نادر بل يكاد أن يكون مستحيلا عندنا

وقبل الشروع في ذلك أستلفت المطالع الى أنى اجتنبت في الشرح ذكر المناقشات المطولة المجردة عن الفائدة العملية فتركت الجدل بين العلماء على

لفظ أو نتيجة لافائدة فيها وبحث بما اصطلح عليه الفريق الاكبر منهم في صورة قضايا بسيطة مختصرة ولم أذكر من مباحثهم الا التي لم تتفق عليها أئمة هذا الفن فالتزمت بإيراد قول كل واحد منهم بما أيده من الحجج والادلة وأضفت اليه ماوسعى من الملاحظات

وقد استرشدت في هذه الرسالة بأفكار فستان هيلي ودالوز وبلانش وبوانقان وجارو وهم كبراء هذا الفن وقد ظهرت مؤلفاتهم اثر بعضها من سنة ١٨٤٥ الى سنة ١٨٩٣ التي طبع فيها كتاب المؤلف الأخير أول مرة ثم كراو وروس الشهرين في ايطاليا المترجمة مؤلفاتهما في أغلب اللغات وبنظام وقد سبق لنا ترجمته

الباب الاول

(قواعد عمومية)

التزوير هو تغيير الحقيقة عمدا في الكتابة تغيرا يضر بالغير فينبغي للحكم على كل ورقة بانها مزورة أن يحكم أولا باجتماع أجزاء هذا التعريف الثلاثة فيها وهي تغيير الحقيقة والعمد والضرر بالغير وقد ذهب مسيو هيلي ودالوز وكثير غيرهما الى أن الضرر شرط قائم بذاته فأوجبوا بيانه في الحكم بنوع خصوصي وكان لمذهبهم هذا من التأثير ما استلزم أن المشتغلين بالقوانين الجنائية فهموا أن هذه الجريمة خارجة عن بقية الجرائم من حيث شروطها وظروفها والقواعد العمومية الواجبة مراعاتها فيها

وخالفهم في هذا الرأي بلانش وجارو حيث قالوا ان التزوير جريمة عادية كبقية الجرائم التي يعاقب عليها القانون وأنها تستركب من جزأين جزء أدبي وهو ارادة فعل الجريمة وجزء مادي وهو لا يصلح أن يكون داخلا في تركيب الجريمة الا اذا كان من شأنه أنه يحدث ضررا وهو قيد للشرط المشار اليه لان

في كل جريمة وليس شرطا قائما بذاته في التزوير فالذي يغير الحقيقة في محرر
تغيرا لاضرر فيه كالذي يضع مادة غير سامة في طعام خصمه ليقتله اذ في
الحالتين لاجتناب في الفعل ولاشروع في الجريمة انما الفاعل دل على سوء نية
دلالة واضحة وهو عمل تحظره الآداب ويعتقه الناس ولكنه لا يقع تحت
طائلة العقاب

ونحن نرى أن افراد الضرر في جريمة التزوير وشرحه شرعا مستفيضا لا يجعله
شرطا خصوصا فيها ولكن لما كانت الجريمة المذكورة دقيقة صعبة التمييز
وكان الضرر الذي هو في الواقع قيد لاحد شروطها تارة يظهر وتارة يختفي لغير
التأمل الناقد أفردوه لشدة الحاجة الى بيانه ولذلك حدونا حدوهم

الفصل الاول

(تغيير الحقيقة في الكتابة)

هذا هو الركن الأول في التزوير وهو لا يتوفر الا اذا اجتمعت فيه قيود أربعة
التغيير ووقوعه في محرر وتعلقه بوقائع كان المحرر مجعولا لاثباتها وارتيكاب
ذلك بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون

القيد الاول

(تغيير الحقيقة)

لابد من ابدال الواقع حتى يعد الفعل جريمة يعاقب عليها فائبات الحقيقة ولو
بطريق الغش لا يعد تزويرا

احدى النساء كتبت وصية وبعد زمن أرادت ابطالها وكان قد أدركها الكبر
وعجزت عن الكتابة فاستدعت خادمتها وأمسكتها يدها وكتبت على الوصية بما
يفيد الغاها ثم أقيمت الدعوى العمومية على الخادمة فقررت أودة الاتهام عدم
وجود وجه لعقابها لتبوت أن سيدتها أرادت ما فعلت ارادة صحيحة لاشبهة فيها

فرفعت النيابة الامر الى محكمة النقض والابرام وصدر حكمها في ١٨ مارث سنة ١٨٣٠ بعدم قبول المعارضة (حيث انه ثابت من الاوراق أن السيدة أرادت الغاء وصيتها وأن الخادمة لم تأت أمرا مخالفا لتلك الارادة وانه بناء على ذلك لا تغير الحقيقة في المحرر المطعون بتزويره وان أودة الاتهام أصابت ولم تخالف أى نص من نصوص القانون) كذلك اذا مسح أحدهم شريطا في عقد مسحا لا يزال الشريط يقرأ معه جيدا فلا تزوير لان الحقيقة لم تتغير فان صعبت قراءة الشريط وصار مشكوكا في الغرض منه فالتزوير حاصل لان الحقيقة تغيرت ومن هنا يتبين أن تغير الحقيقة لا يستلزم ابدالها بغيرها بل اخفاؤها بعد تزويرا

التعبد الثاني

(في الكتابة)

يجب أن يكون تغير الحقيقة حاصل في الكتابة أى في محرر مكتوب من قبل أو محرر يكتب لهذا الغرض ولكي يكون هناك تزوير يجب أن يكون المحرر الواقع التغير فيه أو بواسطته موجبا لتغير حالة شخص أو حق من الحقوق مدين أدى دينه وأخذ الوثيقة ومزقها فالتقط الدائن قطعها وألصقها ببعضها وطالب المدين ثانيا بقميتها حكم النقض والابرام في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٠ انه مزور ولاحظ جازو أن الدائن لم يغير في ورقة مكتوبة من قبل ولم يخترع ورقة كتبها بنفسه والسند الذى قدمه صحيح في أصله باطل العمل بالاداء أول مرة والفعل أقرب الى النصب منه الى التزوير لانه في الواقع لا يمكن للتزوير تغير الحقيقة حيث كان طريق ذلك بل يجب أن يقع التغير في الكتابة لا غيرها ونحن نرى أنها أقرب الى التزوير منها الى النصب لان تقديم السند ثانية استعمال كتابة لم تعد حقيقية فالجرمة ارتكبت بواسطة

محرم وهو كاف لان الصاق قطع سند تأدت قيمته كتحريم سند مزور من الاصل سواء بسواء وقد حكم المجلس المذكور أيضاً أن الذي يحو البراءة المكتوبة على سند دفعت قيمته ويطلب به ثابته معاقب بعقوبة التزوير (٥ مايو سنة ١٨٧٠) ومسبوجارو موافق على هذا الحكم لان التزوير ارتكب بواسطة تغيير الحقيقة ماديا في محرم ولو تأملنا قليلا لرأينا الحالتين متعديتين اذ البراءة المكتوبة على سند عبارة عن ابطال مفعوله وتمزيق ذلك السند جعل أيضاً للغاية بعينها فن جمع القطع فصارت سنداً كاملاً ومن محو البراءة فصارت الورقة كأنها مستحقة الاداء يرتكب فعلاً واحداً هو قلب حقيقة السندات من لاغية الى صحيحة ولذا نرجح رأى مجلس النقض والابرار غير ملتفتين الى رأى مسبوجارو فانه تمسك بالالفاظ وتغليب لها على حقيقة الامر وهو تطرف

أما الاشارات التي تستعمل أحياناً لدليل في بعض الامور كالعقد والحبوب الكبيرة والخرز فتغيرها بزيادة أو نقص لا يعد تزويراً وقد أدخل القانون الالماني في جريمة التزوير كل عمل من شأنه اخفاء دليل على حق أو تحويره والمقصود بالكاتب تلك العلامات المخصوصة التي ينتقل بها الفكر من امر لاخر بمجرد النظر فلا فرق بين أن تكون كتابة باليد أو بالمطبعة ولأن تكون على ورق أو حجر أو مادة أخرى مادام المقصود بها اثبات حق أو نفيه

الفصل الثالث

(كون التغيير حاصل في أمور جعل المحرم لاثباتها فيه)

يجب في عقاب تغيير الحقيقة أن يكون التغيير المذكور حاصل في أمر من شأن المحرم اثباته ومن أمعن النظر في نصوص القانون المختصة بالتزوير تبين له أن المقصود بالمعاقبة عليه في التزوير هو تغيير محرم أو اختراع محرم ليكون وثيقة في

تملك حق أو صفة أو حالة أو انتقالها من واحد لآخر أو اثبات وجودها فقط فالذى أراد الواضع حايته انماهى الثقة التى توجد عند الناس بما سطر فى الاوراق لاهذه الاوراق عينها لانها غير مقصودة لذاتها ولا صورتها أى الشكل الذى تلبسه لانه لا تأثير له فى موضوعها وهو اثبات أمر أو نفيه ومن هنا يتبين أن بين التزوير والادلة نسبة وارتباطا شديدين فالمرر مكتوب ليكون حجة على الحق والواقع والتزوير يرتكب لضد ذلك فالتزوير فى المهررات تغيير الكتابة أو اختراعها تغييرا من شأنه أنه يولد عند من يطلع عليها اعتقادا يخالف الواقع وحينئذ يجب أن يكون التغيير واقعا فى الجزء الاصلى من المهرر وأن يكون من شأن ذلك التغيير خروج المهرر عن المقصود منه فى الاصل الى غيره ومن هنا تنتج ثلاث قواعد نهتدى بها فى سيرنا وهى أنه لا تزوير فى محرر ليس من شأنه أن يكون مبدأ لحق أو دليلا عليه ولا تزوير فى محرر ان كان غير موضوع لاثبات الامر المزور فيه ولا تزوير فى محرر ان كان صادرا من موظف غير مختص بتحريره لذلك حكم مجلس النقض والابرار تطبيقا للقاعدة الاولى بأن المفلس الذى يقدم تقريراً مخالفا للحقيقة عن حالة تجارته وما صارت اليه لا يعتد مزورا لان التقرير المذكور ليس مثبتا لحق ولا دليلا على حق من الحقوق وانما هو بيان أولى لأب من مراجعته والنظر فيه بمعرفة أولى الشأن

وبأن مستعمل الورقة المزورة الممضاة بحرف أو بإشارة لا يعاقب لان المهرر ناقص لا يثبت حقا ولا ينفى وبأنه لا يعاقب على من زور شهادة من اثنين على أنه دفع لدائنه ذمته الزائدة على المائة وخمسين فرنكا (المقدار الذى تقبل الشهادة فى نفيه أو اثباته) لان الشهادة غير جائزة فلا تثبت حقا وان كتبت ولا الطبيب الذى يزيد عدد زيارته ليتحصل على مبلغ أكبر من المستحق له لان الحساب الذى يقدمه ليس مثبتا لاستحقاقه الأجرة بوجه من الوجوه

(٤٢ - رسالة التزوير فى الاوراق)

وبأن من يزور في قوائم الحساب التي تتقدم منه لا يعدّ مزوراً لأن تلك القوائم
انما هي مجرد طلب لا يؤخذ منه دليل على صحة المطلوب
يدخل في هذا حساب المحضرين الذين يقدمون كشوفات يصرفون بمقتضاها
وحسابات الفعلة والمقاولين لكن اذا اخترع مقدم الحساب مستندات غير
حقيقية يؤيد بها صحة الحساب كان مزوراً
وحكم بالتطبيق للقاعدة الثانية

بأن من يدعى كذباً في دفتر قيد المولودين أن والده الطفل زوجته لا يعدّ مزوراً
لأن الدفتر يتخذ لاثبات الولادة وتاريخها لاثبات الزوجة وعدمها
وبأن الجندي الذي خرج من الجيش بعاهة اذا حيا في تذكرته ما يختص بذكر
هذه العاهة وتقدم للخدمة ثانية بدلاً عن أخرى نظيرة تعود معلومة بينهما لا يعد
مزوراً لأن ذكر عاهته انما كان لبيان سبب خروجه وعدمه ليس موجبا لعودته
اذ لا بد لقبوله ثانياً من اختبار حاله والكشف عليه والمرء يصاب وبيراً من علته
فشمادة خروجه ان كانت مثبتة لعله لا تمنعه من العودة ان ثبت برؤء منها
ثم انه بالنظر الى الدليل تنقسم الكتابة الى قسمين وثائق ومحرمات بسيطة
فالوثائق تكتب أمام موظف قضائياً كان أو غير قضائي مادام من شأنه تحريرها
أو بعرفة أولى الشأن أنفسهم والغرض منها جعلها حجة على مراد أولى
الشأن واثبات ما كتب فيها من الوقائع

والمحرمات البسيطة هي التي لم يكن الغرض من كتابتها مذكوراً ولكن يجوز
الاحتجاج بها بطريق العرض واتخاذها دليلاً على المدعى به أو مبدءاً دليل
بالكتابة عليه فالاحوال التي أمر القانون أن يقام الدليل فيها بواسطة وثيقة
مغينة لا يرتكب صاحبها تزويراً اذا اعتاض عن تلك الوثيقة بمحرر غيرها
أملأ في التجاح بهذه الوسطة وان نال غايته ونشأ عن ذلك ضرر بالغير

أنكر خصم على خصمه صحة نسبه الى من آل اليه منه الحق المتنازع فيه فعثر المنكر عليه بنمرة من سجل الاعلانات الشرعية باسم أحد الناس فها الاسم وكتب اسمه مكانه وقدم هذه الورقة الى المحكمة فقضت له ومع ذلك هو لا يعتد مزورا لان النسب انما يثبت بالاعلام الشرعي نفسه لا بغيره والنمرة التي يعطيها الكتاب في المصالح عادة مجرد اخبار لا يصح اتخاذ دليل

وحكم أيضا تطبيقا لهذه القاعدة الثانية أن الكذب الواقع في عريضة تقدم للحكمة أو في ورقة من أوراق المرافعات التي تؤثر في أذهان القضاة لا يعتد تزويرا وكان القانون الروماني يعتد ذلك الفعل شبه تزوير ويعاقب صاحبه عليه بعقاب أخف من عقوبة المزور لكن لا يجوز اليوم ذلك اذ الأوراق المذكورة لم يكن الغرض من كتابتها اثبات ما جاء فيها بل اثبات صدوره عن أصحابها فقط غاية ما هنالك يؤخذ صاحبها تأديبيا ان كان ممن يقع تحت الاحكام التأديبية

وبأن من يغير في صورة سند واجب التنفيذ عند كتابتها في رأس اعلان الطلب على يد محضر لا يعتد مزورا لان الصورة المذكورة ليست هي أساس الحق المطالب بإدائه ولذا دليله بل أساسه ودليله السند الاصل أو صورة منه مطابقة له

ثم حكم بالتطبيق للقاعدة الثالثة أن الشخص الذي يحرر أمام كاتب عقود غير مختص عقدا مزورا لأعقاب عليه لان العقد باطل

وتنطبق أيضا هذه القاعدة اذا أثبت أحد ما موزى الدخوليات في محضره المختص بتهريب صنف من دفع الرسوم أن المخالف ارتكب جريمة يختص اثباتها بمعاوني البوليس وبالعكس وكذلك ضباط الجرك وهكذا فكل موظف منوط بعمل مخصوص اذا أثبت كذبا عملا غير الذي عهد اليه لا يرتكب تزويرا ويجوز معاقبته ان كان بلاغه عن أمر يدخل تحت نص قانون العقوبات والسبب

في هذا أن الورقة المحررة من مأمور غير مختص بها باطلة فهي لا تصلح أن تكون أساسا لحق من الحقوق ولا دليلا على ذلك الحق مطلقا

القيد الرابع

(يجب أن يقع التغيير بحسب الظروف والاحوال المنصوص عنها في القانون)

لم يعقد القانون مادة مخصوصة لبيان طرق ارتكاب التزوير بل ندرها في جميع مواد هذا الباب وإذا استقرينا تلك المواد تيسر لنا حصرها وهي (أولا) - التقليد وهو اختراع أمر على مثال سابق كالأحوال المنصوص عنها في المادة ١٨٤ وما بعدها من مواد القسم الاول

(ثانيا) - التزوير بمعناه الاخص وأنواعه مذكورة في المادتين ١٨٩ و ١٩١

(ثالثا) - احداث تغيير في محرر مكتوب من قبل أوفى أثناء كتابته

(رابعا) - وضع امضات أو اختتام مزورة

(خامسا) - تغيير المحررات أو الاختتام أو الامضات

(سادسا) - زيادة كلمت أي بعد تحرير المكتوب وإتمامه

(سابعا) - وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة (وحقه أن يقال التسمي باسم الغير)

(الغير)

(ثامنا) - تغيير اقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من كتابة المحرر درجه به

(تاسعا) - جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة

(عاشر) - جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

(حادى عشر) - صنع محرر وهو ايجاد مكتوب لأصل له سابق عليه كما في المادة

(١٩٥ و ١٩٨ و ١٩٩) ولكل من هذه الاحوال شرح طويل

نأتى عليه في حينه فنقتصر الآن على أنه اذا وجد تغيير في محرر

لا يدخل تحت أحد هذه الأنواع فلا يعد تزويرا بل يكون بحسب
ظروفه نصبا أو غشا مدنيا أو خيانة في الامانة وهكذا
وقد قدمنا أمثلة كثيرة على ذلك منها الكذب الذى يكتب فى أوراق المرافعات
والعرائض الافتتاحية وكذب المتهم فى اجابته وغير ذلك

الفصل الثانى (فى العمد)

للاختيار المعاقب عليه درجات بعضها أشد قوة من البعض الآخر فتارة يكفى
فيه العلم بتحريم الفعل قبل ارتكابه وأحيانا يلزم أيضا أن يكون للفاعل غرض
معين والا لما كان القصد جنائيا والعمد بهذا المعنى الأخير هو المقصود فى جريمة
التزوير فيجوز إذن أن يحصل تغير للحقيقة مع العلم به وإرادته ولا يعد الفعل
تزويرا كمن يزور وصية فى صالح نفسه ليوهم الناس أن له مالا كثيرا من غير أن
يكون غرضه الحصول على شئ سوى التفاخر والابحاح
وقد قال كثير من العلماء كسيو فستان (هيلى) (ودالون) أن العمد المراد فى جريمة
التزوير هو قصد الاضرار بالغير وهو مذهب مرجوح لأن مجرد الاضرار بالغير
قلما يكون مقصدا لفاعل الجريمة بل السبب فيها عادة ربحه الخاص
سواء كان ذلك ماديا أو أدبيا فالسارق إنما يسرق لينال مالا والقاتل ليتشفى
والضارب كذلك وهكذا وجريمة التزوير ليست الا سرقة بطريق مخصوص
غرض فاعلها الاستحواذ على فائدة منها له أو لمن يريد فالخروج بالعمد عن معناه
الاعتىادى الى ما أراده أولئك المؤلفون تحكم لانرى له دليلا فى القانون ولا مرجحا
فى العقل أبدا ونقول ان العمد فى جريمة التزوير هو عبارة عن ارادة ارتكابه
الاحتجاج بورقة كاذبة على أمر ليس للزور حق فيه وسيتبين لك أن هذين

المؤلفين لم يثبتا على رأيهما وعلى هذا يلزم في تقرير العمد المشترط في جريمة
التزوير مراعاة الامور الثلاثة الآتية

(أولا) - لا يلزم أن يكون المزور أراد فوال ربح مالى من فعله بل يكفي أنه أراد
ربحا غير شرعى سواء كان ماديا أو أدبيا اذ الحقوق الثابتة لكل واحد من أفراد
الهيئة الاجتماعية اما أن تكون مرتبة على مال أو على حال فكما أن للانسان
حقا فيما ملك كذلك له حق فيما حاز من الشرف وما وصل اليه من المنزلة
والمكانة في قلوب مواطنيه قال مجلس النقض والابرام يباريس في حكمه
المؤرخ ٢٦ يوليه سنة ١٨٥٢ (بتم العمد في التزوير متى كانت تلك الجريمة
موجهة ضد المنفعة العمومية أو المنفعة الخصوصية وليست المنفعة الخصوصية
قاصرة على الثروة وأسباب الرغد في المعيشة ولكنها تشمل أيضا منزلة كل
انسان وشرفه بين الناس) وعليه فالمزور معاقب ولولم يكن له غرض سوى
القذف انما يجب التفريق بين هذه الجريمة وبين التزوير فاسناد عيب الى
شخص قولاً أو كتابة قذف في العادة فانما انتحل القاذف لاسناد قوله أو رافا
مزورة كان القذف غاية لتلك الاوراق والتزوير باسطر فيها ووجب تطبيق
عقوبة التزوير فخر زور خطابا يحل بشرف غيره ونشره فهو مزور ومن كتب
عريضة بامضاء آخرين يطعن بها في موظف ليرفته فهو مزور وهكذا

(ثانيا) - لا يلزم أن يكون المزور قصد من التزوير فوال الربح بالمعنى الذى
عيناه لنفسه خاصة بل يكفي أنه أراد ذلك الربح ولو لغيره فقط لان العقاب
ليس مترتبا على أن المزور هو الذى ربح بل على حصول التزوير ليس الا والعمد
ليس مرتبطا بالربح المقصود من التزوير فربما كان العمد متمكنا والربح زهيدا
جدا فسواء أضرّ الفعل بمنفعة شخص معين أو بالمنافع العمومية فهو تزوير
معاقب عليه كمن زور محررا ليتخلص به هو أو غيره من الخدمة العسكرية

أوليفر بواسطته من الشرطة وعلى العموم يتم التزوير متى كان المراد من المحرر تخلص شخص من أداء ما أوجبه قوانين النظام العمومي أو التمتع بحق ليس واجبا (مثالاً) - لا يلزم فوال الغرض من التزوير فعلا حتى يجب العقاب اذ قدمنا أن الجريمة قسمان فالعقاب واجب على المزور فقط أى وان لم يستعمل مزور وعلى المستعمل فقط أى وان لم يكن قدزور

وهذه أمور مسلمة أثبتنا قدماء الرومان في قوانينهم وبحث عليها شرائع الاثم كائكلترا وبلجيكا والمانيا وفرنسا وأمريكا ودلت عليها عبارات مختلفة اللفظ متفقة المعنى ومسيو هيلي ودالوز موافقان عليها ولذا قلنا انهما لم يثبتا في رأيهما فاذا انعدم المد فلا جريمة ولا عقاب

اتهم شخص بتقديم عريضة كتبها عن لسان آخرين ووضع فيها أسماءهم وظهر من التحقيق أن ذلك كان على علم منهم الا اثنين فبرأته المحكمة لانه لم يكن له قصد سيئ في كتابة اسميهما

وطييان استشارهما حريص فكتب أحدهما رأيه وأمضى ووضع امضاء صاحبه من دون علمه فأقيمت الدعوى عليه وأقر رفيقه بمحصول الاستشارة وانها كما كتب فبرأ المتهم حيث لا عمد له في السوء

وكاتب نسي أن يكتب في آخر العقد حصول تلاوته على المتعاقدين وقراريهم عليه ثم أضافها بعد ختام المحرر فهو غير مزور اذا ثبت أنه تلاه فان لم يثبت ذلك فلا شيء عليه عندنا مادام المكتوب في العقد هو ما أراد به الاخصام من دون تغيير ولا تبديل اذ يجوز أن يكون الترك سهوا

كذلك لا يعد مزورا من قيد مولوداني دفتر المولودين بعد ولادته وان أخر التاريخ الى وقت الولادة ولاعلى من حوّل نفسه سندا أعطى له لهذه الغاية بعد أن دفع قيمته لصاحبه

واختلفوا في عقاب شخص يتقدم الى السجن باسم آخر محكوم عليه بالحبس فينفذ عليه الحكم فقال دالوز لا عقاب لعدم توفر أحد شروط التزوير وهو العمد اذ ربما دل الفعل على حسن نية وعلوهمه ووافقه فستان هيلي الا اذا كان ذلك الفعل مبنيا على انفاق جرى بين المحكوم عليه في الحقيقة والذي يتقدم للحبس بدلا عنه فانه معاقب ورأى النقض والابرار وجوب العقاب مطلقا ونحن نوافق المجلس الاعلى لان تغيير الحقيقة بوضع أسماء أشخاص آخرين متوفر والضرر العائد على الهيئة الاجتماعية من عدم تنفيذ العقوبة على مستحقها ظاهر والعمد جلي عند المتهم لانه قصد بالطبع أن لا ينفذ الحكم على صاحبه

ولا يعد مزورا كاتب العقود الذي يحشر تاريخا كاذبا بين السطور لتأخير دفع الرسم فقط أو الذي يقول ان الورقة كتبت في مكتبه وهي محررة في منزل أحد المتعاقدين والمحضر الذي يقول انه توجه وسلم الاوراق وهو انما أرسل مساعده فسلمها انما أولئك الموظفون وأمثالهم يسألون عن تقصيرهم فيما يكون تأديبيا لانهم لم يوفوا واجب وظائفهم حقه فلم يتولوا العمل بأنفسهم وهم لم يوظفوا الا بمراعاة أشخاصهم

ثم العمد اما موضعي أونسي

فالعمد الموضعي هو الذي يكون سلازما للفعل المحرم فلا يحتاج في اثباته لغير إقامة الدليل على وقوع ذلك الفعل من المسند اليه والعمد النسبي هو الذي لا يؤخذ طبعا من الفعل المحرم ولذلك يلزم في اثباته إقامة دليل مخصوص به غير وقوع الفعل المسند الى المتهم

وشاهدنا على ذلك تحرير المادتين ١٨٩ و ١٩١ فان الثانية جاءت بلفظتين لم تذكر في الاولى وهما قولها (بقصد التزوير) وليس المقصود من ذلك أن

الفعل الملقى وحده معاقب عليه اذا دخل تحت نص المادة ١٨٩ وانه لابد من العمد في الاحوال المنصوص عنها في المادة ١٩١ لان ذلك يكون خروجاً عن القواعد العمومية فلا بد من العمد في كل جريمة انما الغرض من ذكر هذا القيد في المادة الثانية وتركه في الاولى بيان أن العمد مشكوك فيه بالنسبة لأحوال المادة ١٩١ فيجب بيانه بياناً كافياً في الاتهام والاحكام وانه ظاهر جلي في أحوال المادة ١٨٩ فتصديق الفعل يستلزم وجوده وفي الواقع يعتمد أن رجلاً عاقلاً مختاراً يضع في محرر امضاء مزورة أو يحشر كلمات في الدفاتر أو يزيد على المكتوب بعد تمامه أو يخترع وثيقة على غيره وهو لا يريد سواً من ذلك فلا يلزم المشتكى اذن الآن يبرهن على صدور الفعل من المتهم ولهذا أن يرى نفسه اذا أثبت انه لم يكن في فعله متعمداً لانه يكون اذا في حالة استثنائية هو المكلف باتمام الحجة عليها والحال غير ذلك بالنظر الى الاحوال المنصوص عنها في المادة ١٩١ فالمرء يخطئ في فهم ما يلقى عليه أو في تحرير ما قام بفكره أو ينسى بعض الظروف المهمة في الواقعة عند تحريره ولا يكون له في ذلك قصد سيئ وعلى هذا وجب أن المشتكى يقرر العمد بعد اثبات صدور الفعل من المسند اليه

الفصل الثالث

(الضرر)

الشرط الثالث في التزوير هو الضرر الذي يمكن أن يصل الى الغير من التزوير والضرر قيد مهم في الشرط الاول كما قدمنا أقرته للشرائع من مبدأ قدماه الرومانيين الى يومنا هذا على أن اشتراط الضرر أمر بديهي لانه ان لم يكن في الفعل ضرر فلا فائدة في العقوبة ومن القواعد الاولى في التشريع أن المرء لا يعاقب على قصده وانما العقاب مترتب على الفعل الخارجى الذى يمكن (٥٢ - رسالة التزوير في الاوراق)

أن يضر بالغير فالعقاب مشروع لحماية الهيئة الاجتماعية وحفظ النظام
فكل فعل لا ضرر فيه فهو غير محل بالامن ولا متعلق براحة الاهلين
ولكى فوضع ماهية هذا الشرط تقدم القواعد الآتية وهى بمنزلة روابط أو
قيود فيه ونلاحظ أنها تشابه التفسير الذى ذكرناه فى جانب العمد لارتباط
الشرطين ببعضهما

(أولا) - الضرر عبارة عن التعدى على حق من الحقوق

(ثانيا) - لافرق بين أن يكون الحق للهيئة الاجتماعية أو لاحد الافراد

(ثالثا) - لافرق بين أن يكون مرجع الحق امرا ماديا أو أدبيا

(رابعا) - لا يلزم أن يحدث الضرر فعلا من الجريمة حتى يجب العقاب بل
بمجرد امكان حصوله كلف فيه

فالقاعدة الاولى بينة بذاتها اذ من المعلوم أن المرء فى أفعاله اما خاضع لواجب
أو هو صاحب حق والحق والواجب فى الحقيقة أمر واحد فاذا اعتبرنا ذا المنفعة
فلاحقا وان اعتبرنا المكلف باداء تلك المنفعة قلنا واجبا والحقوق والواجبات
تتعلق بكل أمر للناس خير فيه وكل ضرر يصل الى الانسان لابد أن يكون
مخالفا لحق من حقوقه فسرقة المال تضر بالملكية والحبس يضر بالحرية
والقذف يثلم الشرف وهكذا والتزوير فعل من الافعال التى تسيء المرء فى أحد
حقوقه

نتج من ذلك أن التزوير الذى يكون الغرض منه اثبات حالة شرعية حقيقية
لا ضرر فيه فلا عقاب عليه كدين أدى ما عليه لدائنه ولم يأخذ منه وثيقة
بالدفع ثم خاف الرجوع عليه ثانية فزور مخالصة ليتخلص بها ان مست
الحاجة ورأى المجلس الاعلى مضطرب فى هذه المسئلة فقد حكم بعدم العقوبة

أولا ثم حكم بها ثانيا والعلماء ليسوا على وفاق تام والمسئلة التي بحثوا فيها هي الآتية

دائن ليس له سند على دينه زور ورقة بثبوته ليسهل له الحصول على ماله قال (كلين) و(بورجنسون) لاعتقاب عليه ان استعمال السند ضد المدين مباشرة ويعاقب ان استعمله ضد غيره كأن كان الحرر نو كيبلا أو منحويلا من المدين على مدينه وخالفهما (فستان هيلي) و(شوقو) و(دالوز) و(جارو) لان الضرر غير موجود للمرة ولان القوانين الرومانية وعلى أثرها مجلس النقض والابرار لايعتبران أخذ الحق بالقوة سرقة باكرام فلم يعاقبا على السرقة وانما يعاقبان على استعمال القوة فقط نعم ان ذلك المدين يكون قد استعمل الكذب والتدليس لنوال حق ثابت له في الواقع الا أن كذبه وتدليسه ليسا بجنايين وان كانا من الافعال القبيحة التي تخالف الآداب والكمال

لكن اذا استعمل التزوير لنوال حق ليس بواجب الاداء حالا أو انه متنازع فيه فهو مرتكب لجريمة التزوير بتحملها اذ الضرر ظاهر والقصد واضح وهو الرأي الراجح عندهم وسنعود الى هذا الموضوع ونبدى رأينا اذ ذلك

والقاعدة الثانية كذلك ظاهرة لان الهيئة الاجتماعية في مجموعها فرد له حقوق وعليه واجبات وعلى الواضع أن يدافع عن حقوقها ويمنحها جاية كالأفراد سواء بسواء

فيعتد مزورا من زور شهادة تفيد أنه دفع رسوم الجمارك على متاعه لانه أراد السوء وقصد السرقة أو النصب مستندا في ذلك الى التزوير وهو مثال الضرر المئدى

ومن حضر الى مجلس القرعة وسحب غرة وكان دوره في السنة القابلة ليتخلص

بذلك من الطلب في المستقبل لان في فعله هذا اخلا لا بالفرقة الحالية وضررا
للهيئة الاجتماعية في السنة الالية

ومن التزوير المعاقب عليه اختراع الشهادات الدراسية أو تزويرها فان كانت
طبية فصاحبها بجال وضرره ظاهر وان كانت أدبية فالغش أوضح وكلنا
الحالتين نصب استعان فيهما طالبهما بالتزوير

ومن هذا القبيل تقدم شخص الى السجن بدل المحكوم عليه وتسميه باسمه
كما تقدم بيانه ومن زور براءة رتبة أو وسام وهكذا

وأما القاعدة الثالثة فغنية عن البيان وقد يكون الحق الادبي أعز على النفس
من الحق المادي فكم من رجل يفضل خسارة النقود على ثم الشرف أو قوت
رغبة أدبية وقد سبق ذكر الامثال المتعددة في جانب الافراد والهيئة
الاجتماعية فلا داعي للتكرار

والقاعدة الرابعة هي أنه لا يلزم أن يحدث الضرر فعلا من التزوير بل يكفي
بامكان حصوله وهذا الامكان هو الذي أوجب الخوف منه وكان علة في
العقوبة من أجله وعلى هذا فلا تزوير ان كان الفعل غير صالح لاحداث
أى ضرر كان وهي قاعدة متفق عليها بين العلماء وصحتها المحاكم من غير
استثناء فقد حكم النقض والابرام بالتزوير

على من حوّل سندا تحت الاذن تحويلا مزورا لان السند المذكور ملازم
لأن حوّل عليه أولن جعل السند محولا منه ويجوز اذن أن يلحق بهما أو
بأحدهما ضرر منه

ومن كتب عن الاشياء المتنازل عنها في العقد بعد تحريره من غير ذلك الثمن
لان ذلك قد يفضى بمصلحة الجمارك الى عدم الاقرار بمصلحة ذلك الثمن فيحصل

خصام بينها وبين من وجب عليه أداء رسومها وزجما ضرت الخزينة بذلك
فالضرر يمكن والتزوير تام

ومن وضع امضاء مزورة على تذكرة الحضور في جمعية أو محفل لان التذكرة
المذكورة تستلزم تعهدا بالنسبة لاجزاء الجمعية هو القيام بما وجب عليهم
لن حضر

ومن زور ورقة وان كانت قابلة للبطلان لانه لا يلزم أن يحدث الضرر فعلا
من التزوير ولأن يكون وقوعه محتملا بل جواز حصوله كاف وحده
وعلى هذه القاعدة دار بحث العلماء في مشكلة مهمة وهي وجود التزوير في
الاوراق التي تكون معيبة لفقد أحد الشروط الواجبة في التحرير
وقبل أن نأتى بأرائهم نذكر أن الاوراق نوعان رسمية وغير رسمية
فالاوراق الرسمية تكون باطلة في ثلاث حالات

(أولا) - اذا كان المأمور المحرر على يديه غير مختص سواء كان ذلك بالنسبة
لطبيعة المحرر أو لخروج المتعاقدين عن دائرة اختصاص ذلك
المأمور

(ثانيا) - اذا كان ممنوعا من تحريرها لقراءة بينه وبين المتعاقدين أو أحدهما
أو كان موقوفا عن العمل بأمر خصوصى كما لو كان محكوما عليه
بذلك

(ثالثا) - اذا كانت الشروط الواجب مراعاتها في التحرير غير متوفرة
والعلماء في هذه المسئلة على أربع فرق

فالقديماء ومعهم شريعة الرومانيين يقولون ان العقاب غير واجب متى كانت
الورقة باطلة اذ بطلانها يمنع من ضررها فان تبين في حالة خصوصية حصول
ضرر وجب العقاب وذلك لايتأتى الا اذا استعملت الورقة المذكورة

ومحصل كلامهم أن العقاب تابع للضرر ان ظهر لحقه والا فلا وكانهم لم يقولوا شيأ وقال مسيو مرلان وتبعه النقض والابرام في جملة أحكام أن ترك شرط أنوسياته في الورقة المزورة لا يستلزم عدم العقاب على التزوير الواقع فيها لان عدم ذكر الشرط مخالفة والتزوير مخالفة ثانية ولا يجوز أن تحصى المخالفة بعثها

(مثلا) زور أحد المحضرين ورقة اعلان ولم يستعملها فهل يعاقب من العقاب لكونه خالف الواجب في التسجيل ذلك أمر غير مسلم. واذا أردنا أن نعرف وجود التزوير من عدمه وجب أن ننظر الى الوقت الذى كتب فيه المحرر وكما أن الظروف البعدية اللازمة في جعل المحرر كاملا لاستلزم تزويره ان كان صحيحا كذلك تركها لا يصحح ان كان مزورا فيجب العقاب وان أبطل المحرر وعلى هذا حكم النقض والابرام بعقاب من زور سنداً تحت الأذن وأعضاء باسم قاصر ومن زور وثيقة عرفية على نسخة واحدة وان كانت لاتصلح لان تكون دليلا شرعيا على الطرف الآخر

وقال مسيو فستان هيلي و (شوقو) ان مذهب القدماء في عدم العقوبة على تزوير الورقة الباطلة الا اذا استعملت مخالف لقاعدة (لا يجب وقوع الضرر فعلا بل يكفي جواز وقوعه) وكون الورقة باطلة لا يمنع من استعمالها اذ هي باقية تستعمل حتى يظهر فسادها وقد لا يتيسر ذلك وعليه قد تجتمع شروط التزوير بغير الاستعمال كذلك المجلس الاعلى ومسيو مرلان مخطئان في أنهما لم يبعلا لاسباب البطلان التى توجد في المحررات أثرا ما ومعلوم أنه اذا كان المحرر لاغيا من نفسه فالضرر معدوم بالرة والجريمة غير ثابتة ومن هنا وجب التمييز بين المحرر الباطل من نفسه وبين المحرر الذى يطرأ عليه سبب البطلان كاهمال بعض الاجراءات الواجبة بعد التحرير فلا عقاب على التزوير في الحالة

الاولى لعدم جواز الضرر كمن يزور كبيالة ويمضيها باسم قاصر لان الاعتراف
بلادين من القاصر باطل والمزور انما أجهد نفسه في أمر غير مفيد
وأما اذا كان البطلان عارضا فينتظر ان كان السبب العارض مرادا للمزور فلا
عقاب لانه يكون عدل من نفسه عن الجريمة كالكتاب الذي يزور عقدا ثم
لا يضع فيه شهادة الشهود اللازمين فخله كمثل من شرع في أمر ثم امتنع عنه
قبل اتمامه باختياره وقد حكم النقض والابرام بعدم تزوير هبة حررها للمتهم
ولم يضع عليها امضاء أحد مطلقا وان كان السبب حاصلا من دون مدخل
للمزور فهو معاقب الا أنه بعد شارعا فقط وحكم بالتزوير على شخص اقترض
برهن وتسمى باسم غير اسمه وقبل اتمم العقد أراد الكاتب أن يستعلم عنه
فظهر كذبه

وألف مسيو (دالوز) بين المذهبين السابقين فوافق مسيو (فستان هيلي) في
القول بتزوير المحرر الباطل لسبب عارض خارج عن ارادة المزور وقال بعتوبة
الشروع وبعدم التزوير والعقاب ان كان للمزور دخل في ذلك ثم وافق مسيو
(ميران) ومحكمة النقض والابرام في وجوب معاقبة من زور محررا باطلا من
نفسه لان النسيان أو الخطأ في ارتكاب جريمة لا يسطل عقوبتها نعم لا بد في جريمة
التزوير من امكان الضرر ولكن بطلان المحرر من ذاته ليس مانعا من ذلك
اذ البطلان يختلف في مراتب الوضوح كما لا يتفق عليه المتخصصان بالسهولة
انما اذا كان البطلان تام الوضوح كامل الظهور فلا عقاب اذ لا ضرر كسند
تحت الاذن أمضى بشكل الهلال وتذاكر قيد المولودين ان ذكر فيها أمر الم
تجعل لاثباته فيها

وقال مسيو (جارو) يظهر بادئ الامر أن الورقة الباطلة من نفسها لا تضر
أبدا فلا عقاب على مزورها ولكن اذا دققنا البحث رأينا خلاف ذلك اذ قد

يتخذ المطلع عليها فيخضع لحكمها ويلحقه الضرر وهذا الاحتمال وحده كاف في اتمام الشرط ولزوم العقاب اذ المطلوب انما هو الاحتمال لا التحقق ومعلوم انه لا يتيسر لعامة الناس أن يحكموا بيطلان الورقة المقدمة اليهم من أول وهلة فيمتنعوا عن الرضوخ لها فن زور ورقة باطلة من نفسها فهو معاقب كما حكم به النقض والابرار في مسألتين (الاولى) شخص تسمى باسم رجل توفي وأملى على كاتب العقود وصية في منفقته (والثانية) رجل زور حكما قديما واحتمل فأدخله في المحفوظات ثم استنسخ منه صورة رسمية وقدمها برهانا على مدعاه وكان قد نسي أن يذكر فيها الجهة التي أصدرته.

ونحن نرى أن الطمع في الاحاطة بجميع الحوادث وادماجها تحت قاعدة واحدة من التعريف المؤدى الى الشطط في التقرير لجميع المذاهب التي أوردها قاصرة لانها أتت لنا بقواعد وأردفتها بأمثلة هي في الواقع غير منطبقة عليها تملأ الأتري أن جميع الاوراق التي فرضوا التزوير واقعا فيها لاتصلح أن تكون مبدأ لحق من الحقوق أي أنه لا يسوغ للقاضي الارتكان في الحكم عليها وهذه الملاحظة هي التي توصلنا الى القول بعدم وجود الضرر فيها وقد قدمنا أن الضرر ليس في الحقيقة شرطا قائما بذاته ولا محدودا بقيود مخصوصة في جريمة التزوير وانه فيها كما هو في غيرها يبحث عنه القاضي في كل مسألة تعرض عليه ولذلك لم نر الى الآن مثالا لم يذكره بنصه أو بمشابهه في عرض الكلام على الشرطين الاولين (تغيير الحقيقة والعمد) ومن هنا يتبين أن الامر في تحقيق الضرر موكول الى شواهد الاحوال وانما القواعد العمومية تصدق على ما تشابه وحكم الشواهد بحسب كل واحد منها ومادامت الروابط العامة معروفة والمبادئ الاولى محدودة وكل ذلك حاضر في ذهن القضاة فهم يرونها كالتسحق مسترشدين في كل قضية بما تستدعيه ظروفها.

وخلاصة ما تقدم أن التزوير المعاقب عليه في القانون هو الذي يجمع فيه تغيير الحقيقة بالكتابة في محرر رسمي أو غير رسمي وفي وقائع جعل المحرر لا ثباتها وبإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون والعد في ربح مالى أو أدبي للتبديد أو لغيره حصلت الثمرة أولا وضرر بحق أدبي أو مادي يلحق بالهيئة أو بإحدى الافراد واقعا أو ممكنا

أمثلة التزوير

(العمومية)

المثال الاول الضرر الممكن حكمت محكمة الجنايات على أحد الموثقين بعقوبة التزوير لكونه ذكر في إحدى الورقات المختص به تحريرها حضور اثنين من الدائنين وأنهما استلما قيمة دينهما وأعطيا وصلا بذلك وشطب الرهن الذي كان لهما على أموال المدين فرفع الموثق نقضا وإبراما عن ذلك الحكم وادعى أنه لا يوجد في الحكم المصادر عليه ما يشير الى امكان حصول ضرر للغير من فعله فرفض النقض والابرار

(حيث ان العدول قالوا بوجود الضرر ومع ذلك يجب التمييز بين الأوراق المضمرة بذاتها كالتعهدات والالتزامات من بيع وإبراء وغيرها بدون احتياج الى تصريح خاص بوجود ضرر لها وبين الأوراق الأخرى البسيطة كالخطابات الاعتيادية التي لا تحدث ضررا في العادة وهذه يجب بيان الضرر الناشئ عنها بنوع خاص

وحيث انه لا يلزم في وجود جريمة التزوير أن يكون الضرر قد وقع بالفعل أو لا بد من وقوعه

وحيث انه يكفي فيه الامكان والاحتمال) ١٣ نوفمبر سنة ١٨٥٧

مثال آخر - اتهم أحد الموثقين بأنه حرر بطريق الغش ورقة تفيد بمحو تسجيل مثال آخر - (٦٢ - رسالة التزوير في الأوراق)

رهن عن عقار وأمضاها بامضاء مزورة فحكم عليه بعقوبة التزوير فرفع
نقضا وإبراما واحتج بأنه لا يؤخذ من جواب العدول أنه ارتكب تغيير الحقيقة
محدثا ضررا للغير فرفض النقض والإبرام

(حيث انه ينتج من صفة الورقة المدعى تزويرها ومن الأقوال الثابتة فيها ومن
الظروف والأحوال الثابتة بقول العدول ان هناك ضررا للغير
وحيث ان المسئلة تختص مع ذلك بتزوير وقع من موثق في أثناء تأديته وظيفته
وحيث انه في هذه الحالة يكون جواب العدول بالإيجاب مشتملا على الدوام
ضمنا بأن التزوير الذي ارتكبه المتهم قد أحدث أو أمكن أن يحدث ضررا
بالغير لان التغيير أو التزوير الفنى يدخل على ورقة رسمية يضربها الناس فيها
من الثقة العمومية ويحل بالأمن المترتب عليها الفنى هو حياة المعاملات وقوامها)
٢٢ سبتمبر سنة ١٨٥٩

المثال الثانى - الضرر الادبى كسب أحدهم كتابا مزورا يضر بصيت
امرأة فحكم عليه بعقوبة التزوير فرفع أمره الى المجلس الاعلى فرفض
(وحيث انه ثابت من أقوال العدول أن المتهم ارتكب جريمة التزوير بكونه
اخترع محررا فالما لشرف المرأة كذا

وحيث ان الخطاب يشتمل على وقائع قرر العدول أنها مضرة
وحيث ان اختراع ذلك المحرر وامضاه بامضاء مزورة يدخل تحت نص المادتين
(١٤٧ و ١٥٠ عقوبات) (١٩٠ و ١٩٣ من القانون المصرى) ٣ اغسطس
سنة ١٨١٠

المثال الثالث - الضرر الاجتماعى تحصل أحدهم على شهادة دراسية
مختصة بغيره فمسخ اسم ذلك الغير ووضع اسمه مكانه ورأت أودة الاتهام أن
هذا الفعل لم يكن الا طريقة استعمالها المتهم ليكون للناس ثقة به فقررت احالته

على محكمة الجنج لعاقبته بالمادة (١٦١) من قانون العقوبات (١٩٣ و ٢٠٠
مصرى)

فالنقى المجلس الاعلى هذا القرار بناء على طلب النيابة العمومية
(حيث المادة ١٦١ قضت بأن منع شهادة بحسن السيرة أو بالفقر أو بظروف
أخرى من شأنها جلب التعطف من الحكومة أو الاهالى نحو الشخص
المذكور فيها وتسهل له الحصول على خدمة أو نفقة أو معونة ولكن المادة
(١٦٢) نصت صراحة بأن الشهادات الاخرى التى ينتج عنها ضرر للغير أو
للخزينة العمومية يعاقب فاعلها بمقتضى المواد (١٤٧ و ١٤٨ و ١٥٠ و ١٥١)
على حسب الاحوال

وحيث ان الشهادة الدراسية ورقة رسمية من شأنها أن تحصل لصاحبها ثقة وأن
تعطف الحكومة والاهالى نحوه ولكنها أيضا تحوّل الحق باستعمال الحرفة
المتعلقة بها فى أنحاء البلاد

وحيث انه ينتج من صنع مثل هذه الورقة أو تزويرها ومن استعمالها مع العلم
بذلك اضرار بحقوق الغير و اضرار بحقوق الخزينة اذ يلزم من ينالها أن
يكون قد حضر دروسها فى المدرسة وأدوا الامتحانات فيها ودفعوا الرسوم
المقررة عليها للدرسين والممتحنين ابقاء لرسوم المدارس الواجب على الحكومة
دفعها

وحيث ان صنع مثل هذه الورقة أو تزويرها يضر بمنافع الهيئة الاجتماعية
لكونه يدخل فيها شخصا يكون مظنة الاهلية والاقتدار على استعمال الحرفة
المذكورة فيها مع أنه لم يستوف الشروط التى نص القانون عليها وجعلها
كفيللا فى صيانة صحة الافراد وسلامتهم (الشهادة كانت مختصة بحرفة
الصيدلية)

وحيث ينتج من ذلك أن أدلة الاتهام أخطأت في تطبيق المادة (١٦١) وخالفت
نصوص المواد (١٦٢ و ١٤٧ و ١٤٨ من القانون المذكور) ٢٦ اغسطس
سنة ١٨٢٥

منال آخر - حضر شخص أمام مأمور السجن وتسمى باسم غيره محكوم
عليه بالحبس فأدخل فيه بذلك الاسم حيث أمضى به في القتر فأقيمت عليه
الدعوى وصدر قرار بأن لاوجه لذلك لان الفعل المنسوب اليه لموقع ضرا
بأحد فألغى مجلس النقض والابرام هذا القرار

(حيث انه ثابت أن المتهم تقدم الى مأمور السجن باسم شخص محكوم عليه
بالحبس شهرا كما هو ثابت من القرار بأن لاوجه لاقامة الدعوى

وحيث انه حبس بهذا الاسم ليستوفي مدة الحبس المحكوم بها على غيره كانه
هو الذي أصابه العقاب وأمضى على ورقة الحبس

وحيث ان هذه الورقة رسمية يذكر فيها مأمور السجن ذكرا رسميا أن أوامر
المحاكم وأحكامها قد نفذت

وحيث ينتج من ذلك أن كل تزوير يقع في هذه الاوراق يعتبر تزويرا في
محررات رسمية

وحيث ان هذا التزوير يضر بالنظام العمومي الذي يقضى بأن الاحكام تنفذ
على من صدرت ضدهم

وحيث ان حضور شخص باسم غيره الى أحد الموظفين ليستطيعه اغتالا
أو يجعله يثبت وقائع ما كان يصح صدورها الا من ذلك الغير تزوير
بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة منصوص على عقوبته في المادة

(١٤٧)

وحيث ان هذه جريمة أصلية ممتازة بذاتها من غير أن يكون هناك اتفاق عليها بين المزور والموظف

وحيث ان القرار بعدم الادانة بحجة أن هذا التزوير لم يلحق ضررا بأحد وبأن الموظف كان حسن النية فلا يكون المتهم شريكا له. جاء مخالفنا نص المادة (١٤٧) من قانون العقوبات) ١٠ فبراير سنة ١٨٢٧

مثال آخر - حكم على أحدهم بعقوبة التزوير لتقليده امضاء بعض أشخاص وضعها في عريضة قدمها الى المجلس الملى فرفع نقضا وارباما زاعما أن عمله لم يلحق ضررا بأحد فرفض طلبه

(حيث ان العدول قالوا بأن الطالب مدان بكونه قلدغشا على عريضة مقدمة للمجلس الملى امضات بعض الاشخاص

وحيث ان الضرر الذى يمكن أن ينشأ عن جريمة التزوير قسمان ضرر مادى وضرر أدبى

وحيث أن هذا الضرر يقسمه ينال المنفعة الخصوصية كما أنه ينال منفعة النظام العمومى

وحيث ان الملق فى تقديم عريضة من الاهالى الى السلطة الحاكمة أمر مقرر فى قوانيننا الاساسية

وحيث ان وضع امضاء شخص من ورة على عريضة مقدمة الى المجلس عمل يحدث ضررا أدبيا بالمنفعة العمومية من جهتين (أولا) سلب المزور حق شخصيا مصدره مجرد التوجه والارادة وحسن النية فى الاستعمال وهذا من شأنه أن يحميد بهذا الحق عن الغاية الاساسية التى وضع لها. ويحججده عن خواصه ويعت بالبدء الذى أوجب تقريره لانه يجعل المخطور مباحا مع أث الإباحة لم تكن الا لاجل أن يستعملها الافراد فى وقايتهم من التعدى والمحافظة على حقوقهم من الجور والاستبداد

وحيث ان التعدي بهذه الكيفية على احدى الضمانات التي يتكون عنها الحق الاساسى للبلاد الذى يجب حفظه صيانة لحرية كل شخص والامن العمومى هو تعدى على الهيئة فى نظامها (وثانيا) لان هذا النداء الكاذب الذى يوجهه شخص طالبا تداخل المجلس الملى يجرح كرامة احدى سلطات الحكومة العظمى ويعطل السير النظامى فى مأموريتها العليا ويعرضها الى الخلط بين التعدي واستعمال الحق ويجعلها تستر بحمايتها الواجبة لكل رغبة شرعية عمل نواطؤ وغش

وحيث انه ينتج من ذلك أن محكمة الجنايات أصابت فى تطبيق العقوبة المنصوص عليها فى المادتين ١٤٧ و ١٥٠ من قانون العقوبات على المتهم وفعلت مقتضى القانون وفسرته تفسيرا صحيحا ولم تخالفه) ١٩ سبتمبر سنة ١٨٥٠

مثال الممد

أصيب أحدهم بمرض ولبألى طبيين فى مداواته ففعلا وكتباه استشارة طبية أمضاها أحدهما باسم الآخر ورأى العليل أنه لا يزال مريضا فاشتكى وادعى ان الاستشارة مزورة لان الذى أعطاها اليه من الطبيين أمضاها باسم صاحبه وأقيمت الدعوى عليهم فدفعا بعدم الاختصاص فرفض دفعهما بقرار إلغاء النقض والابرار

(حيث ان الطبيب الذى كتب اسمه فى غيبته معترف بجهة الاستشارة وحيث انه ثابت من اعتراف المبلغ أن الطبيين شريكان وأن المبلغ كان يتق باحدهما وثوقه بالآخر وحيث انه بناء على ذلك لم يكن فى عمل الطبيب الذى أمضى باسم رفيقه نية سوء وهى التى تقوم بها جريمة التزوير

مثال آخر - كاتب أحد المحامين حرر عقدا لبعض الاخصام ونسى أن يذكر فى آخره صيغة (تلى على المتعاقدين) وبعد التوقيع عليه تذكر مانسى

فأضافه فأقيمت عليه دعوى التزوير وتقررت ادانته فألغى النقض والابرام هذا القرار

(حيث ان العمد واجب في جريمة التزوير

وحيث انه ليس من عمد للتمهم فيما زاد على العقد لانه لم يقصد سوءا وانما خشي ملامة رئيسه على مخالفة العادات المألوفة

وحيث ان كل تغيير ماذى يكون الغرض منه الهرب من دعوى تضرر بالهيئة الاجتماعية الآن نية الضرر غير ملازمة لذلك الضرر) ١٨ يونيو سنة ١٨٥٢

مثال التزوير للحصول على ربح لغير المزور

كان أحدهم دائنا لآخر بمقتضى سندات تحت الاذن ثم أفلس الدائن وتحصل صديقه على هذه السندات وحولها الى رابع وجعل تاريخ التحويل سابقا على تاريخ الافلاس وانكشف الامر فأقيمت الدعوى وحكم بعدم اختصاص محاكم الجنايات بنظر هذه الدعوى لاسباب منها أن المتهم لم يكن له فائدة من التزوير المنسوب اليه ارتكابه فرفع نقض وابرام ألغى بسببه هذا القرار

حيث انه ثابت بأن هذا التزوير يضر بالغير

وحيث انه لا يلزم في وجود جريمة التزوير أن يرتكبها المجرم ليستفيد شخصيا منها

وحيث انه يكفي فيها ارتكابها بنية الاضرار بالغير

وحيث ان القرار بعدم الاختصاص مخالف للقواعد العمومية) ١٦ ابريل

سنة ١٨٠٩

مثال الورقة الباطلة

يوجد في بلاد أوروبا غابات كثيرة ولهذه الغابات حراس هم من مأموري الضبطية القضائية فيما يتعلق بوظائفهم انما يجب عليهم بعد تحرير محاضرهم

أن يكتبوا عليها قراءاتهم بما يفيد صحتها في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تحريرها وأن يقيدها في الدفتر المعد لها في ظرف أربعة أيام

كتب أحد حراس الغابات محضرا الواقعة مزورة ولكنه لم يتم الاجراءات الواجبة عليه بعد ذلك كما تقدم فأقيمت عليه الدعوى وتقرر بأن لا وجه لها لان المحضر لم يكن مستوفيا جميع الشروط القانونية حتى يكون معتبرا فرفضت النيابة نقضا وإبرا بما توافع فيه مسيو (مرلان) النائب العمومي الشهير ومما قاله أن القرار الصادر بعدم الإدانة مصيب في حكمه بأن التزوير الواقع في المحضر لا يستلزم إقامة دعوى التزوير لان ذلك يؤخذ من طبيعة الورقة المزورة وقد جاء في ذلك التمسار أن الورقة وان كانت موصوفة بمحضر ولكنها ليست الا مذكرة كتبها الحارس على ورقة سبق استعمالها ولا تلوح عليها علامات المحاضر الواجب التصديق بما جاء فيها خصوصا وانها عارية عن القرار بصحتها ومما لا يختلف فيه انه اذا قمت هذه الورقة الى المحاكم دليلا على الجحفة المذكورة فيها فالقضاء لا يعبرها جانب الالتفات لالكونها كتبت على ورقة غير متموعة استعملت من قبل فانه لا يوجد نص في القوانين يقضي بإلغاء المحررات الواجبة كتابتها على ورق متموغ اذا كتبت في ورق بسيط أو في ورق متموغ أقل قيمة من اللازم ولكن لكونها ليست حائزة لشرط التقرير بصحتها في الاربع وعشرين ساعة التالية لتحريرها وليكونها لم تسجل في الدفتر المعد لها ونحن لانري أن الورقة الباطلة لعدم استيفاء الشروط الواجبة بعد تحريرها اذا كانت مزورة لاتستدعي عقوبة فاعليها اذ القول بمثل هذه النتائج غاية في الخروج عن المعقول ولا يجوز أن أحد المحضرين يرتكب تزويرا في احدى الاوراق المختصة بوظيفته بغير من العقاب اذا أهمل تسجيل تلك الورقة في الاجل المحدود اذ لا يعقل أنه يكون جانيا حال كتابة الورقة ثم يصير بريئا بخالفه قواعد وظيفته

والواجب في الحكم بتزوير ورقة أن يتطرأ الى وقت تحريرها أما الظروف التي تطرأ بعد ذلك فلا تأثير لها فهي لا تحدث تزويرها ان كانت صحيحة ولا تنقض صحتها ان كانت مزورة وزيادة على ذلك نقول إن الورقة المزورة اذا نقصها أحد الشروط الاولية الواجبة في تحريرها تستلزم معاقبة فاعلها لذلك يجب العقاب على الموثق ان كتب وصية في غيبة الشهود وأهمل أن يذكر فيها أن الموصى أملاها عليه أو أنه قرأ كل ما ذكر فيها كذلك يعاقب مزور الورقة العرفية ان زورها من نسخة واحدة وكان الواجب في اعتبارها أن تكون من اثنتين فقبل النقص والابرام هذه الطلبات وألغى القرار بعدم الادانة (حيث ان عدم التقرير بصفة المضر الواجب في اعتباره بجهة على الغير لا يتيق بجرعة التزوير بالنظر لمن حره

وحيث انه مما يخالف العقل والمبادئ أن يكون عدم استيفاء هذا الشرط الثانوى الذى لا يتعلق بأصل الورقة وانما يختص بانذارها القانونية وسيلة للثبوت في الهرب من العقاب الذى لزمه في وقت وقوع الجريمة منه) ٢٠ نوفمبر

سنة ١٨٠٧

مثال آخر

(للورقة الباطلة)

حكم على أحدهم بعقوبة التزوير لكونه اخترع حكين يتن جبهة صدور أحدهما فيه وأهمل ذلك في الثانى وزور أيضا ورقتين صادرتين من خصمه بالاعتراف له بحقه فرفع نقضا وإبراما واحتج بأن هذه الاوراق ليست مستوفية جميع الشرائط القانونية في صحتها فرفض طلبه

(حيث انه يجب في بيان جرعة التزوير أن يرجع أولا وبالذات الى قصد

الفاعل

(٧٢ - رسالة التزوير في الاوراق)

وجيت ان اتقان تقليد المهرر المزور أو عدمه أترك بعض الشروط اللازمة
في صيرورته قانونيا لاتذهب بصفة الجريمة ولا تضعف منها اذ ربما كانت ناشئة
عن عدم مهارة المجرم) ٨ أغسطس سنة ١٨٥١

مثال آخر

(الورقة القابلة للبطلان)

قلد شخص امضاء قاصر على حوالة فأقيمت عليه دعوى التزوير وتقرر بان
لاوجه لان النقي قلدت امضاؤه قاصرا فالتزوير غير مضر باحد وطلبت النيابة
الغاء هذا القرار من النقض والابرار ففعل

(حيث انه ثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قلد امضاء القاصر وأن
التزوير المادى كان حينئذ تابعا عليه

وحيث ان قيمة التزوير لاتعلق بما ينتظر من نتائجه وانما يلزم تقديره بحسب
قصد فاعله

وحيث ان المتهم اجتهد في الحصول على قيمة الحوالة وحينئذ كان يجب النظر
الى جريمته بملاحظة هذه الحوالة والظروف الاخرى الموجودة في القضية ليتبين
أن من نيته أن يضر بالغير بواسطة التزوير الذي ارتكبه

وحيث ان برأيه بناء على أحوال لاتعلق لهابه تعدد مخالفة لنص المادة (١٤٧)
عقوبات

مثال التزوير

(الحصول على حق مملوك للزور)

أمر بعضهم خازن نقوده أن يعطى ثلاثة أشخاص ثلاثمائة فرنك مكافأة لهم
وكافوا مديونين لاحد المحضرين فزور هذا المحضر خطابا بامضائهم وتقدم به
الى الصراف فنقصه المبلغ نخسه من مطلوبه وأقيمت عليه دعوى التزوير

فتقرر بان لاوجه لاقامة الدعوى لانه كان دائنا في الحقيقة لمن قلد امضا آتهم
وليس في استعماله الطريقة التي اتخذها مخالفه للقانون فألغى النقض والابرار
هذا القرار بناء على طلب النيابة

(حيث ان دين المتهم على من قلد امضا آتهم لاينفى جريمته التي ارتكبها في
ذاتها

وحيث ان البحث في صفة حصول المبلغين على المبلغ الذي قبضه المتهم من
الصراف غير مفيد فسواء كان هبة أو قضاء لحق فهم مالكوه وما كان يجوز
انتقاله ليد الغير بغير رضاهم

وحيث ان استعمال ورقة مزورة ولو لجرد الحصول على دين حقيقى رغما عن
رضا المالك بالمبلغ المقبوض بواسطة تلك الورقة تزوير حقيقى
وحيث ان استعمال ورقة مزورة جرم شديد خصوصا وان القانون فتح للجرم
بابا شرعيا للوصول الى حقه

وحيث انه لو فرض وكان المتهم يخشى أن لايدفع اليه المبلغون حقوقه اذا
قبضوا المبلغ من الصراف فكان يمكنه أن يحافظ عليه بواسطة حجزه تحت يد
الصراف المذكور) ٣ أغسطس سنة ١٨٠٩

(مثال آخر)

حوّل لاحدهم مبلغ فأضاف على الارقام واستولى على مبلغ أكبر فحكم عليه
بعقوبة التزوير وادعى أمام النقض والابرار انه كان دائنا للحوّل بالمبلغ الذي
قبضه فرفض طلبه

(حيث انه لو فرض وكان مادعاء صحيحا لماعتد زعمه عذرا في التزوير الذي
ارتكبه) ٦ أكتوبر سنة ١٨٥٣

(مثال)

(الابرام النص على وجود الضرر بل يكتفى بوضوحه من وقائع الدعوى)
حكم على متهم بعقوبة التزوير فرفع نقضا وابطاما مرتكبا على أن العدول
لم يسألوا أكان هناك ضرر من الفعل أم لا فرفض الطلب
(حيث ان التزوير لا يتم الا اذا كانت الورقة المزورة مضرّة ولكنه لا يلزم
أن يوجه الى العدول سؤال مخصوص يتعلق بهذا الضرر سواء كان واقعا
أو ممكنا
وحيث انه يكفي في صحة الحكم أن يكون الضرر ظاهرا من ظروف القضية
ومن طبيعة الورقة المزورة
(وحيث ان ذلك متوفر في هذه الدعوى) ١٨ يونيو سنة ١٨٩١

المكتب الثاني

(في أنواع التزوير)

قدمنا أن تغيير الحقيقة لا يكون ركنا من أركان التزوير المعاقب عليه الا اذا كان حاصله باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون واذا تأملنا في الطرق المذكورة وجدناها ترجع الى نوعين مآدى ومعنوى فالتزوير المآدى هو الذى لا يتم الا بفعل محسوس ظاهر كتقليد الخط أو الامضاء أو الختم أو شطب كلمات أو اضافة كلمات وهكذا والتزوير المعنوى عبارة عن ابدال فكر بغيره عند تحرير الورقة كن أملى كتابا اشتري فلان من فلان منزله فكتب هو استأجر الى آخر الصيغة وليلاحظ أن الفعل المآدى لازم في الحالتين الا أن التزوير في الثانية نفي لا يقف عليه الا العالم بمراد المتعاقدين من قبل وفائدة هذا التقسيم عظيمة الاهمية من حيث الاثبات وكيفية تغيير الحقيقة في المحررات فاقامة الدليل على التزوير المآدى أمر ميسور في العادة خصوصا اذا كان حاصله بكشط أو زيادة أو تقليد وأما الاحتجاج على التزوير المعنوى فتعذر غالبا وله فائدة ثانية من حيث العقاب كما هو ظاهر في المادتين ١٨٩ - ١٩١ وفائدة ثالثة من حيث نية الاضرار بالتفسير فانها لازمة للتزوير المآدى ولكن يجب اقامة الدليل عليها بذاتها في التزوير المعنوى وسنفرد لكل نوع بابا مخصوصا

الباب الاول

نشرح في هذا الباب قواعد التزوير المآدى الواقع في الاوراق الرسمية سواء وقع من الموظفين أو من آحاد الناس

الفصل الاول

في التزوير المادى الواقع من الموظفين في المحررات الرسمية

أثناء تأدية وظائفهم

أهم المسائل التى يجب الكلام عليها فى هذا الفصل هى تمييز الاوراق الرسمية من غيرها والموضوع حرج لان القوانين أغفلته فلننا نجد نفا فيها يخصص الصفة الرسمية لبعض الاوراق دون البعض الآخر الاشدونا

وتعريفها هى الاوراق التى يحررها موظف بمقتضى وظيفته فتكون حجة بما يثبت فيها ضد كل فرد من أفراد الاهالى مالم يثبت فسادها أو عدم صحتها بطريق دعوى التزوير المعروفة فى القانون وهى أنواع بحسب الجهات الصادرة منها وبهذا الاعتبار تنقسم الى أربعة أقسام

القسم الاول - يشمل الاوراق العمومية أو السياسية وهى التى تصدر من الحكومة باعتبارها قوة تشريعية أو تنفيذية أو سياسية كالقوانين والمعاهدات الدولية والاوامر العالية والقرارات العمومية والتزوير الواقع فى هذا القسم يكاد أن يكون متعذرا لندرته بل لعدم حدوثه بالمرّة خصوصا عندنا

القسم الثانى - يشمل الاوراق الادارية وهى الصادرة من المصالح العمومية وفروعها وسائر موظفيها بصفتهم الرسمية يدخل فى ذلك قرارات النظارات والمديريات والدفاتر الخاصة بكل مصلحة وأوراق الولادة والوفاة ودفاتر تسجيل الرهونات ودفاتر الدخليات وشروط المزادات وتصميمات نظارة الاشغال وحوالات البوستة ودفاترها والارقام التى تضعها البوستة على الطرود لبيان وزنها وقيمة الرسم المأخوذ عليها والشهادات الدراسية على اختلاف أنواعها وتذكر البديلة

العسكرية ودفاتر السجون ودفاتر الحسابات العمومية

القسم الثالث - الاوراق القضائية سواء كانت محررة من لهم حق جمع الاستدلالات والتحقق واقامة الدعوى أو من القضاة أو من عمال المحاكم ككتبه كانوا أو محضرين وتقارير أهل الخبرة المصرح لهم بسماع أقوال الاخصام

القسم الرابع - يشمل الاوراق المدنية الصادرة بين أولى الشأن على يد مأمور بتحريرها كالعقود الرسمية والاذنارات على يد المحضرين

وقد حكوا بان من الاوراق الرسمية ما يأتى

شهادات مشايخ البلاد فى البدلية العسكرية

تذكر لعب النصيب الرسمى أى المصرح به من الحكومة

التهميش على الورقة بما يفيد تسجيلها

أذونات الدفع الصادرة من موظفى مصلحة الرى

شهادات توريد المهمات التى يعطونها للقاولين

الشهادات التى تعطى من ملاحظى الموازين العمومية

ايصالات البوستة التى تثبت تسليم النقود لموظفيها

ايصالات التلغرافات

حوالات الصيارف على الخزينة

تقارير رؤساء السفن فى حالة الخطر

قوائم التاريخ

سراكى المعاشات

دفاتر المصالح الخيرية المصدق عليها من الحكومة

الاشارات التلغرافية حتى التى بين الاهالى وبعضهم فيما يتعلق بامضاء الموظف

وذكر الاستلام والوصول ولتمام الفائتينين الموظف الميرى حتى تتعين هذه
الصفة وتساعد على معرفة الاوراق الرسمية

فالوظيفة الميرية صفة تتغير بتغير الظروف والخدم التي يكلف بها الموظف
فتارة يقولون موظف وتارة مستخدم ومرة مأمور بخدمة ميرية وهكذا

وجامع القول فيها كل شخص من الافراد احتاجت له الحكومة في أداء واجباتها
وتنفيذ أوامرها فخلته جراً من سلطتها العمومية سواء كان ذلك في نظير مقابل
أوبدونه لان المقابل لا يجعل السلطة رسمية وعدمه لا يخل بطبيعة تلك السلطة
حق الحكومة في اجراء مقتضى القوانين وسنّ النظامات ووضع التأسيسات
انما جاءها من كونها وازعة على الامة لامن كونها مأجورة على عملها والاجر
عادة ليس من طبيعة التسلط والاستعلاء غاية ما هنالك أن الاجر يشدد اللوم
عند التقصير وعدم الاجر يستلزم الترف ولا الترك المطلق فكل من كلفته الحكومة
بالقيام بخدمة عمومية موظف ميرى والتسميات تنويع لضرورة التمييزين
عمال كل مصلحة وبين الاخرين فنظارة الحفانية تشمل من الموظفين أولئك
الاشخاص الذين انقسمت بينهم السلطة المحصورة فيها من أول رئيسها الاكبر
وهو الناظر الى حد مندوب المحضر وهو آخر موظف في يده آخر جزء من سلطة
القضاء والداخلية بتدئ كذلك بالناظر وتنتهى بعاونى المراكز وهكذا كل نظارة
من تطاراتها ومشايخ البلاد عمال موظفون في جميع النظارات فلهم
اختصاصات قضائية وادارية ومالية وهندسية وكل نظارة لها طلب فى القرى
هم عمالها

وكل فرع فى مصلحة له موظفون خصوصيون وهم وفرعهم تابعون لنظارتهم
اذا تقرر هذا تيسر لنا أن نضع صيغة عمومية تعرف بها الاوراق الرسمية وهى
كل محرر صلار من موظف مختص باصداره فهو رسمى فاذا تطرق الشك الى

ورقة عرضناها على هذا التعريف ومتى تبين أن هنالك قانونا (سواء كان لأئحة أو أمرا أو قرارا) يوجب صدوره من موظف وأنه صدر منه حقيقة أو على الظاهر قلنا بأنه من المحررات الرسمية وما عدا ذلك فهو محرر بسيط (السبب في تنويع العقوبة)

شدّد القانون عقوبة التزوير في الأوراق الرسمية عن عقوبته في الأوراق العرفية حتى على أفراد الناس جريا على قانون فرنسا أما العلماء فانهم ندّدوا بهذا التفريق بالنسبة للأفراد وقالوا إن الجريمة واحدة سواء كانت الورقة رسمية أو غير رسمية فالجرم ليس مأخوذا من طبيعة المحرر ولكنه متحصل من قصد متركبه وتيجته في محرر عرفي قد تكون أعظم بكثير منها في محرر رسمي أما قوانين الام فانها لم تنهج منهجا واحدا في عقوبة هذه الجريمة وهالك طرفا منها

قسم القانون الفرنسي الأوراق الى ثلاثة أقسام رسمية وتجارية وعرفية وعاقب الموظفين في الاول بالاشغال الشاقة المؤبدة وقضى بالاشغال الشاقة المؤقتة على الأفراد فيه وفي الأوراق التجارية ثم عاقبهم بالسجن على النوع الثالث

وجع قانون استوريا أي المتساويين التزوير في الأوراق الرسمية وغير الرسمية وجعلهما شبه نصب وقضى فيهما بعقوبة واحدة هي الحبس التأديبي من ستة أشهر الى خمس سنين

وكذلك فعل قانون البرازيل من حيث الجمع ولكنه أبقى وصف التزوير وعاقب من شهرين الى سنتين مع الاشغال البسيطة وغرامة تقدر بحسب ضرر الجريمة

واشتد قانون (لويزيان) حكم فيه مطلقا بالاشغال الشاقة من سبع سنين الى خمس عشرة سنة

ونص قانون (جورجيا) على جميع احوال التزوير في مادة واحدة وعاقب عليه بالحبس مع الشغل من أربع سنين الى عشرة

وميز قانون (نيورك) التزوير بحسب موضوع الورقة التي يحصل فيها وجعل القسم الاول مختصا بالاوراق المتعلقة بالملكية والتعهدات وأوراق الحكومة والقسم الثاني يشمل الاوراق القضائية والشهادات بأنواعها والثالث أوراق الحسابات العمومية والدفاتر التجارية والقسم الرابع ماعدا ذلك والعقوبة هي الحبس التأديبي من عشر سنين في القسم الاول وخمسة في الثاني واثنتين في الاخير (لم يذكر الناقل الثالث)

وبعض هذا التقسيم مأخوذ من الشرائع الانكليزية وكانت أولا تعتبر التزوير جنحة وتعاقب عليه بالحبس والغرامة ثم عدلت عن ذلك وجعلته جريمة شددت عقوبتها فأوصلتها الى الاعدام في بعض الاحوال وبقيت كذلك الى أن صدر قانون ٢٣ يولييه سنة ١٨٣٠ ثم صار تقليل الاحوال التي يحكم فيها بالاعدام وقصرت هذه العقوبة على الاشد من تلك الجريمة ثم تعدل هذا القانون أيضا بانصر صار أعظم العقوبات هو النفي المؤبد وبلغه النفي المؤقت مدة أقلها سبع سنين أو أربع سنين على حسب الاحوال وقد يشدد النفي المؤبد بالحبس قبل تنفيذه سنة أو سنتين وأساس هذا الاختلاف عندهم أهمية المحررات لأنواعها اذ كل الاوراق رسمية وغيرها سواء عندهم ولا فرق بينها الا بموضوعها وقانون سنة ١٨٦٠ ميز تزوير الاوراق الى خمسين نوعا وجعل لكل نوع عقابا

وميز قانون المانيا التزوير بحسب نوع الورقة فجعل للورقة الرسمية أهمية

من جهة الشكل فقط بقطع النظر عن موضوعها أعني أنه لا يخطر الى أهمية تلك الورقة من حيث أثرها في الحقوق وأما في الاوراق العرفية فهو لا يعاقب على التزوير الا اذا كان موجبا لتغيير دليل أو لاحدائه وقانون ايتاليا الجديد يفرق في التزوير بالنظر الى نوع المحرر وصفة مرتكب الجريمة

وقانوننا يظهر أنه اتخذ مذهب القانون الفرنسي مع تخفيف في العقوبة على الموظفين وتخفيف للقضاة في تخفيف عقوبة الافراد

ولنشرح الآن المادة (١٨٩)

يشترط للحكم بالعقوبة المنصوص عنها في هذه المادة ثلاثة أركان أن يكون هناك تغيير مادي في الكتابة وأن يكون فاعله موظفا ميريا وأن يكون ارتكب ذلك في أثناء تأدية وظيفته

فأما الركن الاول وهو التغيير المادي فهو أهم الاركان اذ لا تزوير بدونه لتوقف القصد السيئ وامكان حصول الضرر على وجوده

والركن الثاني أن يكون فاعل التغيير موظفا ميريا فان حصل التغيير من شخص بعد انفصاله عن الخدمة وآخر تاريخه لجعله واقعا في زمن توطئه لا يعاقب

بالمادة (١٨٩) بل بعقوبة المادة (١٩٠)

والركن الثالث أن يكون ذلك الموظف أجرى التغيير في الكتابة أثناء تأدية وظيفته ومعنى أثناء تأدية الوظيفة أن يكون العمل المزور من حدود الموظف واختصاصه فلا يكفي في تجريمه على مقتضى المادة (١٨٩) أن يكون ارتكب الفعل في محرر رسمي وهو في محل خدمته كحضر يشطب كلمة في عقد رهن رسمي غير مختص به وهو جالس في قلم المحضرين اذ في هذه الحالة لا يعد موظفا ميريا انما تنطبق عقوبة المادة عليه لو أتى ذلك في محضر حجز أو اعلان من

المختص به اجراءهما وكذلك الموثق اذا ذكر على هامش عقد كتبه انه تسجل بتاريخ كذا وكان كاذبا في ذلك لا يعاقب بالمادة المذكورة لان تهميش العقد بما يفيد تسجيله ليس من حدود وظيفته والمحضر الذي يقلد على أصل الاعلان علامة كاتب المراجعة اشارة الى أن الرسوم والمصاريف التي قدرها في محامها لا بعد مرتكباً للتزوير أثناء تأدية وظيفته لان المراجعة منوطة بغيره وقد ذكرت المادة (١٨٩) بعض الاوراق الميرية على سبيل التمثيل لاعلى سبيل الحصر ولذلك قالت وغير ذلك من السندات والاوراق الميرية وقد غلت أى ورقة تعتبر كذلك بخلاف نصها على كيفية ارتكاب الجريمة لانها بينت تلك الكيفيات على سبيل الحصر

أما اذا ذكر حصول التسجيل على هامش صورة من خصائصه كتابتها فيكون مرتكباً للتزوير في أثناء تأدية وظيفته لان الصورة نقل عن الاصل وواجب عليه أن ينقل ما في ذلك الاصل من غير زيادة عليه ولا نقص فيه فان زاد شيئاً لم يكن موجوداً فهو تزوير متى اصبحت بقية أركان الجريمة والتفسير ولذلك كل تزوير مادي يقع بكيفية غير التي جاءت فيها لا يعاقب عليه فاعله بعقوبتها انما يجب الاحتراس جيداً من التوسع في هذا القيد وتعمداً يخرج من نص المادة ما يدخل تحته في الواقع ونفس الامر

(وضع امضات أو اختتام مزورة)

يحصل التزوير المادي بواسطة وضع امضاء مزورة اذا كتب الموظف كتاباً ووقع عليه باسم غير اسمه لافرق بين أن يكون الاسم الذي كتبه على ذلك المحرر مختصاً بشخص معين أو ليس له مسمى في الخارج بالمرّة كأن اتقان التقليد غير لازم بل مجرد رقم اسم الغير على المحرر كاف في تجريم فاعله اذ المهارة في ارتكاب الفعل ليست شرطاً في عقوبة الفاعل

وما قيل في الامضاء يقال في الختم سواء بسواء فيكفي للعقوبة التوقيع بختم غير ختم الموقع سواء كان للاسم المنقوش في ذلك الختم صاحب في الخارج أولا وسواء كان نقشه موافقا لنقش ختم صاحب ذلك الاسم أم لا ويوجد التزوير أيضا إذا وقع المرء على محرر بامضائه أو بختمه الحقيقي وكان يريد بذلك أن يوهم المتعاقد معه بأنه شخص آخر مسمى بهذا الاسم قد يكون للشخص الواحد اسمان اسم حقيقي واسم وضع له عادة وعادته أن يمضى بالاسم الحقيقي ثم حرر عقدا مع آخر وأمضى بالاسم المعتاد وكان ذلك الاسم له مسمى يعد مزورا ان تحقق سوهيته وأمكن حصول ضرر من العقد ومن هنا يجب التمييز استعمال اسم مزور واستعمال امضاء أو ختم مزور فاستعمال اسم مزور قد يكون تزويرا الا انه لا يعد كذلك حتما وأما استعمال الامضاء أو الختم المذكور فهو تزوير حتما ثبت متى تقرر أن صاحب الامضاء أو الختم وقع بأحدهما موهما انه له

(تغيير المحررات أو الامضات أو الاختام)

يرتكب الموظف التزوير المادي بهذه الكيفية اذا أحدث في المحررات التي تكون كتابتها من عمله تغييرا ماديا يترتب عليه ضياع التعهدات أو الوقائع التي كانت الورقة محررة لاثباتها أو ينشأ عنه عدم بقاء ما ثبت في تلك الورقة على أصله

ويحصل التغيير في المحرر اما بزيادة كلمات عليه أو حروف أو بشطب بعض كلماته أو حروفه

ويجب أن يكون قصد الفاعل سببا فإذا تبين النقيض فلا تزوير كالمضطر الذي ينسى تقدير مصاريقه في الاعلان فيزيدها على هامشه بعد اتمام التوقيع عليه وكالقاضي الذي يصحح الحكم بناء على طلب الخصام أو على ذاكرته وملاحظة

زملائه ليجعله مطابقا لما نطق به في الجلسة انما يشترط في ذلك أن لا يكون الحكم تقييد بسجل الخلاصات فان كان تسجل فلا يجوز مسه لاي سبب من الاسباب وكحلاق الصحة اذا قيد مولودا في وقت غير زمن الولادة وجعل تاريخه غير تاريخ اليوم الذي حصلت فيه الكتابة فعلا يطابق زمن الوضع وليلاحظ أن ذلك كله يجب أن يقع في المهرر بعد التوقيع عليه فان كان حاصل قبله فلا يعتد تزويرا مادنا بل قد يكون تزويرا معنويا اذا اجتمعت فيه شروط هذه الجريمة

وقد رأيت أن زيادة الكلمات داخله في التغيير فلا حاجة لافرادها بقول مخصوص

(وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة)

تقدم لنا في القسم الاول من هذه الرسالة الانتقاد على هذا التعبير وقلنا ان لفظة مزورة زائدة وان جله وضع أسماء أشخاص آخرين لاتي عماد القانون ويحصل هذا التزوير اذا أثبت الموظف في المهرر حضور أشخاص لازمين في تحريره وكانوا غائبين ويعاقب الموظف على هذا الفعل اذا لم يكن مغشوشا فان أدخل عليه الامر فلا عقاب عليه فان كان مهملا في التحقق من وجود الأشخاص أمامه يؤدب ويلزم بالتضمينات المدنية التي يستحقها أحد المتعاقدين أو الغير لان مجرد الخطأ لا يكفي في العقوبة ولكنه يكفي للتأديب والتضمين فبعده مزورا ويعاقب بنص المادة (١٨٩) المحضر الذي يذكر انه سلم الصورة الى المعلن اليه وكان سلمها الى خادمه أو مساكته أو الذي يكتب انه هو الذي أعلن مع أن الاعلان جرى على يد غيره كدوبه مثلا وفي جميع الاحوال اذا ثبت عدم سوء النية فلا عقاب

وهنا يتبين الفرق بين نوعي التزوير المادى والمعنوى فسوء النية مدلول عليه بالفعل نفسه فى الاول ومن أراد أن يتخلص من العقاب وجب عليه أن يثبت حسن نيته فيما فعل وأما فى الثانى فيجب إقامة البرهان على سوء القصد والا فالبراءة واجبة

افصل الثانى

(التزوير المادى فى الاوراق الرسمية الواقع من الافراد)

يعاقب أحد الافراد بالاشغال الشاقة أو الحبس المؤقت مدة أكثرها عشرينين اذا ارتكب تزويرا ماديا فى أوراق رسمية بأحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة (١٨٩)

فأحوال هذا التزوير وشروطه العمومية هى بعينها ما تقدم بيانه فى شرح المادة (١٨٩) انمابقى عندنا مسألة واحدة وهى اختراع المحررات اذ قد يتوهم أن هذه الطريقة ليست داخلية فى هذا النص لعدم ذكرها فى المادة (١٨٩) لكن تلك البحث لافائدة فيه لان المحرر اما أن يكون مشتملا على امضاء أو ختم أولا فان كان الاول فالعقوبة واجبة لتغيير الختم أو الامضاء وان كان الثانى فالورقة ساقطة الاعتبار ولا تعتبر أساسا لحق من الحقوق كما أنها لا تكون دليلا لاحد على غيره وحينئذ لا تزوير لانتفاء الضرر وتتميمًا للفائدة سنأتى ببعض الامثلة تمكينًا للقواعد وترويحًا للقراء بعد الفراغ من الباب الثانى

الباب الثانى

(فى التزوير المعنوى)

التزوير المعنوى هو اثبات أمر فى المحرر غير الواقع الذى كان يجب تحريره

فهو لا يستلزم تقليد خط أو امضاء أو تغييرا ماديا في الورقة المحررة من قبل وهو يقتصر بالتحرير أي بزمنه وقد طعن بعض علماء القانون الجنائي وأخصهم (يقوليني) و (كرامه) على تقسيم التزوير الى مادي ومعنوي اذ كل تزوير في المحررات لا يتصور بغير الكتابة وهي أمر مادي وهو قول لا يخلو من الصحة انما يختلف التزويران في كيفية ارتكابهما وعلى كل حال فالتقسيم فائدة مهمة كما تقدم

وكما يقع التزوير المعنوي من الموظفين في الاوراق الرسمية يقع أيضا من الافراد ولذلك تتبع هنا السيرة التي اختارها في شرح التزوير المادي

الفصل الاول

(التزوير المعنوي الواقع من الموظفين أثناء تأدية وظيفتهم)

في المحررات الرسمية)

جاء في المادة (١٩١) أن الموظف في مصلحة ميرية أو في محكمة يعاقب بالاشغال الشاقة من عشرين الى خمس عشرة سنة اذا غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أو الشان الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجها أو بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

ليس للتزوير الذي وضعت لمعاقبة فاعله هذه المادة علامة ظاهرة تدل عليه وهو عبارة عن اثبات ظروف كاذبة أو تغيير ارادة الاخصام في المحرر الموكول اليه تحريره بما يطلبه المتعاقدون

وقد اشترطت المادة أن يكون الموظف فعل هذا التغيير غشا لبيان أن نية الاضرار يجب اثباتها على حديثها لالفرق بين شروط التزوير للعامة من حيث

هواذ المنية لازمة في كل جريئة كما تقدم والسبب في هذا أن الخطأ قد يعرض للموظف في حال التحرير فيفهم خطأ أو يسهو عن ذكر أمر لازم فوجب نفي ذلك نفياً مخصوصاً

ولهذا التزوير صورتان الأولى تغيير اقرار أولى الشأن والثانية جعل واقعة في غير صورتها الحقيقية بأن أثبت ما لم يعترف به المتعاقدون أو صحح ما لم بتزوية ويشترط على كل حال أن يكون الكاتب موظفاً مبرهاً وأن يكون المحرر رسمياً وأن يكون تحريره موثقاً للإسهة بمقتضى وظيفته وأن يكون باحسدي هاتين الطريقتين وقد تقدم لنا بيان كل من هذه الشروط الألاحية

الصورة الأولى

(تغيير اقرار أولى الشأن)

هذا التزوير نادر الوقوع اذ يبعد أن يكون للموظف غاية مخصوصة في كتابة عقد أو وثيقة غير ما أراد المتعاقدون ظلوله عن المنفعة من ذلك ولكونه ملزماً بتلاوة ما كتب عليهم قبل أن يوقعوا معه عليه فينكشف التدليس لهم بالطبع فان أمضوا وهم في غفلة أو نسيان كانوا ملومين الا أن هذا اللوم لا يحيط من جسامته جرم الموظف الذي استخدم وظيفته في الايقاع بمن آمنوه على منفعتهم وقد يكونون ملزمين بالرجوع اليه فيها كما لو كان العقدرهنا تأمينياً

ومراد الواضع بتغيير اقرار أولى الشأن كل ذلك الاقرار أو بعضه فالموظف الذي يرتكب تزويراً بتغيير موضوع المحرر كله والذي يغير بعض ظروفه سيان في استحقاق العقاب

اتفق بائع ومشتري على تحرير عقد رسمي بما أرادا وكتب الموثق رهنا وأمضاه وأمضياه ارتكبا على أمانته فهو معاقب وقد حكمت بعض المحاكم بعدم عقوبة (م ٩ - رسالة التزوير في الأوراق)

ذلك الموظف فأنفى النقص والابرام أحكامها مشتملاً (حيث ان ذلك خطأ بين
في فهم القانون مخالف لجميع النصوص خارج عن حد المبادئ البديهية)
وموثق اتفاق مع أحد الخصمين فأثبت بعض شروط أو قيود غير الذى أرادته
المتعاقدان وقصاه عليه أولاً من نكسب للتزوير

أعطى مدين لدائنه متاعاً بقيمة الدين وأفلس المدين بعد ذلك فأراد دائنون
آخرون إبطال هذا البيع لوقوعه فى مدة التأخر عن الدفع وزعم المشتري أنه
قبل تلك المدة واستند على دفتر السمسار الذى حصل البيع على يده فادعى
الدائنون تزوير التاريخ أى تقديمه عن اليوم الذى حصل البيع فيه أقيمت
الدعوى على السمسار والبائع والمشتري وحكم بالعقوبة ورفض النقص والابرام
الذى قدموه للجلس الأعلى لان السمسار معتبر من الموظفين ودفتره رسمى
وإثبات التساريخ مقدماً عن الواقع مضر بالدائنين فشرط التزوير متوفرة
والعقاب واجب

وكل موظف يكتب عقداً بقبيل مع أن المتعاقدين لم يريدوه أو بغير قيد وهم
كأنوا قد طلبوه وهكذا

الصورة الثانية

(جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة أو غير معترف بها)

فى صورة واقعة معترف بها)

هذه هى الصورة الأكثر وقوعاً فى التزوير المعنوى والامثلة عليها كثيرة
مؤثق أثبت فى عقد البيع أنم التمن دفعه المشتري الى البائع كله أو بعضه مع
مخالفة ذلك للواقع

ومحضرين فى محضر حجز المنقولات متاعاً لم يره ولم يكن فى حيازة المدين
وحلاق صحة بغير جنس المولود من ذكر الى أنثى وبالعكس

مؤثق أثبت أن أحد المتعاقدين وكيل عن شخص آخر مع علمه بالتقضاء التوكيل وقبل منه التعاقد في بيع على هذه الصفة أقيمت عليه الدعوى وصدر قرار أودة الاتهام بإحاطته على محكمة الجنايات ورفض النقض والابرام الذي قدمه مرتكبا في طلبه على أنه لم يغير اقرار أولى الشأن في الحرر وسبب الرفض هو أن القانون قال بعقوبة من يثبت واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهذه الجملة ليست مرادفة لقوله بتغيير اقرار أولى الشأن بل هي تدل على صورة أخرى من صور ارتكاب التزوير ومن هنا يتبين أنه لا يلزم حصول تغيير في نفس العقود التي أرادها المتعاقدون لوجود تزوير الحرر بل يجوز تزويره متى أثبتت فيه واقعة مزورة بصفة واقعة صحيحة لو علمها المتعاقدان لما تعاقدتا وآخر حرر محاضر وأرخها على غير الواقع فحوكم ورفض نقضه وإبرامه لان التاريخ شرط بل ركن من أركان المحررات الرسمية والا لفقدت الورقة قوتها ولان تغيير التاريخ مضر بالمتعاقدين وبذوى الحقوق معهما وموجب للاخلال بشقة الناس في المحررات الرسمية

كذلك رفض النقض والابرام طلب كاتب حكم عليه لكونه ذكر زورا أن البائع استلم الثمن أمام شهود ذكرهم في العقد وكانوا غائبين لانه ذكر واقعة مزورة وجعلها صحيحة ونسب الى أحد الاخصاص أنه اعترف باستلام الثمن مع مخالفة ذلك للواقع وفي هذا من الضرر وسوء النية ما يكفي لمعاقبته وبالجلة كل موظف مسيرى من شأنه أن يكتب ورقة أيا كانت اذا أثبت فيها أمرا يخالف الواقع مع علمه بذلك يكون مرتكبا لجريمة التزوير المعنوي المنصوص عليها في المادة (١٩١) من قانون العقوبات فشيخ البلد الذي يشهد بالكتابة لمطلوب في القرعة انه وحيد عائلته وموظف مختص يعطى شهادة لطالب وظيفة أنه حسن السلوك

والذى يعطى شهادة ولادة أو وفاة بصفة كونها طبق الاصل كلهم جانون متى كذبوا وهم يعلمون

ومن الاوراق ما يتركب من قسمين قسم يختص باثبات ارادة أولى الشأن فى تحريره وقسم يشتمل على الاجراءات والملاحظات التى تجب مراعاتها من قبل الموظف المكلف بتحريرها مثلا عقد البيع يشمل صيغة الاتفاق الذى حصل بين المتعاقدين بقيوده وظروفه ويشمل تاريخ التحرير وحضور الشهود وقت تلاوته على المتعاقدين وورقة الاعلان على يد محضر تشمل صيغة الاعلان واثبات أن المحضر سلمها بنفسه الى المعلن اليه أو الى محله وصراف يكتب فى دفتره ورود مبلغ من المبالغ

واختلف العلماء فى ذلك فذهب بعضهم الى أن الاجراءات الواجب على الموثق ملاحظتها لا تجعله مرتكباً لجرمة التزوير ان كذب فى اثباتها بل ذلك يعدّ اهمالا منه ويعاقب عليه تأديبيا خصوصا اذا كان ماثبت فى محضره هو فى الحقيقة ارادة صاحب الشأن ومثلوا لذلك بكاتب وصية ذكر أنها أملت عليه من الموصى مع أنها أحضرت اليه مكتوبة ولم يسمعها بأذنه وكان الموصى أرادها حقيقة اذ فى هذه الحالة لا ضرر على أحد فيها ولا مخالفة للواقع فى نصوصها وخالفهم آخرون ومعهم النقض والابرام حيث قضى فى هذه المسئلة ذاتها بعقوبة كاتب الوصية وألغى قراراًودة الاتهام القاضى بعدم عقوبته مستندا الى أن التزوير يقع بجعل ارادة صاحب المحرر مطابقة للقانون على خلاف الواقع كما يحصل بتغيير تلك الارادة خصوصا وأن املاء المرء وصيته بحضور الشهود على الكاتب شرط أصلى لاتضح الوصية بدونه اذ ذلك كفالة للناس فى حرية الموصى وحجة قانونية على تمتعه بالاوصاف الشرعية من سلامة عقل وصحة تصرف

ونحن من هذا المذهب الاخير فان شروط التزوير مجتمعة وهى مخالفة الواقع
 كتابة فى محرر رسمى من موظف مختص بتحريره مع علمه بذلك وهو يقصد الضرر
 بالغير على أن أصحاب المذهب الاول ومنهم (فستان هيلى) لم يأتوا بحجة قانونية
 أو دليل عقلى يستوقف النظر بل غاية ما ارتكبوا عليه أنه لم يكن هناك ضرر
 لاحد مما فعل الموثق وهو هرب من الاستدلال اذ لا مشاحة فى أن الضرر
 شرط لازم فى العقوبة على التزوير فان لم يوجد فلا عقاب أما اذا توفرت جميع
 الشروط فلا وجه لعدم العقاب كما مور الضبطية القضائية الذى يحرر محضرا
 بواقعة جنائية اذا أثبت فيه أنه شاهد كذا فى بيت المتهم وهو غير صادق بأن
 كان علم بغيره أن يرى وإذا زاد فى شهادة أحد الشهود بما ينفع المتهم أو يضره
 أو تصرف فى اعتراف المتهم فجعله أقرب الى الصراحة منه الى الخفاء أو أثبت
 أنه سمع قول الشاهد بنفسه مع أن كاتبه هو الذى كتب الشهادة وهو غائب
 هذه كلها وقائع يسل العقل بمجرد الوقوف عليها أنها تزوير يدخل تحت نص
 المادة ١٩١ عقوبات ويلزم فقط أن يكون الامر الذى أثبتته الموثق على خلاف
 الواقع وانجا بنص صريح فى قوانين البلاد أما اذا كان مجرد عادة وأعفله أو
 زور فيه فلا عقوبة عليه

الفصل الثانى

(فى التزوير المعنوى الذى يقع من أفراد الناس فى)

المحررات الرسمية)

أول ما يطلع القارئ على المواد (١٨٩) الى (١٩٢) من قانون العقوبات يقع
 فى نفسه أن التزوير المعنوى خاص بالموظفين الذين من خصائصهم تحرير
 العقود والاوراق دون أفراد الاهالى لأن المادة (١٨٩) تعاقب على التزوير
 الملاذ من ارتكبه من الموظفين والملاذ (١٩٠) تعاقب عليه أفراد الناس

والمادة (١٩١) تعاقب الموظف على التزوير المعنوي الا انهم لم تنص على عقاب غير الموظف ولم يأت القانون بعدها بجملة تقضى به فظاهر القانون أن لاعقاب وحل هذه المشكلة يجب التفريق بين أحوال ثلاثة

(الاولى) - اشتراك أولى الشأن مع الموظف في التزوير

(الثانية) - واطؤ المتعاقدين مع علم الموثق بحقيقة الامر بينهم

(الثالثة) - انفراد أولى الشأن به

اشتراك أولى الشأن في التزوير مع الموظف

مسلم أن الشريك معاقب ولا مشاحة في وجوب عقاب الموظف ان كذب فيما كتب فشريكة يقاسمه العقاب والسبب ظاهر لايحتاج الى بيان (مثله) اتفق زيد مع عمرو أن يدين أحدهما الآخر دينا ممتازا وذهبا الى الموثق فاحتل المرتهن بالموثق وجعلا الرهن يباعا باتا هما معاقبان

(التواطؤ بين المتعاقدين على علم به من الموثق)

من البيانات التي تقدم ذكرها ظهر أن التزوير يقع دائما بواسطة الكذب الذي يخلفه الموثق لكن قد يعرض أن أولى الشأن يتفقون على اخفاء حقيقة العقد المراد بينهم (مثلا) أرادوا هبة وطلبوا تحرير بيع أو اجارة وحرروا عقد رهن وأجابهم الموثق الى ما طلبوا علما يباطن ما بينهم

اختلفوا في وجوب معاقبة الموظف فذهب جماعة الى أنه لا يعاقب لانه لا تزوير بغير كذب والكذب هنا جاء من أولى الشأن لامن الموثق وليس لهذا صفة في ملاحظة مطابقة العقود التي يحررها لمقتضى الواقع بل عمله ينحصر في اثبات أن فلانا حضر أمامه واعترف بكذا انما الموثق يكون في هذه الحالة أخل بواجبات وظيفته اخلا لا كبيرا يستحق التأديب من أجله لاعتقوبه بالتزوير خصوصا وان الكذب من أولى الشأن داخل في الغش المدني الذي لا يعاقب

عليه واشتراك الموثق في هذا العمل لا يمكن أن يوجد له صفة جنائية لم ينص عليها القانون وزادوا بأن هذه الطريقة لا تدخل تحت نص المادة (١٩١) إذ ليس هنالك تغيير في اقرار أولى الشأن فالذى كتب هو الذى أرادوه وقواعد التفسير في القوانين الجنائية تأبى ادخال هذه الحالة تحت نصوص التزوير واختلفت أحكام النقص والابرام في هذا الموضوع فقضى تارة بأن التواطؤ بين شخصين على أن أحدهما دائن للثاني توصلًا بذلك الى تجسيم المديونية لا يعّد تزويرًا وهذه هي القضية التى حكم فيها

تزوج شخص ابنة على صداق معلوم يأخذه من أبيها ثم ذهب أمام الموثق وحرر ورقة اعترف فيها باستلام قيمة ذلك الصداق من والد زوجته وكان هذا غائبًا ثم اتفق الزوج وصهره بعد ذلك وعلا صلحا أمام ذلك الموثق اعترف فيه الزوج بأنه مدين لصهره فى مبلغ قدر فى العقد وحصل خلف بينهما بخفا محكمين قضا على المدين بدفع مبلغ الصلح وصدر أمر رئيس المحكمة بتنفيذ قرار أولئك المحكمين وظهر بعد ذلك أن ورقة الاعتراف الاولى وعقد الصلح كانا غير حقيقيين وأن الدائن لم يعط المدين شيئاً من النقود التى أقر باستلامها ونبت أن ذلك كله حصل باتفاق مع الموثق وعلمه أقيمت الدعوى العمومية فحكمت محكمة الجنايات بالبراءة وارتكزت على أن التهمة غير ثابتة على الدائن ولا جناح على المدين لانه انما كان يضرب بماله الخاص لوفاء العقد ولان التهمة غير ثابتة على الموثق ورفض النقص والابرام ونحن نرى غير هذا الرأى لان الموظف واجب عليه أن يثبت الحق متى علمه وأن لا يثبت غيره فانحيازاه الى جانب أولى الشأن وتسليمه السلطة التى أمنه القانون عليها واستخدامه اياها فى أغراض تخالف الشرف والنمة كلها أحوال غير التى وظف لاجلها وقوله فى العقد باع فلان لفلان متاع كذا وهو يعلم أنه ليس من بيع ولا

شراء قول كذب وبهتان مغاير للحقيقة واجراء العقد بهذه السكيفية موجب
لتملك المشتري في الظاهر عينا تملك يرد ذوى الحقوق عند البائع خائين اذا
طلبوا مالهم بواسطة بيع ذلك المتاع لانه كان كفيل أمانتهم واقراضهم للبائع
ما استدان وحصول هذا الضرر بافلات المتاع من الدائنين دليل صريح في
سوء نية المتعاقدين

تلك هي شروط التزوير مجتمعة بتمامها فالعقاب واجب وكثرة التعمق تعسف
لا يسلمه النقد الصحيح على أن المثل الذي ضربوه وهو حكم النقض والابرام
غير واف بغرضهم لان محكمة الجنائيات برأت الموثق والدائن لعدم توفر البرهان
وما كان من حق النقض والابرام بعد ذلك أن يتطرق في جواز العقوبة وانطباقها
على القانون أو عدمه نعم هو برأت المدين بعلّة انه منصرف في ماله ولكنها
أضافت بأن تحرير هذه الاوراق كان من قبله تحضيرا لغرض ربما كان جريمة
معاقب عليها والقانون لا يعاقب على الاعمال التحضيرية

أما محكمة النقض والابرام فانها لم تأت بسبب مخصوص يوضح رفضها الدعوى
أمامها بل جاءت بسبب واحد هو هذا

(حيث ان محكمة الجنائيات كان جائزا لها أن ترى من ظروف هذه الدعوى
الخصوصية عدم وجود جناية التزوير وليس في هذا النظر اخلال بالقوانين)
فجلس النقض والابرام يحترس في قراره بقوله ظروف هذه الدعوى عن الوقوع
في تقرير مذهب لم يكن من رأيه وأخص تلك الظروف عدم اقامة البرهان
على صحة اسناد الجريمة الى المتهمين ومع ذلك لحجة الغير بقرار النقض
والابرام ضعيفة لانه غير قضاء بعد ذلك وحكم بوجوب العقاب واستمر على
قضائه هذا من عام (١٨٢٨) الى هذا الحين

انفراد أولى الشأن

هذه الحالة هي بعينها الحالة المتقدمة ينقص منها علم الموثق بإرادة المتعاقدين وما قيل هناك يقال هنا ويعترض علينا فقط أصحاب المذهب المضاد بقولهم كيف يعاقب المتعاقدان وهم انما كتبوا ما أرادوا وليس في العقد تأخير تاريخ أو تغيير شرط من شروط الاتفاق فعلى فرض أنهم أرادوا هبة وكتبوا يباعا فذلك جائز لم يهمل القانون حيث قضى بأن عقد الهبة يلزم أن يكون رسميا الا اذا كان موصوفا بعقد آخر معناه أن لاولى الشأن اعطاء عقدهم ما يختارون من الصور والاسماء ومن جهة ثانية لقوى الحقوق لدى المدين أن يطلوا تصرفه اذا حصل اضرارا بحقوقهم ولم ينصهم القانون هذا الحق الا لعلم واضعه بأن هرب الدائن من دائنيه بالتجرد عن أملاكه أمر ميسور غير معاقب عليه

وجوابنا أن هذا كله قول بجانب الموضوع والصحيح أن العقاب واجب متى تمت شروطه فأما قولهم بأن الذى كتب فى المحرر هو الذى أراده المتعاقدون فغير صحيح اذهم أرادوا الهبة واتفقوا عليها وبعد ذلك أظهروا خلاف ما يظنون فالعقد أثبت ما قالوا ولكنهم كانوا فى قولهم كاذبين وأول شرط فى التزوير هو إثبات غير الواقع بالكتابة ولا مشاحة فى أن الواقع بينهم هو خلاف ما كتبوا على أن الفرق بين التزوير وشهادة الزور انما هو الكتابة فشاهد الزور يخبر شفاهيا بغير الواقع والمزور يخبر بغير الواقع كتابة وليس من وجه للقول بان الذى يكذب بالكتابة لا يبدء مزورا فاذن توفر الشرط الاول

وأما الضرر فقد يكون ممكنا اذا كان للواهب ورثة وخشى عدم المصادقة أو كان العقار مشاعا غير مقسوم وخاف سقوط العقد بوفائه والهرب من ذلك برهان على قصوره وهو كاف فى نية السوء وهذه هى أركان الجريمة

وأما احتجاجهم بحق الدائن في إبطال ما يصدر من المدين من العقود اضراراً به
 فخرج عن مناظرتنا لأن ذلك لا ينفي هذا وكأنهم يقولون من زور عقداً بحالة
 من الأحوال التي لا نزاع في عقوبة مرتكبها وكان في هذا التزوير اضراراً بحقوق
 دائئه فلا عقاب عليه اذ لهذا الدائن الحق في إبطال هذا العقد وهو قول لا توهم
 أنهم تخيلوه وقد ادعوا أن المجلس الأعلى قضى برأيهم مراراً ولكنهم لم يضيفوا
 في الاستدلال لأن الوقائع التي عرضت عليه وصدرت فيها الأحكام بالبراءة
 كانت كلها تنقص أحد أركان الجريمة فتارة لا يوجد العمد وتارة ينعدم
 الضرر ولهذا كان المجلس يقضى بعدم العقاب وقضاؤه هذا مؤيد لمذهبنا
 لاتنا انما نقول بوجود العقاب عند توفر أركان الجريمة الثلاثة

نتج من هذا أن أفراد الاهالي يعاقبون على التزوير المعنوي كما يعاقبون على
 التزوير المادي بقي علينا أمر واحد وهو من الاهمية بمكان وذلك أننا خرجنا
 من الصعوبة في الحالتين الأولى لوجود الموظف مشتركاً مع أولى الشأن في
 التزوير فتيسر لنا القول بعقوبتهم لكن أي نص ينطبق عليهم اذا انفردوا
 بالتزوير والمادة (١٩١) مختصة بالموظفين وليس في القانون نص غيرها يقضى
 بعقاب غيرهم على التزوير المعنوي كما تقدم

ونقول ان الامر سهل في الحالة الثالثة المذكورة اذعادة التزوير انه يظهر عند
 استعماله والمادة (١٩٢) كافلة لعقوبة من يستعمل الورقة المزورة على
 الكيفية التي نقررها بقي علينا عقوبة التزوير في حد ذاتها وماقتنائه من
 الملاحظات في القسم الأول من هذه الرسالة المختص بالنقد على ترتيب مواد
 القانون كاف في تلك العقوبة وهي المنصوص عليها في المادة (١٩٠)

أمثلة التزوير الرسمى

(تزوير مادى)

(تغيير المحررات)

تقررت ادانة أحدهم لكونه ارتكب تزويرا فى ورقة ولادة بتغيير تاريخ الولادة فبرأته المحكمة بحجة أن شيخ البلد لم يحرر هذه الورقة أى أنها ليست صادرة منه فرفعت النيابة نقضا وإبراما فى منفعة القانون وألغى حكم البراءة (حيث ان صدور ورقة الولادة من شيخ البلد وعدمه أمر ثانوى مادام التزوير فى الورقة ثابتا

وحيث ان التزوير واقع فى ورقة رسمية سواء كان المتهم اخترع الورقة بتملمها وجعلها صورة من أصل موجود فى الدفاتر الرسمية أو غير بعض ما هو مكتوب فيها اذا كانت صادرة من الموظف المختصة بها وحيث انه ثابت أن المتهم غير التاريخ والتاريخ جزء أصلى فى هذه الورقة فالتزوير واقع فى ورقة رسمية

وحيث ان الحكم بالبراءة جاء لذلك مخالفا للقانون) ٢٥ يولييه سنة ١٨١٢

زيادة كلمات

أعلن أحد المحضرين ورقة وبعد أن قيدها أضاف عليها ما يفيد علم الطالب بعمل المعلن اليه الجديد فأقيمت عليه الدعوى ورأت أدلة الاتهام أن لاجنحة ولاجنابة فألغى النقض والابرام قرارها

(حيث ان الزيادة غيرت واقعة من الوقائع التى كان يلزم ذكرها فى المحرر وأخلت بصدق الاعلان اذ الصدق فى الاوراق عبارة عن وجودها سليمة الصورة والموضوع وقت التوقيع عليها

وحيث ان هذا تزوير من المنصوص عليه فى المادتين (١٤٦ و ١٤٧ من

القانون) ٢٥ يونيو سنة ١٨١٩

(مثال آخر)

اتهم موثق بكونه بعد أن حرر ورقة بتنازل عن حصة في شركة من شريك
لا آخر أضاف على المحرر بعد التوقيع عليه ما يفيد تقدير تلك الحصة وانبقى
على ذلك أن المتنازل اليه طلب من الحكومة رد جزء من الرسوم التي أخذتها
لزيادتها عن المقرر بالنظر الى الحصة المذكورة فتبرأ الموثق وقال النقص والابرام
ان البراءة خطأ

(حيث ان أدلة الاتهام خالفت مخالفة بينة نص المادة (١٤٥ عقوبات) ٢٧

يوليو سنة ١٨٤٨

اختراع ورقة رسمية

اتهم رجـل بكونه صنع أوراق مرتبات مقررة صادرة من إحدى الحكومات
الاجنبية وحكم عليه بكونه مزوراً في أوراق رسمية ورفض طلبه أمام النقص
والابرام

(حيث ان أوراق المرتبات الصادرة من الحكومة هي أوراق رسمية لصدورها

عن مصلحة عمومية هي التي توجد في المعاملات تحت حمايتها

وحيث ان هذه الاوراق رسمية في بلادها ويجب اعتبارها كذلك في غيرها

وحيث ان الحكم الصادر على المتهم موافق للقانون) ١٧ نوفمبر سنة ١٨٥٥

تزوير مغنوى رسمي من الموظف

(تغيير اقرار أولي الشأن)

حكم على موثق لتزويره في عقد بيع بكونه غير اقرار أولي الشأن فجعل الكفالة
المقدمة من أحد المتعاقدين قاصرة على بعض الاشياء خلافا لمراد المتعاقدين

فإن الكفالة كانت تشمل أكثر مما ذكر الموثق فتتطلب إلى النقض والابرام
فرفض طلبه

(حيث أنه ثابت أن مقدم الكفالة اتفق مع الموثق على تخصيصها في العقد
الذى يحرره وأنه أظهر لبقية المتعاقدين خلاف ما حرره واستحصل بذلك على
توقيع ثلاثة منهم لكونهم من البسطاء الذين لا يفهمون مغزى عقد مطول
استعمل الخدق في تحريره

وحيث إن المتهم قد غير بذلك اقرار أولى الشأن في العقد المطعون فيه
وحيث إن القرار الذى يتطلب منه المتهم لم يخالف نص القانون ولم يخرج عن
المادة (١٤٦) ٣١ مارس سنة ١٨٣٩

ذكر واقعة مزورة

تقررت ادانة مساعد أحد المشايخ (المشايخ في بلادهم موظفون ميريون
ولهم مساعدون كذلك) لكونه حرر شهادة حسن سلوك ل أحد الناس ذكر فيها
ان المعطاة اليه ذو سيرة جيدة وسلوك حسن مع كونه كان يعلم غير ذلك
ولكونه حرر شهادة أخرى لشخص بأنه سكن بلدته عشرة أشهر مع عدم
مطابقة ذلك للواقع

ولكن محكمة الجنايات برأت المتهم خطأها النقض والابرام
(حيث إن الشهادات التى حررها المتهم كان الغرض منها تسهيل دخول حاملها
في الجنديّة بدل غيره

وحيث إن الشهادة المذكورة هى أوراق رسمية لصدورها من موظف مختص
بتحريرها وتزويرها يستلزم معاقبة فاعله بالعقوبة المنصوص عليها فى المادتين

١٤٥ و ١٤٦) ١٠ ابريل سنة ١٨٢٩

ثم أعييدت القضية الى محكمة الجنايات فقضت بالعقوبة على المتهم فتتطلب الى
النقض والابرام فرفض طلبه

(حيث انه ثابت أن المتهم مجرم لاعطائه شهادة حسن سلوك غير موضوعها
اذ جعل فيها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي قوله ان عاملها ذو
سيرة حسنة مع علمه بخالفة ذلك للواقع

وحيث ان هذا التزوير يدخل في نصوص المادتين ١٦٢ و ١٤٦ (١٧
يوليه سنة ١٨٢٩

تزوير رسمي

(من آحاد الناس)

اتهم اثنان بكونهما ارتكبا تزويرا من المنصوص عليه في المادة (١٤٧)
(١٩٠ عقوبات مصرى) فحكم عليهما بالعقوبة فرقا نقضا وابطاما محضين
بان التزوير وقع بواسطة التسمى باسم الغير وهذه الصورة غير مذكورة الا في
المادة (١٤٥) (١٨٩ مصرى) وكان يجب اخلاء سبيلهما فرفض النقض
والا برام

(حيث ان التسمى باسم الغير هو وسيلة الى اختراع عقد أو التزام بطريق
الغش وانه بذلك يدخل تحت نص المادة (١٤٧)

هذا ليس له محل في قانوننا لان المادة (١٨٩) صريحة في وجوب معاقبة
الموظف اذا ارتكب التزوير بهذه الكيفية والمادة (١٩٠) تحيل عليها
فطرقتها واحدة والاعتراض غير واجب وانما ذكرنا هذا المثال ليتبين أن احدى
الصور التي تستعمل وسيلة لارتكاب التزوير قد تكون سببا في ارتكابه أيضا
بصورة أخرى وأن العقاب واجب في الحالتين ولكن يتضح أن ذهب البعض
الى الاخذ بمجرد لفظ القانون قصور في النظر وينبغي الالتفات الى مراد
الواضح مع عدم الخروج عن مجموع نصوصه كما تقدم في أول هذه الرسالة
والمثل الآتى يزيدك وضوحا في هذا المبدأ

تسمى بعضهم باسم الغير وزور سند دين ورأت أودة الاتهام أن التسمي باسم الغير لا يبعد تزويرا الا اذا وقع من الموظفين أثناء تأدية وظيفتهم وأحالت المتهم على محكمة الجنايات بجريرة انه ارتكب تزويرا باختراع سند دين لاحقيقة له فرفعت النيابة نقضا وابطالا ورأى المجلس الاعلى أن أودة الاتهام لم تصب في ادراك معنى القانون ولكنه مع ذلك رفض طلب النيابة

(حيث ان أودة الاتهام ذهبت في أسباب قرارها مذهباً غير صحيح من جهة الاحاطة بمراد القانون ولكنها أصابت هذا المراد في تقرير قرارها اذ حوّلت المتهم على محكمة الجنايات لكونه ارتكب تزويرا بواسطة اختراع التزام لاحقيقة له

وحيث انه في الواقع ان التسمي باسم الغير ليس الاركان من أركان التزوير التي يقع بواسطة اختراع الالتزامات ولكنه لا يحدّث تزويراً بذاته وحيث انه بناء على ذلك يكون القرار مخطئاً في أسبابه مصيباً في تقريره) ٢٤ يولييه سنة ١٨٥١

(مثال آخر)

بعد أن عزل موظف عن وظيفته أعطى شهادة لاحد المقاوين بأنه ورد مهمات للحكومة وجعل تاريخها موافقاً زمن خدامته فأحيل على محكمة الجنايات بكونه ارتكب تزويرا في محررات أحد الناس فألغى النقض والابرار قرار الاحالة

(حيث ان الورقة الواقع التزوير فيها رسمية) ٢٢ ابريل سنة ١٨٣٧

وضع أسماء أشخاص آخرين

منزورة

أصابته القرعة العسكرية شاباً فادعى عاهة لنفسه وأحيل الى مجلس الفرز

ولما لم يكن به عاهة قصد صديقاله ذاعاهة ظاهرة واتفق معه أن يتقدم بده
ففعل وتسمى باسمه وأعني من الخدمة وطلب من اقليمه شخص آخر بده وكان
قد علم الحيلة فبلغها وأقامت النيابة الدعوى على الصديق نى العاهة بكونه
تسمى باسم غيره ونشأ عن ذلك تغيير الوقائع التى كان محضر قومه - يون
الفرز موضوعا لاثباتها وعلى صاحبه بكونه شارك المتهم فى هذا التزوير باعائه
فيه وحكم عليهما بعقوبة التزوير ورفض النقص والابرام تظلهما وكانت
مجهتاهما فيه أن لاجناية ولاجنحة فيما أسند اليهما

(حيث ان كل تزوير يدخل فى تحرير الاوراق الرسمية جنائى معاقب عليه
بقطع النظر عن الوقائع التى يريد المزور تعليق فعلها والتى أرادها منه لان
التزوير يخلل باساس الثقة العمومية ويضر على كل حال بالامن المتبادل فى
المعاملات الاجتماعية

وحيث انه ينتج من مقارنة نصوص المواد ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٨٩ و
١٩٠ و ١٩١ من القانون المصرى) أن التزوير بواسطة التسمى باسم الغير
يقع بدون أن يحصل من المنسوب اليه أى كتابة كانت بل يكفى فى ايجاد هذا
التزوير أن يكون التسمى قد أوجب تحرير ورقة من شأنها أن يكتب فيها
حضور الشخص المتفع منها أو وقائع أو شروط كاذبة

وحيث ان تسمى المتهم غشا باسم صديقه أمام مجلس الفرز أفاد ذلك الصديق
اذا عفا من الخدمة العسكرية وأضر باقرانه الداخلين معه فى سنة واحدة الذين
هم من اقليمه لانه أى هذا التسمى أوقع القرعة على شاب لم يكن يلزم بالخدمة
لو أن هذا الصديق لم يتخلص من هذا الالتزام بطريقة غير شرعية

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه طبق القانون تطبيقا
صحيحا) ٣ نوفمبر سنة ١٨٢٦

ومن هنا يتبين أن التزوير المعنوى يجوز وقوعه بأحدى الطرق المنصوص عليها في المادة (١٨٩) وهى التسمى باسم الغير وأنه يجب امعان النظر حيدا في كل تهمة بحسب ظروفها وتطبيقها على النص اللائق بها حقيقة وان كان ظاهرها يوهم بخلاف ذلك

مثال التزوير المعنوى الرسمى من آحاد الناس

تسمى المتهم في التحقيق باسم شخص حقيقى معنية السوء

اتهم أحدهم بأنه حين اجابته أمام قاضى التحقيق وفى اجابته أمام محكمة الجنج وأمام رئيس النيابة تسمى باسم شخص حقيقى واتصف بصفاته بغير بذلك الواقع التى كان يجب اثباتها فى المحاضر

وحيث ان التهمة ثابتة عليه من قول العدول

وحيث انها تزوير فى أوراق رسمية معاقب عليه بالمادتين (١٤٧ و ١٦٤)

وعلى هذا جرى مجلس النقض والابرار من غير تردد

١٨ مايو سنة ١٨٩٠

الباب الثالث

(التزوير العرفى وهو الواقع فى محررات أحد الناس)

تنطبق قواعد التزوير التى قدمنا ذكرها فى التزوير الرسمى على التزوير العرفى من غير فرق لان طبيعة الفعل واحدة ولا اختلاف الا فى العقوبة فالفعل بعينه يكون جناية ان وقع التزوير فى محرر رسمى ويكون جنحة ان وقع فى محرر عرفى ولهذا نكتفى ببيان المسائل المهمة وبإيراد الامثلة

وينقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول نذكر فى الاول التزوير فى محررات أحد الناس المنصوص عليه فى المادتين (١٩٣ و ١٩٦) وفى الثانى التزوير فى تذكار السفر أو فى تذكار المرور المذكور فى المواد (١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٧) (١١٢ - رسالة التزوير فى الاوراق)

وفي الثالث تزوير الشهادات الوارد في المواد (١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠) وعلة هذا التقسيم اختلاف المحررات لانها في التزوير العرفي شخصية محضة لاتعلق لها عادة بالموظفين أو المسائل الرسمية وفي تذكر السفر والمروور تعتبر في الواقع من أعمال الحكومة وفي الشهادات يمكن اعتبارها بين النوعين

الفصل الاول

(التزوير في محررات أحد الناس)

(مادة ١٩٣ و ١٩٦)

طرق ارتكاب هذه الجنحة هي الطرق المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب خلافا لما فهمه البعض وحكمت به احدى المحاكم فانهم ذهبوا الى أن مفهوم المادة (١٩٣) من قولها كل من ارتكب تزويرا في محررات أحد الناس أن يكون هناك محرر ويقع التزوير فيه بعد ذلك وهو مفهوم غير مسلم لان معنى محررات أحد الناس مقابل لمعنى محررات رسمية فالقانون قسم التزوير من حيث الاوراق الواقع فيها الى قسمين ميز كلا منهما بعقوبة مخصوصة وهما التزوير الرسمي أى الذى يحصل بواسطة الكتابة فى المعاملات الرسمية المدلول عليها بالاوراق الرسمية والتزوير الغيرسمى وهو الذى يحصل بواسطة الكتابة فى المعاملات المدلول عليها بالاوراق التى يحبرها الناس بين بعضهم وبعض من غير استعانة باحد عمال السلطة الحاكمة

ومن جهة ثانية لايعقل أن الذى يزيد كلمة فى محرر مكتوب من قبل يكون أشد جرما من الذى يحبر ورقة مزورة بتملمها على أن لفظة محرر تفيد الماضى والاستقبال فهى كلفظة قتييل فى حديث (من قتل قتيلا فله سلبه) فلانما كم أن تقول فى أحكامها

(حيث ان فلانا حرر محررا مزورا فقد استحق العقاب) ويقول أهل الشلم

أريد أن أكتب مكتوباً لصاحبي وعلى كل حال فلا بد من أن يكون المحرر
المصطنع موقعاً عليه بختم أو امضاء ومتى كان التوقيع غير حقيقي فالتعقوبة
واجبة كما تقدم في شرح التزوير الرسمي الواقع من الأفراد
ويتقسم التزوير في المحررات العرفية الى قسمين مادي ومعنوي كالتزوير
الرسمي سواء بسواء وهذا بيان الامثلة في كل واحد منها
التزوير المادي في المحررات العرفية
وضع امضات أو اختتام ضرورية

يعد من زوراً بكونه قلد امضاء الغير من كتب على نفسه وثيقة وأمضاها باسم
غير اسمه سواء قلد الامضاء فعلاً أولاً وسواء كان الاسم المستعمل في الامضاء
حقيقياً أى له مسمى أو وهمياً اختراعه المزور
ومن سرق شيئاً وأراد بيعه فأعطى المشتري وصلاً بالثن امضاء بغير اسمه
الحقيقي سواء كان قصده من ذلك الاضرار بالمشتري أو التمكن من اخفاء جريمة
السرقه

ومن يزور أسماء الشهود في توكيل يجعله صادراً منه ويوقع عليه بعلامة
لاتقرأ أو بختم مطموس

ومن كتب خطاباً لآخر أمضاء باسم غير اسمه وضمنه الإشارة الى وجود دين
في ذمة صاحب الاسم الى المرسل اليه

واختلفوا فيما أرسل خطاباً لتاجر أمضاء باسم غيره وضمنه طلب متاع بقيمة
معينة فذهب فريق الى أن العقاب واجب في كل حال وذهب الباقون الى
وجوب التفريق بين حالتين الاولى اذا كتب مرسل الخطاب قبل الاسم
المتحل لفظه (الامضاء) والثانية اذا كتبت بكافة الاسم فقط وفي الاولى
للعقاب لان الغش سهل الانكشاف اذ لفظه الامضاء تلفت ذهن القارئ

الى التحقق منها وفي الثانية يجب العقاب. والراجح هو المذهب الاول وهو
المعمول به اذ ليس التزوير متعلقا بالاتفاق في الغش وعدمه فمهازة المزور أو سوء
نصرفه ظرفان لا تأثير لهما في الجرمية
تغيير المحررات أو الامضآت أو الاختتام

يرتكب التزوير بهذه الكيفية

من يأخذ من دائته وصلا بمبلغ ووجد بين الكاتبة والتوقيع فضاء فاشغله
ببراة من مبلغ آخر

ومن يمسح البراة الأصلية ويبقى التوقيع ثم يكتب في الورقة تعهدا أو التزاما
ومن يضيف الى المحرر قيدا أو شرطا لم يتفق عليه أو يغير ما حصل الاتفاق عليه
كمن يزيد في المبلغ الذي أبرأه منه دائته بأن يغير رقما أو يضيف صفرا على
اليمين وفي هذه الحالة تقام الدعوى ولو بعد المحاسبة بين الدائن والمدين وبراة
ذمة هذا ومسامحته من الدائن

ومن مسح البراة المكتوبة على ظهر سند الدين ليطالب به مرة أخرى
ومن حولت اليه وثيقة نحو بلا على يياض ليقبض قيمتها بالتوكيد عن
صاحبها فقبض القيمة واستحوذ عليها لنفسه وجعل التحويل محررا اليه أي
صارته به الوثيقة ملكا له ولا يلتفت الى ما يكون من نقص في شروط التحويل
لان التزوير غير متوقف على صحة اثبات الحقوق ولذلك كان العقد المزور
الباطل شكلا داخلا في التزوير

ومن صنع تذكرة جعلها صادرة من طبيب واشترى بواسطتها زرعيا أعد له لقتل عدوه
ولاحظ ميسيو (هيل) أن النقص والابرار انما حكم بالعقوبة لان الدعوى
أقيمت على المتهم بكونه مزورا وشارعا في اعطاء النسم لخصمه فكان سوء النية
في التزوير غير منفك عن سوء النية في الشروع لكن اذا لم يقتصر صنع المحرر

المزور بجزية أخرى وخصوصا اذا كان الغرض من الحصول على السم أمرا
لاضرار فيه فلا جرعة ولا عقاب لعدم توفر أحد الشروط وهو نية الضرر كما
أن المحضر الذى يثبت أنه فعل اجراءات كذا وكان غيره هو الذى أدى العمل
ولم يكن قاصدا ضرا بالغير لا يعاقب بل يلام اداريا فقط وجرى (دالوز) على
هذا المذهب

وقال آخرون ان انكار الضرر يعد انكارا للاحتياطات القانونية التى أهملها
محور الورقة مع علمه بان القانون يأمر باتخاذها والارادة تختلف باختلاف
الظروف والاحوال وقصد الحصول على عقاقير بغير الطريق الذى رسمه
القانون كلف في جعل الفعل تزويرا معاقبا عليه وليس بلازم أن يكون الغرض
من التزوير توجيه الضرر الى شخص معين لذلك يعاقب المرء ان غير في شهادة
أعطيت اليه في مصلحة خاصة مع أنه لم يقصد ضرا بغيره بل أراد خيرا
بنفسه

ونحن من هذا رأى الأخير لان مسيو (هيلى) أتى بتفصيل لم يرد في القانون
والتخصيص في المسائل الجنائية ممنوع اذا كان النص عاما على أن فى رأى
مسيو (هيلى) خروجا عن المبادئ التى يقول بها ومنها أن نية السوء ملازمة
عادة الى التزوير الملقى وقد قدمنا أنها تثبت بثبوت الفعل نفسه وأن المثلهم
اذا أراد التخلص من العقاب لزمه أن يبرهن على حسن نيته وهناك نتفق
مع صاحب القول بعدم العقاب

وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة

أنكر مسيو (كارفو) وقوع التزوير في المحررات العرفية بواسطة وضع
أسماء أشخاص آخرين مزورة وقال انه خاص بالاوراق الرسمية محتجا بأن
الشخص الذى لم يكن متأكدا من معرفة الشخص الذى يتعاقد معه مهمل

لا يصح أن يرجع اهماله باللوم الاعليه فكان من الواجب قبل التعاقد أن يحتاط في الاستفهام عنه كما ينبغي وخالفه (فستان هيلي) و (دالوز) وقد أصابا لان المادة (١٨٩) تعاقب على التزوير الواقع بواسطة وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة والمادة (١٩٣) تقول كل من ارتكب تزويرا في محررات أحد الناس باحدى الطرق السابق بيانها فنصها شامل للطريقة المذكورة هذا وكون أحد المتعاقدين ملوما لاهماله لا يستلزم أن يكون الاتر غير جان وقد أتى أمرا يحرمه القانون ولا تدخل للاول فيه على أن مسيو (كلونو) لم يقل باستقالة هذه الطريقة في المحررات العرفية بل يذهب الى عدم العقوبة وهو رأى مرجوح لخالفته القواعد وخروجه عن نص القانون وقد انفرده به وخالفه بقية العلماء ولم تلتفت المحاكم اليه وسترى من الامثلة ما يؤيد ضد مذهبه ويبرهن على أن هذه الكيفية جائزة الوقوع في التزوير العرفي كما هي جائزة الحصول في التزوير الرسمي

في التزوير المعنوي الذي يرتكبه احاد الناس في المحررات العرفية

فتمنا أن احاد الناس يعاقبون على التزوير المعنوي اذا وقع منهم في محرر عرفي وبينا وجه ذلك وأنه جاء من تأخر المادة (١٩٣) عن المادة (١٩١) من قانون العقوبات ويقع هذا التزوير من احاد الناس اذا أثبت في محرر عرفي طلب منه تحريره قولاً غير الواقع أو غير أقوال أولى الشأن فيه من غير أن يكون هناك تغيير مادي من المنصوص عليه فيما عدا المادة (١٩١) أما القواعد التي تلزم مراعاتها في معاقبته فهي بعينها التي ذكرت في جانب عقوبة الموظفين المنصوص عليهم في (المادة) المذكورة فقط صفة الموظفية غير لازمة بل يكفي في العقاب كون المتعاقدين أرادوا تخريب عقدهم بمعرفة ذلك

الكاتب فيعدّ مزورا بهذا المعنى من كان منوطا في أحد البيوتات التجارية
بمسك الدفاتر أى الحسابات فغير فيها شروط بيع أو اتفاق
والمترجم المحلف الذى يغير موضوع الورقة المطلوب ترجتها وظاهر أن هذا
التزوير معنوى لانه لم يقع بتغيير محرر أو زيادة عليه أو نقص فيه

وهنا أيضا اختلف العلماء فى كاتب حساب بيت تجارى أهمل عدا كتابة عمل
من أعمال البيت المذكور من أخذ أو اعطاء كما لو لم يسطر فى دفتر الصندوق
ورود مبلغ من المبالغ المتصلة أو انه لم يثبت فى خانة المطلوب من أحد
التعاملين مع البيت قيمة متاع اشتراه فبعضهم يزعم أن ذلك ليس تزويرا لان
النسيان لا يعد تغييرا للحقيقة ولأن الدفاتر لم يحصل فيها تغيير البتة فهى بعد
المعاملة المذكورة خالية من كل قول مخالف للواقع كما كانت من قبل نعم ذلك
الكاتب مالم أديا كالتزوير لكنه لم يأت عمل المزور فى الواقع ونفس الامر إذ
لم يثبت بالكتابة شيئا مخالفا للحقيقة فعدم الكلام لم يكن مرادفا للكذب فى أى
لغة من اللغات على أن هذا النسيان لا يدخل تحت أحد نوعى التزوير الذى تقدم
بينهما وهما المادى والمعنوى أما كونه لا يدخل تحت التزوير المادى فظاهر
إذ اللفظ لا يعطيه بطبيعته وعليه فأنما هو يدخل بفرض التسليم فى النوع
الثانى ولو رجعنا الى نص المادة (١٩١) لرأينا النسيان عدا غير داخل فى
أحدى الطرق المذكورة فيها فليس النسيان تغييرا لاقوال أولى الشأن ولا
هو جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ولا واقعة غير معترف بها فى
صورة واقعة معترف بها اذهذه الاعمال كلها وجودية والنسيان انما هو أمر
عدى وعليه فهذا الفعل لا يعدّ تزويرا

وعارض هذا رأى كثيرون وهو الراجح فقالوا ان المذهب السابق يودى الى
نتائج قبيحة لا يقبلها العقل وبأبوابها الفوق السليم فكاتب يقبض ألفين ولا

يكتبهما في دفتر الوارد أصلا وآخر يقبض مثل هذا المبلغ ويكتب منه في الدفتر ألفا واحدا بعد الأول خائفا في الامانة ويعاقب بمقتضى المادة (٣١٥) أى بالحبس من شهرين الى سنتين والثانى مع كونه انما اختلس النصف يعد مزورا ويحكم عليه بالحبس من سنة الى ثلاث سنين حسب نص المادة (١٩٣) عقوبات) ان ذلك من الغرابة بمكان

هذا ونحن نعلم بان ترك كتابة ما كان يجب تحريره عمدا لا يدخل في احدى الطرق الميينة في المادة (١٨٩) من قانون العقوبات) لانه لا يعد زيادة ولا نقصا ولا كسطا ولا وضع أسماء أشخاص مزورة ولكن لا تسلم أنه لا يعد تغييرا للحقيقة التى كان المحرر متخذنا لاثباتها فالنسيان في الحقيقة تغيير يظهر ماديا في ترك مكان خال في الورقة أو في كتابة شئ مكان الآخر ويزداد ظهوره وضوحا اذا نظرنا الى التزوير لامن حيث الفعل الذى ينتج به مباشرة على انفراد بل من حيث نتائجه ومن حيث المفهوم العام الذى يؤخذ من المحرر لو لم يكن حصل هذا الترك المقصود ألا ترى أن ترك أمر في الورقة ربما استلزم تغييرا عظيما في مفهومها الكلى فان كان المتروك نقودا تغيرت حاصلات الجمع وان كان شرطا أو قيذا صار المتعاقد عليه مطلقا وهكذا ويكون هذا المفهوم الكلى غير مطابق للواقع أولا لقرار أولى الشأن وذلك أمر جوهري ظاهر مثبت بالكتابة عمدا مع سوء القصد ونية الاضرار وتلك شروط التزوير بأجمعها وقد جاءت قرارات المحاكم مؤيدة لهذا المذهب

كاتب حساب ترك عمدا مبلغا من دون قيد فأقيمت عليه الدعوى وبرأته محكمة الجنايات ورفعت النيابة نقضا وابطاما فالقى المجلس الاعلى حكم البراءة بناء على الاسباب الآتية

(حيث ان مجموع خانات الوارد والمنصرف المرصد في هذه الدفاتر يكون حالة نهائية بالحركة التجارية التى تستنتج منها وهذه الحالة بعد أن كانت صحيحة

يجوز أن نصير مخالفة الحقيقة بأي طريقة كانت بيان في التغيير المادى الذى هو هنا عبارة عن كتابة مبالغ أقل من التى صار قبضها وترك بعض المبالغ باكملها عمدا مع نية الاضرار والتغيير المعنوي
وحيث ان هذا الترك يغير موضوع الحرز وظروفه كالتغيير المادى ان لم يكن بدرجة أكبر

وحيث انه بواسطة هذا الترك وعلى الأقل بواسطة حاصل الجمع العموي يتوصل الكاتب في الحقيقة الى اثبات واقعة مزورة بالكتابة في صورة واقعة صحيحة الخ (نقض وإبرام ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٥٥). (راجع أيضا قراره ٥ يونيو سنة ١٨٠٧ وما تقدم في شرح التزوير المعنوي الذى يرتكبه الموظفون أثناء تأدية وظائفهم)

كذلك يقع التزوير المعنوي من أحد الناس اذا قصده غيره في كتابة خطاب أو عريضة أو عقد فغير ما طلب منه كتابته باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة (١٩١) عمدا بقصد سيئ

ويقع أيضا في الاوراق الخصوصية وهي فواتر الدفاتر والاوراق المنزلية التي توجد عند كل انسان لضبط حسابه الشخصى والدفاتر والاوراق التجارية بأنواعها

مصل

في الاوراق الخصوصية

معلوم أن الاوراق الخصوصية لا تفيد غير صاحبها فهو المالك لها وله اعدامها في أى وقت أراد ومن هذه الجهة لا يتوهم أن تغيير الحقيقة فيها يعد تزويرا أو مخالفا للآداب لكن تزداد أهمية الاوراق المذكورة بالنظر لكونها تستلزم إحيانا اثبات بعض المعاملات بين صاحبها وبين أناس آخري وقد (١٣٢ - رسالة التزوير في الاوراق)

تكون دليلا عليه وبهذا الاعتبار يحظر عليه التصرف فيها بغير الطرق الشرعية فان غير ما يكتبه ربما كان مزورا لذلك يجب علينا أولا أن نبين قيمة هذه الاوراق في نظر القانون من حيث صلاحيتها لاثبات المعاملات القانونية بين مالكيها وبين من تعامل معه

أما الاوراق المذكورة فهي كل ورقة اتخذها صاحبها ليثبت فيها شؤنه الخصوصية من بيع وشراء وقرض واقراض وتعهدات وحقوق وديون ووفائع أدبية وما أشبه ذلك لافرق بين أن تكون تلك الاوراق مجموعة مع بعضها بهيئة دفاتر ومجلات وأن تكون منشورة كل ورقة قائمة بذاتها وسواء كانت ممضاة أو مختومة من صاحبها أولا وهي لا قوة لها ولا تصلح دليلا أو مبدأ دليل بالكتابة الا اذا كانت ضد مالكيها لان الانسان لا يجوز له أن يوجد لنفسه من نفسه دليلا على غيره

والاوراق الخصوصية تعتبر دليلا كافيا صحيحا ضد صاحبها ان كان الغرض من الاستناد عليها التخلص من دين له بأى طريقة كانت فان كان الغرض منها اثبات تعهد على صاحبها في صالح غيره فلا تنهض برهانا كافيا عليه الا اذا كان مذكورا فيها أنها كتبت لتقوم مقام وثيقة ذلك التعهد فمن زور ورقة خصوصية من هذا القبيل فهو معاقب كما قرره النقض والابرار

أما قانونا فانه أهمل ذلك بالمرّة ولم يلتفت الى هذه القواعد ولعله أصاب ليوفر على المشتغلين بالقانون عناء الجدال فيما يجوز التمسك به وما لا يجوز ولان الدفاتر والاوراق الخصوصية عندنا فادرة الا في بعض الدوائر والبيوت الكبيرة قال بعض العلماء ان الاوراق المذكورة ليست سنداً للمالكها فان غيرها أو زورها لا يجزى من ذلك مصدرا لحق له أو واجب على غيره أو براءة من دين عليه أو عقد يستفيد منه وهكذا وبناء على ذلك لا يصح عقابه على هذا التغيير

الا أن مذهبه مرجوح وقد خالفهم أيضا النقض والابرام وهو الصواب لان القانون ألحق بالورقة الخصوصية قوة شرعية في اثبات تخلص الغير من الدين أو التزام مالكها به فان تنوزع في ذلك وطلبت الاوراق المذكورة أمام المحاكم فأبرزت مغيرة فلاشك أنها تكون موجبة ضررا على الغير ومفيدة للملكها بوجه غير شرعى والضرر الممكن أى الجائز حصوله كاف مع وجود نيته في عقوبة من أسند الفعل اليه (راجع القرارات الصادرة فى ٢٧ يناير سنة ١٨٢٧ و ٢٤ يولييه سنة ١٨٤٧ و ٧ أكتوبر سنة ١٨٥٨)

وهذه هى القواعد التى يجب مراعاتها فى اعتبار الاوراق المنزلية من حيث صلاحيتها لان تكون دليلا أمام المحاكم

ونلاحظ أولا أن التفريق بين الدفاتر والاوراق المنفصلة عن بعضها انما هو ذهنى فقط لا يترتب عليه حكم ولا يبنى عليه قاعدة مطلقة

أولا - لان تكون الاوراق والدفاتر المنزلية دليلا فى صالح صاحبها سواء كان ذلك باثبات دين له على غيره أو تخلصه هو من دين عليه ولا تعتبر مبدأ دليل بالكتابة يسوغ معه لصاحبها طلب اليمين الخامسة من خصمه ومع ذلك يجوز للقضاة أن يطلعوا عليها اذا قدمها صاحبها على سبيل الاسترشاد فقط ليستخرجوا منها قرائن على صحة بعض وقائع الدعوى ان أمكن

ثانيا - فتعتبر الدفاتر والاوراق المنزلية حجة على صاحبها فى حالتين (الاولى) اذا أثبت فيها حصول أداء دين له أو جزء منه (والثانية) اذا أثبت فيها وجود دين أو تعهد عليه لغيره بشرط أن يذكر فيها صراحة أنها حررت لتقوم مقام الوثيقة فى صالح الدائن

ثالثا - يجب أن تكون الاوراق المذكورة محررة بخط صاحبها أو بمضاه منه حتى يمكن الاحتجاج بها عليه فى الحالتين السابقتين

رابعاً - يلحق بالاوراق المحررة بخط صاحبها أو المضاة منه الاوراق المحررة بخط كاتبه المعين لذلك أو المحررة بمعرفة أجنبي ولو كان المدين نفسه اذا ثبت أن تحريرها كان يعلم صاحبها أو بناء على اشارته
خامساً - اذا كانت الكتابة التي تثبت براءة المدين من دينه الواجب لصاحبها مشطوبة ~~لكن~~ لا تزال تقرأ تعتبر دليلاً على تلك البراءة من الدين المذكور واذا كانت تثبت ديناً على صاحبها وهي بهذه الصفة فلا تعتبر

سادساً - تسقط قوة الاوراق والدفاتر المذكورة باقامة الدليل على ما يخالف الثابت فيها ولو بالشهود من غير أن يكون هناك احتياج لوجود مبدأ دليل بالكتابة

سابعاً - الامر الثابت في تلك الاوراق لا يقبل الانقسام من استند عليها واجب عليه قبول مجموعها وان خالف جزؤه ما يطلبه

ثامناً - ليس للقاضي أن يطلب احضار أوراق أحد الاخصام المترتبة أو دفاتره من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصم الآخر الا اذا كانت الدفاتر المذكورة مشتركة بين الخصمين

وأما الاوراق التجارية فكثيرة الانواع أهمها الدفاتر وهي قسمان

فصل

في الاوراق التجارية

القسم الأول - الدفاتر الواجب على كل محترف بالتجارة استعمالها حسب نصوص قانون التجارة

القسم الثاني - الدفاتر التي يستعملها التجار كلهم أو بعضهم باختيارهم تسهيلات لعمالهم وزيادة في ضبط حركات بيوتهم على حسب ما يظهر لكل واحد منهم بالنظر لنوع متغير وأهميته

وتختلف قوة الإثبات بواسطة الدفاتر الواجب استعمالها بالنظر إلى صاحبها وغيره. فاما بالنظر إليه فالدفاتر الواجبة الاستعمال قانونا حجة صحيحة لمن تعامل معه سواء كان المحتج بها تاجرا مثله أولا وسواء كان الخصام واقعا في عمل تجارى أو مدنى وسواء كانت تلك الدفاتر مستوفاة للشروط القانونية أولا

ثم الدليل المنتزع منها لا ينقسم فاما اعتباره لصالح المحتج به وعليه واما تركه فمن باع تاجرا متاعا واحتج على بعه بدفتر المشتري فوجد مذكورا فيه الثمن أو جزؤ منه لا يجوز له التخلص من نسبة قبض الثمن أو بعضه إليه بمجرد الإنكار فان ادعى تزوير هذا القسم وجب عليه اثباته. ومعنى عدم الانقسام أن يكون بين الأمرين المطلوب الاختداب أحدهما وترك الثاني تلازما أو علاقة كالبيع ودفع الثمن لكن اذا كانا منفكين عن بعضهما فالانقسام وارد كالأدعى أحدهم على تاجر بدين وطلب دفتره فوجد ذلك مثبتا فيه وبجانبه أن المدعى مدين أيضا للتاجر فانه يجوز له التمسك بالقسم الاول من الدفاتر ورد القسم الثاني بمجرد عدم الإقرار عليه

وأما بالنظر لغير صاحبها فينتظر ان كان خصم التاجر غير محترف بالتجارة فدفاتره أى التاجر لا تعتبر حجة على خصمه إلا أنها تحوز للقاضى النظر فى لزوم توجيه اليقين الحاسمة لأحد الخصمين بشرط أن يكون الخصام واقعا فى شأن بضاعة مما يتعامل بها التاجر ولا تعتبر تلك الدفاتر فى هذه الحالة مبدأ دليل بالكتابة لأنها غير صادرة من الخصم المحتج بها عليه وان كان الخصام واقعا بين تاجرين فى شأن تجارى فدفاتر أحدهما حجة على الآخر ان كانت منتظمة أى مستوفاة للشرائط القانونية

وأما الدفاتر الاختيارية فلا تعتبر حجة قوية بدرجة الدفاتر الواجبة الاستعمال لكنها تعتبر قرائن على صحة المدعى به وعدمها فيجوز أن يعول القاضى عليها

ويحكم بمقتضاها (وقد حكم النقض والابرام بأن الأشخاص الذين يرتكبون تزويراً في هذه الدفاتر يعاقبون معاقبة المزورين في الأوراق التجارية) في ١٢ فبراير سنة ١٨٧٤

ويلحق بهذه الدفاتر الخلاصات المؤثر عليها بدفع القيمة ودفاتر السمسرة والخطابات بين التجار في أشغالهم

هذه هي قوة الأوراق الخصوصية من حيث الدليل الممكن انتزاعها وبسهولة علينا حينئذ أن نقول بوجوب معاقبة من زور فيها وعدم عقوبته فإن كانت الورقة صالحة لأن تكون مصدراً لحق من الحقوق أو حجة على التخص من تعهد وجبت العقوبة والا فلا عقاب ويستدل على كونها صالحة لذلك أولاً بكون القانون جعلها صالحة للدليل أولاً فإن لم يكن نص فالعرف والعادة ويرد علينا فقط ارتياب في جواز العقوبة على مرتكب التزوير في دفتر واجب الاستعمال لكنه غير مستوف للشروط القانونية أوفى دفتر اختياري ومورد الشبهة أن المادة (١٥) من قانون التجارة تقول بأن الدفاتر الواجب على التجار استعمالها لا يصح الاحتجاج بها أمام المحاكم أن لم تكن مستوفية شروطها القانونية ومن كونه لم يأت بنص يتعلق بالدفاتر الاختيارية ويظهر أن الاحتجاج بها غير جائز من باب أولى لأن الشبهة مردودة والعقوبة واجبة كما سترى

(الحالة الأولى)

لوصح أن عدم استيفاء الشروط القانونية في الدفاتر الواجب استعمالها يسقط مالها من قوة البرهان بالمرة لما وجبت عقوبة مرتكب التزوير فيها لأنها لا تكون مصدراً لحق من الحقوق بأي وجه كان لكن قلنا أن لها من القوة ما يخول للقاضي الحق في توجيه اليقين الحاسمة وأنها ربما كانت قرائن

ترتاح اليها ذمته في تحصيل اعتقاده بعصمة ما ذكر فيها خصوصاً اذا تعزز ذلك
عنده بقرائن الاحوال وظروف الدعوى يضاف الى هذا أن القاضى غير مقيد
بالدليل المنتزع منها وهى صحيحة الشكل وله تركها بما يثبت لديه من نقيضها
وكذلك غير محجور عليه الركون اليها غير صحيحة لان المذهب الذى اختاره
الواضع فى الدليل هو ترك النظر فيه الى اعتقاد القاضى وذمته ولم ير أنه ألزمه
مرة واحدة بالحكم على مقتضى دليل كذا فعنى قول المادة (١٥) من قانون
التجارة اذن بأنه لا يصح الاحتجاج بالدفاتر التى لم تجتمع فيها الشروط المنصوص
عليها أى أنها لم تعد حائزة لتلك القوة الاصلية التى ألحقها بها لأنه صار محجوراً
على القاضى النظر فيها لان ذلك يكون نقضا للقاعدة العمومية التى جرى عليها
وهى ترك الدليل لنظر القاضى كما تقدم

وجرى على هذا المذهب مجلس النقض والابرام (فى ٢٢ يولييه سنة ١٨٦٢
و ٢٧ مايسنة ١٨٦٣) والاقل أهم لانه صدر من الدوائر كلها مجمعة فى
جلسة واحدة

(الحالة الثانية)

اذا تقرر أن القاضى مختار فى تحصيل اعتقاده من الدفاتر الاختيارية كالدفاتر
الواجب استعمالها وأنه جائز له استحضارها ليطلع عليها ويسترشد منها لزمنه
القول بوجوب معاقبة من زور فيها لانها حينئذ صالحة لان تكون مصدراً
لحق أولئك من هو المعمول به كما أيده النقض والابرام (٢٠ يونيه سنة
١٨٤١ ١٢ فبراير سنة ١٨٧٤)

هذا ويعاقب القصاب والخباز والطار وأمثالهم اذا غيروا الحقيقة مغزويافى
دفاترهم فأنبتوا فيها على من تعامل معهم ديناً غير الواجب عليه بان حرفوا
الارقام أو غيروا معنى البيع والشراء أو شروطهما وان دفاترهم وان كانت ليست
واجبة ولكنها صارت معهودة عند الجميع فجرى عليها عرف اليوم وسرى

الناس على الرجوع اليها في حسابهم ومعاملاتهم وبهذا الاعتبار يجوز للقاضي الارتكان عليها خصوصا اذا تبين من جالبتها أنها منتظمة مطردة الاستعمال كذلك أصحاب المعامل اذا غيروا الحقيقة في سراكي العيال يعاقبون لان السركى دليل التعهد بينهما فمن زوره يعاقب لكون التزوير محدثا ضررا واقعا أو ممكنا

تخلص مما تقدم أن كل كاتبة تقع غشا بالكذب في دفتر أوسركى أو خطاب أو غيرها من الاوراق المنزلية والدفاتر التجارية المستعملة قانونا أو عادة مما كانت الورقة متخذة لاثباتها فيه وكانت كتابتها بنية الاستظهار بها على الخصم اجماعا بحقوقه فهي تزوير يعاقب عليه القانون

(التزوير الواقع من أصحاب القهاري ومحال الاكل والنوم)

تعاقب المادة (١٩٦) هؤلاء الافراد بالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر اذا قيدوا في دفاترهم الاشخاص النازلين عندهم باسماء مزورة

والدفاتر المذكورة ليست رسمية بل هي خصوصية ولكن البوليس جعلها عمومية خصوصا في البلاد المنتظمة الكبيرة فكل مسافر نزل في مكان معد للسكنى الوقفية يكتب اسمه في دفتر معد لذلك وفي الغالب يرسل صاحب البيت كشفا في كل يوم بمن نزل عنده أو سافر الى البوليس ولما كانت فائدة هذه الدفاتر محصورة قد لا تطهر الادارا عند وقوع جريمة أو ماشا كلها خفف القانون العقوبة وقد أصاب

ثم ان المادة نصت على وجوب علم صاحب البيت بتغيير الاسم الذي كتبه في دفتره اشارة الى أنه يجب اقامة الدليل على هذا العلم بتوع خاص وهو تشديد محمود لان صاحب البيت لا يسعه أن يشتد في معرفة صحة الاسم المبلغ اليه من المسافرين اذ لو فعل لنظر الناس عنه وكسدت تجارته

وقول المادة يومياً أى عادة والمراد البيوت المفتوحة على الدوام لتزول المسافرين والسواح فيها سواء أقام الواحد منهم يوماً أو شهراً أو أكثر فمن الناس من يتخذها مسكناً وقد يكون ذاعائلة أحياناً ثم انه كان من الاولى وضع هذه المادة بعد المادة (١٩٧) لما بين هذه الاخيرة وبين المادتين (١٩٤ و ١٩٥) من العلاقة بالنظر الى الموضوع

الفصل الثاني

تزوير تذاكر السفر وتذاكر المرور

تذاكر السفر أو المرور هى التى تعطىها الحكومة للتتقلين الى بلاد أخرى خارجة عن القطر وهذه تسمى تذاكر السفر والثانية فى الغالب استمارات السكك الحديدية ووابورات البوستان فى النيل التى يأخذها رجال البوليس ومنها أيضاً تذاكر علماء التشريفة بالجامع الأزهر وما أشبهها وكذلك التذاكر التى يعطىها البوليس لمن هم تحت ملاحظة الضبطية الكبرى وقد أفرد القانون التزوير الذى يقع فى تذاكر السفر أو تذاكر المرور لسبب مخصوص هو تخفيف العقوبة كما جاء فى المادتين (١٩٤ و ١٩٧) وسبب هذا الفرق ضعف الفائدة من تلك الاوراق وقلة أهميتها وان كانت فى الحقيقة أوراقاً رسمية تحرر على يد مأمور مخصوص وعليها رسوم يؤدونها الطالب الى الخزينة العمومية الآن القانون جرياً على عادته من الخلط فى باب التزوير خاف هذا المبدأ وجعل العقوبة فى المادة (١٩٥) كماهى فى المادة (١٩٣) من غير أن يبين سبب التفریق فى العقاب مع أن تزوير المادة (١٩٥) هو من نوع التزوير المذكور فى المادتين (١٩٤ و ١٩٧) ولقد يتبين الخطأ عندمراجعة القانون الفرنساوى حيث يرى هذا الفرق عاماً فى جميع النصوص المتعلقة بموضوع هذا الفصل وان الشدة تابعة لطروف مخصوصة معينة لأنها (١٣٢ - رسالة التزوير فى الاوراق)

مع ذلك لم تبلغ بعد درجة العقوبة المنصوص عليها في باب التزوير العسرى
وسأني بيان ذلك

ولست المادة (١٩٤) محتاجة الى شرح كبير فانها قاصرة على حالتين
(الاولى) كون الشخص يسمى باسم غير اسمه الحقيقي (والثانية) كونه يكفل
غيره مع علمه أنه تسمى باسم غير صحيح

ينتج من ذلك أن هذه المادة لا تنطبق على من تسمى باسمه الحقيقي ولكنه
اتصف بصفة كاذبة ولو كانت نتيجة ذلك اخفاء حقيقة الشخص الذي يستعمل
هذا الكذب وكان هذا غرضه بها

ولكنها تنطبق على الشخص الذي يتلقب بغير لقبه ويجب التفصيل فقط بين
اللقاب الاعتيادية واللقاب الشهيرة فالاولى اذا لم تكن مميزة للشخص وغير
فيها لا يستلزم تغييره عقوبة والافهم معاقب والثانية تستلزم العقاب من غير
تميز لان اللقب عندنا أشهر بكثير من الاسم اذ هو المميز الحقيقي وهذا يخالف
رأى علماء فرنسا ولكن الحالة ليست واحدة في بلدنا وبلدهم فالاسم عندهم
هو اللقب عندنا واللقب هو الاسم ولذلك يقولون للمخاطب ما اسمك الصغير فيقول
حنا وذلك يقابل خليل وعلى واسماعيل ويقولون ما اسمك الكبير فيذكر
اسم عائلته وهو اللقب عندنا والعادة عندهم أن ينادوا الرجل باسم عائلته
الابن الاصدقاء

ولكون عاداتهم عكس عاداتنا كانوا يلقبون أسماءنا في مدارسهم وقد اتفق أنى
دخلت لكتابة اسمى أول مرة في قلم كتاب مدرسة الحوق ياريس وكان يتقدمنى
بعض زملاى المصريين فرأيتهم يحسبون عن أسمائهم وألقابهم والكاتب يقلبها
فيجعل اللقب اسما والاسم لقبا فلما جاء دورى وسئلت عن اسمى قلبته (فسمى
أحمد) فكتبوه (أحمد فسمى) وخرجت به جميعا ومع ذلك فبعض علماء فرنسا وبين

يقولون بعدم صوابية مذهب قافونهم وأما عقوبة الكفيل فلكونه يعدّ مشاركا في التزوير أو أنه فاعل بجانب صاحب الاسم وجبذا لو أحسن القانون الترتيب جاء بالمادة (١٩٧) عقب هذه التي فرغنا من الكلام عليها لأنها متعلقة بها ونصوصها راجعة إليها حيث قالت (وأما إذا كان صاحب الوظيفة عالما بتزوير الاسم وأعطى مع ذلك تذكرة سفر أو تذكرة مرور بالاسم المزور إلى آخر ما جاء فيها)

وأما القسم الأول فخارج عن باب التزوير بالمرء وكان حقه أن يلحق بباب تعدى الموظفين حدود وظائفهم فهو هناك أوقع مكانا ولذلك نحن لا نتكلم عنه بشئ

وأما القسم الثاني فهو واضح من نفسه ونلاحظ عليه فقط من جهة العقوبة فإن القانون زاد في الترفق وكان حقه أن يجعل العقوبة مساوية لعقوبة المادة (١٩٥) أعنى من سنة إلى ثلاث سنين وكونها قضت بالعزل لم تحصل حاصل لأن العزل من مستلزمات الحكم بالحبس تاديبيا في كل حال

وقد بحث العلماء في وجوب اجتماع شروط التزوير كلها وعدمه ليعاقب المرء على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المواد التي نشرحها فقال مسيو (فستان هيلي) إن نية الإضرار بالغير وإمكان الضرر لابل منهما في جريمة التزوير مهما كانت وكيفما وقعت وخطأ لذلك رأى النقض والابرار حيث حكم بأنه لا يجب أن يكون صانع ورقة المرور أو السفر المزورة قاصدا ضررا لغير ونحن نرى مارآه (دالوز) من تصحيح رأى المجلس الأعلى ولانوافق مسيو (هيلي) على مذهبه لأن هذه التذكرة إنما وضعت نظاما فهي من جملة الاحتياطات العمومية التي تتخذها الشرطة لمخالفتها تعد إخلالا بهذا النظام وقد نظر إليها الواضع بغير العين التي تطربها التزوير من حيث هو ولذلك خفف عقوبتها جدا ومع ذلك فزور ورقة السفر لابد أن يكون له غاية من فعله وتلك الغاية

تختلف طبعاً باختلاف الافراد انما لبدله في الوصول اليها مهما كانت من ارادة اخفاء سفره أو مروره عن أعين النظام وفي ذلك اخلال بالاحتياطات التي فرضها القانون أو قررتها الحكومة وهذا كاف في الضرر الواقع أو الممكن وحينئذ يجب العقاب على كل من زور ورقة سفر أو مرور ولا حاجة الى افسراد الضرر هنا بقول خاص اذ هو على الدوام موجود ولعل مسيو (هيلي) أراد أن يلزم بالاستدلال عليه على حدته الا أن ذلك يكون خارجاً عن القواعد التي تقدم بيانها فالورقة بناتها دليل لا يحتاج الى تعزيره بغيره ويجب في العقاب أن تكون الورقة المزورة صحيحة في الشكل فلا ينقصها شيء مما وضعت للاحتواء عليه كالترجيح واسم صاحبها وامضاء الموظف المنسوط باعطائها أو ختمه وجهة السفر والجهة المقصودة ويكتفي فيما يذكر الاقليم أو القطر من غير تعيين البلد المخصوص فان كانت الورقة المزورة غير مستوفاة فلا عقاب

الفصل الثالث

تزوير الشهادات

وضع القانون لعقوبة التزوير في الشهادات ثلاث مواد يخيل أنها تختص كلها بالشهادات الطبية والحقيقة غير ذلك فان المادة (٢٠٠) مختصة بشهادات أخرى كما سنبينه عند الكلام عليها

التزوير في الشهادات الطبية

كان الاجدر بالواقع جعل احدى المادتين (١٩٨ و ١٩٩) مكان الاخرى لان أصل تحرير الشهادة الطبية لا يكون الا بعرفة طبيب وأن تكون صحيحة والفساد يجاور الصحة في الذهن ولعله ظن خيراً بالاطباء وحسب تغيير الحقيقة منهم نادراً والعادة أنه يأتي من غيرهم فلمهم أن يشكروه على حسن ظنه

تعاقد المادة (١٩٨) كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة ميرية بالحبس من سنة الى ثلاث سنين
ربما يطرأ بالنكر أن هذه المادة تشمل أكثر من اللازم فإن الخدمة الميرية التى لايجوز التخلص منها الابعاهة قبل استيفاء مدتها هى الجندية فقط وأما باقى الخدم فالموظف حر فى البقاء فيها أو الخروج منها ولكن الواضح لاحظ مايترب على الخروج من الخدمة بالعاهة من تحمل الخزينة ضريبة المعاش فقد يكون الشخص سليماً ولا يرغب فى الخدمة ويطمع فى نصف المعاش فيحتال بالعاهة لنوال الغايتين وهذا صحيح فى جانب الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل اللائحة التوفيقية والذين لم يقبلوا أن يعاملوا بمقتضاها ويشترط فى العقاب بنص هذه المادة ثلاثة شروط

الاول - أن تكون الشهادة مثبتة لعاهة ويلزم أن تكون العاهة داعية للخروج من الخدمة بحسب القانون المتبع فان كانت لاقتضى الاعفاء فالضرر الاجتماعى غير ممكن والشهادة غير مفيدة فلا تزوير لكن لايشترط أن تكون العاهة غير موجودة فى الواقع لما قدمناه فى آخر الكتاب الاول من أنه لايلزم فى وجود التزوير أن يكون المزور طامعاً فيما لاحق له فيه وأن أخذ الحق بطريق غير شرعى مضر كأخذ ما لاحق فيه وقد يجوز أن تكون العاهة موجودة فى الواقع لكن يمكن برؤها ولو حضر الطبيب لقال بإمكان الشفاء على أن فى التزوير اخلالاً بالسلطة الحاكمة واستهانة بأوامرها ومخالفة للنظام الذى أقره القانون كما أنه قد يترتب على نسبة الشهادة لطبيب لايعلمها فى الحقيقة ضرر بشهرته اذا كتبت بالفاظ مستهجنة لا يستعملها من كان عالماً بأصول مهنته وعلى كل حال فالعقاب واجب لانه ان لم يكن التزوير معنوياً فهو مادى حصل باحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة (١٨٩) وهى وضع امضاء أو ختم مزور

الثاني - أن تكتب الشهادة باسم طبيب أوجراح فان جعلت صادرة من غيرهما فلا تزوير لان المحرر يكون ظاهر الفساد ولا يؤثر خصوصا عند الحكومة انما يجوز أن يكون الفعل نصبا أو وسيلة اليه ولا يلزم أن يكون الاسم المكتوب فيها يدل على طبيب حقيقة بل العقاب حاصل اذا اخترع المزور اسما وصفه بكونه طبيبا

الثالث - أن يكون الغرض من هذه الشهادة التخلص من الخلعمة والافالعقاب بحسب طبيعة المحرر وقد يكون رسميا كالشهادات التي يعطيها الاطباء الموظفون للمستخدمين الذين يريدون الحصول على اجازة مرضية وقد يكون عرفيا ان كانت من طبيب غير موظف أو من طبيب موظف لكن غير واجبة قانونا ونزيد هنا شرطا رابعا وهو أن لا يكون الطبيب الذي زورت الشهادة باسمه موظفا وأن لا تكون الشهادة من أعمال وظيفته فاذا توفّر هذا الشرط كان العقاب مانص عليه في المادة (١٩٠)

ثم انه لافرق بين أن يكون الشخص كتب بنفسه أو أملى غيره كما أنه لا يشترط أن يكون المزور هو الذي ينتفع من التزوير

ومن هنا يثبت ما قدمناه في خلاصة الكتاب الاول من أن الربح المقصود من التزوير يكون للزور أو لغيره على حد سواء ويثبت أيضا ما قلناه في القسم الاول المختص بالنقد على القانون من أن لفظة حمل في قول بعض المواد (من زور أو حمل غيره) زائدة عن غرض واضع القانون موجبة للشك وأما عبارة المادة (١٩٨) فهي أوضح وأجلى

كذلك يتحقق أن التزوير يقع بصنع محرر لاحقيقة له كما يقع بالتغيير في محرر موجود من قبل

هذه هي عقوبة آحاد الناس وأما عقوبة الاطباء فواردة في المادة (١٩٩) والشروط واحدة الا الاول لعدم وجود محله

وفي المادة تفصيل في العقاب لاحظ فيه الواضع سبب كذب الطبيب فمما يشهد به كتابة فان سبق الى تحرير الشهادة دفعا لترجي أو محابة للطالب فعقابه الحبس من سنة الى ثلاث سنين وان حررها لوعده بفائدة فعقابه عقاب الرشوة وفيه نظر لان الطبيب اما موظف واما غير موظف

فان كان موظفا وجب التمييز ما اذا كان تحرير الورقة من اختصاص وظيفته أولا ولا اعتراض على القانون في تطبيق عقوبة الرشوة عليه ان كان موظفا وكان تحرير الشهادة من اختصاصه لكن في الاحوال الاخرى نرى العقوبة خارجة عن القواعد المنصوص عليها في باب الرشوة فهي شديدة على الطبيب وعلى الافراد ان شرط العقاب على الرشوة أن يكون اخذها موظفا أو مأمورا أو مستخدما وأن يكون الاخذ لاداء عمل من أعمال وظيفته أو لالامتناع عن عمل منها كما جاء في المادة (٨٩) من القانون أو أن يكون الاخذ غير موظف لكنه معين من قبل الموظف لاداء العمل الذي قبل الرشوة بسببه كما في المادة

التزوير في الشهادات التي تقدم للعالم

هذا العنوان يخالف نص المادة (٢٠٠) لانها ذكرت الشهادة بالمفرد ونحن أتينا بصيغة الجمع وذلك لاننا نرى لفظ المادة محرفا لا ينطبق في الحقيقة على مراد الواضع بل هو مخالف له أيضا لان المادة تقول (تلك الشهادات) راجعة باسم الاشارة الى شهادة الاطباء المذكورة في المادتين (١٩٨ و ١٩٩) ونحن نقول الشهادات باداة التعريف الجنسية لاننا نرى أن اسم الاشارة زائد في المادة مخالف لما قصده الواضع فيها ولنقرر أولا مفهوم المادة بحسب ما هي عليه

يؤخذ من لفظها أنها متفرعة عن المادتين السابقتين وأنها مختصة بنفس الشهادات المذكورة فيهما فكان هذه الشهادات قسمان منها ما يكون الغرض

به الاعفاء من الخدمة العسكرية ومنها ما يكون الغرض منه الاحتجاج أمام المحاكم وحيث أن الشروط عينها منطبقة على الحالتين وقد تعمس معرفة نوع الشهادات التي تقدم إلى المحاكم وكأني بها شهادة يأخذها موظف خرج من الخدمة وأقام دعوى على الحكومة واحتج بها في مرض له مساس بالقضية وقد يدخل أيضا فيها الشهادات التي تقدم من أحد الخصام في إثبات العاهات التي تكون سببا لطلب التعويض بشرط أن يكون موظفا والاصابة أخرجه من الخدمة

أما نحن فلسنا نرى المادة قاصرة على ما تقدم وقد قلنا ان اسم الإشارة زائد وان لفظة الشهادات بالجمع هي الواجبة بدل الشهادة بالمفرد نأخذ ذلك من الطبعة الفرنسية الرسمية وترجمة المادة (يحكم بالعقوبات المقررة في المادتين السابقتين اذا وقع التزوير في شهادات حررت لان تقدم للمحاكم) والفرق ظاهرين الترجمتين فاذا أخذنا بالنسخة العربية قصرنا الامر على الشهادات الطبية المذكورة في المادة (١٩٨) بشروطها وظروفها وان رجعنا الى النسخة الفرنسية شمل العقاب كل مزور في شهادات جعلها سنداً له في خصومة أمام المحاكم (يدخل في ذلك الشهادة بحصول مرض للشاهد الذي تخلف عن الحضور بعد اعلانه كى يعنى من الغرامة)

وشهادة حسن السلوك التي يقدمها المتهم أو بأنه مصرح له باستعمال الكدبة وغير ذلك من الشهادات طبية كانت أو غير طبية مادام الغرض من تجريدها أن تقدم للمحاكم

وعندى أنه يجب الاخذ بالنسخة الفرنسية ولا اعتراض في ذلك لانها رسمية معتبرة وليس علينا حجرفي أن نقابل بينها وبين النسخة العربية لازالة الشك الذي يطرأ في فهم بعض النصوص

وأما بقية الشهادات التي لم يأت القانون بنص مخصوص في عقوبة من زورها فتدخل في التزوير العمومي ويعاقب فاعلها بالأشغال الشاقة أو السجن إن كانت تعد من الأوراق الرسمية كالشهادات التي تعطيها جهات الحكومة على اختلاف أنواعها في أي شأن كان أو بالحبس تطبيقا للمادة (١٩٣) إن كانت تعد ورقة عرفية كالتي يعطيها صاحب تجارة لعامل كان عنده أوزار لمستخدم خرج من خدمته والتي يخترعها المسجون بثبوت مرض يبيح له الإقامة في المستشفى والتي يعطيها رؤساء المصالح لبعض الموظفين الذين خرجوا من الخدمة تعطفًا عليه ليستعين بها على الخدمة في محل آخر بشرط أن يكون اعطاؤها من تلقاء نفس الرئيس وأن لا تكون من أعمال وظيفته ومن الواجب اعطاؤها والا فالتزوير رسمي

أمثلة التزوير العسري (تغيير المحررات)

أبدل أحدهم تاريخ سند مدني من ٣ يناير سنة ٥٨ وجعله ٧ سبتمبر سنة ٥٧ وتقررت ادانته ورفض النقص والابرام الذي قدمه مرتكبا على أن التاريخ لم يكن جوهريا في الأوراق العرفية

(حيث ان الورقة العرفية تكون حجة بين المتعاقدين ومن ورثهم أو حل محلهم وحيث ان تاريخ الأوراق العرفية شرط قانوني فيها يسرى أثره بين المتعاقدين وضدهم

وحيث ان تغيير التاريخ تزوير مادي يدخل تحت نص المادتين (١٥٠ ١٤٧٩ عقوبات) ٢٤ يناير سنة ١٨٦١

حذف وزيادة

أراد أحدهم الحصول على مبلغ فقصد صاحبين زيد وعمرو وحرق لهما سندا (١٤ م - رسالة التزوير في الأوراق)

اتفقا على أن يتحوله بشرط أن يمضى زيد أولا ويمضى عمرو بعده وبعد التوقيع كذلك بقيت الورقة وقام زيد فمسح توقيعيه من مكانه وكتبه ثانيا بعد توقيع عمرو ليهرب بذلك من المسؤولية الاولى فأقيمت عليه الدعوى وحول الى محكمة الجنائيات فرفعت النيابة قرار أودة المشورة الى النقص والابرار فأيده (حيث ان تغيير مواقع الاضالين بتقديم احدهما على الاخرى محل بالكفالة التي وجب عليها السند في مبدا الامر ويجوز أن ينشأ عنه ضرر لحامله وحيث ان أودة الاتهام أصابت اذ رأت في هذا الفعل جناية تنطبق عقوبتها على المادة (١٤٧) فقرارها موافق للقانون) ٢٩ يناير سنة ١٨٤٧

زيادة كلمات

أضاف أحدهم على سند مدنى لفظى (تحت الاذن) فصار السند تجاريا وتقرر عدم ادانته بحجة أن الفعل المنسوب اليه لا يعد تزويرا في المحررات فألغى النقص والابرار هذا القرار (حيث ان تغيير الحقيقة المادى في التزام مدنى جناية منصوص عليها في المادة (١٤٧) جنائيات متى اقترن بها العمد و جاز أن يحصل منها ضرر للغير وحيث ان الزيادة التي أضافها المتهم على السند غيرته من مدنى الى تجارى فهو مدان بجناية التزوير) ١٣ مارس سنة ١٨٥٠

مثال الحذف

مسح أحدهم مخالصة محررة على ظهر سند لينال قيمته مرة ثانية فأقيمت عليه الدعوى أمام محكمة الجنح وطلبت النيابة العمومية عدم الاختصاص (لان التزوير العرفى جناية عندهم) فرفضت المحكمة طلبها اذ رأت أن التهمة انما هي افقار سند لا تزوير فخطأها النقص والابرار (حيث ان تهمة الشطب ثابتة على المتهم من المحكم المطعون فيه)

وحيث ان المحكمة رغما عن طلبات النيابة لم ترأها تزوير يدخل تحت نص المادتين (١٤٧ و ١٥٠) من قانون العقوبات (١٩٠ و ١٩٣ من القانون المصرى) بل كيفتها بافقاد سند

وحيث ان الفعل المنسوب الى المتهم لم يكن هو الحرق أو الاتلاف المنصوص عليه فى المادة (٤٣٩) (٣٣٨ من القانون المصرى) وحيث أنه هذه المادة غير منطبقة

وحيث ان هذا الفعل يدخل تحت نصوص المادتين (١٤٧ و ١٥٠) ويعرض فاعله الى عقوبة التزوير الواردة فيهما ولذلك تكون محكمة الجنج غير مختصة ٢٠ يونيو سنة ١٨٤٤

مثال الدفاتر التجارية الاعتيادية

تقرر ان ادانة أحدهم لكونه زور فى دفتر دخول البضائع وخروجها من المخزن الذى كان موظفا فيه ورفض النقض والابرار الذى رفعه (حيث ان دفتر الخروج والدخول وان لم يكن من الدفاتر المقررة قانونا الا انه قد استعمل فى التجارة للمعاجة اليه وصار صالحا لاثبات الحقيقة وضبط الاعمال التى تجرى فى البيت التجارى الموجود فيه وحيث أنه يعتبر من أعمال التجارة وحيث ان الكذب الذى يكتب غشا فيه من شأنه أن يضرب صاحب البيت لانه يدخل عليه الغش فى معرفة حقيقة تجارته وما عليه وما له فيها ويضيع عليه طريقة اصلاح الخطا الذى قد يحصل أحيانا فى الدفاتر القانونية وحيث ان هذا الفعل المسند الى المتهم يدخل تحت نص المادة (١٤٧) عقوبات والقرار المطعون فيه موافق للقانون) ٢٩ يولييه سنة ١٨٤٩

تذاكر السفر

تسمى أحدهم فى تذكرة سفر بغير اسمه الحقيقى فأقيمت عليه الدعوى وتقرر

عدم ادانته بجهة أن الاسم الذى انتقله كان يطلق عليه غالبا منذ بضع سنين
فألقى النقض والابرام هذا القرار

(حيث ان التهمة توجهت الى المتهم بكونه انتقل اسمالم يكن له وذلك ثابت
من القرار المطعون فيه

وحيث ان مخالفة القانون لا ترتد عن المتهم الا اذا كان القرار نص على عدم
وجود سوء القصد

وحيث ان القرار المطعون فيه اقتصر على قوله بأن المتهم لم يكن له قصد
جنائى فى اخفاء اسمه الحقيقى لكن يخفى عن أعين ~~الحكومة~~ اذ أظهر
اسمه الذى هو معروف به عند العموم منذ بضع سنين

وحيث ان هذا القرار يذكر هذه العبارة لم يقرر أن المتهم لم يكن له قصد فى
اخفاء جزء من حياته الماضية على الحكومة
وحيث ان الفعل الذى صدر عن المتهم يجوز أن يكون موجبا لخطا الحكومة
فى ملاحظته.

وحيث انه ارتكب ذلك الفعل عن علم وادراك فهو يستحق العقاب بنص
المادة (١٥٤) عقوبات (١٩٨ مصرى)

وحيث ان القول بعدم ادانته خروج عن نص هذه المادة) ١١ نوفمبر سنة

١٨٥٩

تذاكر المرور

بحكم على أحدهم بالسجن ومراقبة الضبطية الكبرى وعند خروجه من الحبس
سلمت اليه تذكرة مرور كتب فيها حرف من الحروف الابجدية عندهم اشارة
الى نوع العقوبة التى أصابته كما هو المصطلح عليه وأراد أن يخفى حالته فقطع
الجزء الذى كان ذلك الحرف مكتوبا عليه وأقيمت عليه الدعوى العمومية

وقضى بأن لاوجه لها فرفعت النيابة نقضا و أبراما فالنقى المجلس الاعلى قرارا و دة
الاتهام

(حيث ان المتهم معترف بارادته اخفاء حالته وأنه أعدم جزأ من الورقة قضت
أصول الادارة بوجوده فيها تسهيلا للملاحظة الحكومة

وحيث ان هذا الجزء هو لذلك السبب جزء أصلى فى تذكرة المرور

وحيث ان هذا التغيير يلحق ضررا بالهيئة لكونه يحرمها من احتياط اتخذته
الحكومة فى منفعة الامن العام

وحيث ان ذلك تزوير يعاقب عليه بمقتضى القانون لارتكابه باحدى الطرق
المنصوص عليها فى المادة (١٤٧) (١٥٦) (١٩٠ و ١٩٨ مصرى) ١٥ ديسمبر

سنة ١٨٤٩

تزوير عرقى معسوى

واقعة مزورة

تقررت ادانة أحد السماسرة لكونه كتب فى أحد دفاتره كذبا بطريق الغش
أنه سلم الى شخص مبلغا قبضه لاحله من شخص اخر فرفع الامر الى النقض
والابرام فرفض طلبه

(حيث ان الواقعة ثابتة وان الغرض منها للزور استحقاقه غشا لهذا المبلغ
أو ضياعه على دائنى صاحبه الذى كان أشهر افلاسه

وحيث ان هذا الفعل حائز لجميع شروط التزوير

وحيث انه لا يلتفت الى قول الطالب ان ما كتبه فى الدفتر ان هو الاتيعة عقد
صورى تحرر بينه وبين صاحب المبلغ لان القرار المطعون فيه لا يحتوى على
شئ من ذلك

وحيث انه بفرض وجود هذا العقد الصورى فلا ينشأ عنه تغيير صفة

ما كتب زورا في الدفتر مما يضر بالغير بل ان ذلك العقد يكون مفسرا لمراد
المزور وموجبا للتشديد عليه) ٧ مايو سنة ١٨٦٣
ضرر أدبي وعدم فائدة للزور

اتهم رمضان أفندي فخري بالقذف في حق محمد رشاد بك بواسطة مطبوعات
صار توزيعها وبارتكابه بخفة التزوير في أوراق صادرة منه اليه وحكمت عليه
محكمة مصر الابتدائية بالحبس ثلاثة شهور بالنسبة للقذف وثلاثة أخرى
بالنسبة للتزوير طبقا للواد (٢٧٧ و ٢٧٨ و ١٥٣ و ١٩٣ و ٣٥٢ عقوبات)
ومحكمة الاستئناف أيدت هذا الحكم من حيث وجوب العقاب في ٣١ يناير سنة
١٨٩٣ فرفع رمضان أفندي فخري نقضا وإبراما وادعى بأن تغيير الحقيقة انما
حصل في أوراق لا تثبت التزاما ولا تحدث تعهدا فلا عقاب عليها فرفض طلبه
(حيث ان المادة (١٩٣) من قانون العقوبات لم تقيد المحررات بكونها هي التي
يكون الغرض منها احداث تعهد أو اوائباته بل أطلقت في المحررات ولا يجوز
التقييد حينئذ ومن المعالوم أن المحررات هي كل ورقة كتبت من شخص
لأى غرض من الاغراض ومقرر أنه يلزم لايجاد التزوير واعتباره ثلاثة شروط
أصلية (الاول) - تغيير الحقيقة بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون
(الثاني) - وجود القصد (الثالث) - احتمال حصول الضرر للغير سواء حصلت
المضرة فعلا أو لم تحصل ولا يشترط في المضرة أن تكون مادية سواء فيها المادية
المحضة أو الادبية المحضة أو وجودهما معا

وحيث انه ثابت من الحكم المطعون فيه حصول تغيير الحقيقة في الاوراق
المطعون فيها بالتزوير وثابت منه أيضا احتمال حصول الضرر الادبي بواسطتها
ووجود القصد فانه ثابت في هذا الحكم أن العبارات التي تغيرت نسب فيها
للدعي المدني الطعن في قوم بحيث ان هذا الطعن لو ثبت حصوله منه لعاد

عليه بالضرر الادبي وأقل ما يصل له من ذلك الضرر أن يكون محتقرا لدى
الهيئة الاجتماعية ويستوجب تصافه منها بالخلفه والطيش
وحيث انه تبين من هذا أن تهمة التزوير كما هي ثابتة في الحكم المطعون
فيه مستوفية للشروط القانونية ولا يوجد في الحكم بالنسبة لها وجه من أوجه
النقض والابرام

باب في مسائل شتى

التزوير والنصب

قد يشبه التزوير بالنصب في الاحوال التي يستعمل النصاب لنوال غرضه أوراقا
لاحقيقة لها ولهذا وجب أن نبين الفرق بين هاتين الجريمتين ونوضح علامة
كل منهما والقاعدة العمومية هي أنه يلزم النظر الى كل منهما على حدته
بمعنى أنه عند ما تقع جريمة نصب من أحدهم ويكون استعمل فيها محررا رسميا
أو عرفيا وجب في تقرير جريمة النصب أن ينتظر الى الورقة كأنها ظرف من
الطرق الاحتمالية التي أثرت على المجنى عليه دون أن يلغى الى كونها مزورة
تزويرا يعاقب عليه القانون أولا يعاقب

واذا أردنا تقرير جريمة التزوير وجب أن نلاحظ قواعده وشروطه فان كانت
متوفرة في الورقة التي دخلت في جريمة النصب حكمنا بأنها مزورة تزويرا
معاقبا عليه والا فالفعل نصب ليس الا ولكي نزيد في البيان نتوسع قليلا في
الشرح تسهيلا للقراء

لما كان من المقرر أن التزوير لا يقع الا بالكتابة فالذي يتصل اسما غير اسمه
الحقيقي شفاها ليؤثر بواسطة المصاحب من الجاه أو السلطة في ذهن المجنى عليه
لا يعد مزورا بل هو نصاب فقط

كذلك اتصال صفة غير صحيحة وضافتها الى الاسم الحقيقي ليس بتزوير لان

انتحال الصفة ولو كذبنا في المحررات ليس من طرق ارتكاب هذه الجريمة المنصوص عليها في القانون من حيث هي لكن انا كانت الصفة من الوقائع المهمة وكتبت في محرر من شأنه اثباتها كرجل يتقدم الى الموثق ويدعى ملكية عقار ليس له في الحقيقة وبيعه لآخر فالتزوير موجود أما اذا حصل انتحال الاسم في محرر بخيرية التزوير حاصلة الا أن العلماء ليسوا على رأى واحد في جميع الاحوال فذهب مسيو (فستان هيلي) الى أن اختراع خطاب بسيط والتوقيع عليه باسم مخترع أى لا يسمى له لا يعد تزويرا وعمل مذهبه بان هذا الخطاب لا يقتضى التزاما ولا يوجب تعهدا لعدم وجود المرجع وخالفه (دالوز) وغيره ونحن نوافق رأيهم لان القانون عذد مانص على التزوير بواسطة التسمية باسم الغير أو بوضع امضات أو اختتام مزورة لم يشترط أن يكون المحرر موجبا لتعهد أو التزام بل يتم التزوير متى حصل الفعل المادى عن عمد وكان الضرر منه ممكنا ففي حالة النصب لاشبهة في ثبوت سوء النية عند مستعمل الخطاب كما لا ريب في امكان حصول الضرر أما كون الورقة خطابا عاديا فذلك لا تأثير له البتة لانه لا يمنع الذى يقدم له الخطاب من الاعتقاد بصحة ما سطر فيه كما أن التوقيع عليه باسم مخترع لا ينافي اعتقاده بكونه صادرا عن شخص موجود حقيقة قال مسيو (دالوز) ومع ذلك توجد حالة لا يكون الفعل تزويرا فيها وهى اذا كان الخطاب محررا بكيفية تدل صراحة كل مطلع عليه أن الطلب المقدم الى المصاب بالجريمة هو على سبيل العطية والاحسان من غير أمل فى الحصول عليه ثانيا أو على قيمته لان الضرر غير متصور فى هذه الحالة كما لا يخفى

وقد قدمنافى شرح القواعد العمومية قولا مستقيضا على هذا الموضوع فليراجع وأما اذا كان التزوير واقعا باحدى الطرق الاخر غير انتحال الاسم أو الصفة فحكمه ما تقرر من قبل ولا حاجة لاعادته وعلى هذا يعدّ مزورا

من أمضى سنداً لدين باسم غير حقيقى وذكر موطناً ليس بموطنه
ومن أمضى على ورقة الاستلام باسم الغير وتناول الشئ المرسل لغيره حتى لو
أمضى باسم محرر بالمرءة

ومن أمضى جواباً باسم دائنه الى ثالث يخبره فيه بوقوع ميراث الى ذلك المدين
وحله بهذه الطريقة على أن يضمه في دينه

ومن أمضى خطاباً باسم دائن لمدينه يطلب منه دفع مبلغ للحاملة
ومن جهة أخرى لا يعطى مزوراً بل نصاباً

من استحوذ على خطاب صحيح واستلم بواسطته نقوداً من المرسل اليه
ومن نسي باسم وكيل بيت تجارى واستحصل على فائدة من غير أن يكتب ذلك
الاسم

وقبل أن تنتقل الى موضوع اخر نأتى على قرار أصدره النقض والابرار تقيماً
للفائدة لتخصيصه على المبدأ الذى ذكرناه فى صدر هذه المسئلة

كتب أحدهم الى آخر خطابات متعددة يخبره فيها أن أحد قواد الجيش توفى
وأوصى له بأمتعة نفيسة وأنه اذا أراد الحصول عليها فليدفع نفقات الجنائز
وكان يمضى تلك الخطابات باسم شخص آخر فالمرسل اليه اتخذ بهذه القصة
ودفع المبلغ وقبضه محرر الخطابات وظهرت الحيلة فأقيمت الدعوى عليه بصفة
مزور فرأت أودة الاتهام أن الواقعة نصب وعارضت النيابة فى هذا الرأى
فقضى المجلس الا على بانها تزوير

(حيث ان المادة (٤٠٥) (٣١٢) مصرى) جعلت من طرق الاحتيال استعمال
اسم مزور ولكنها لا تنطبق الا اذا كان المتهم اقتصر فى الاستعمال على القول
دون الكتابة

وحيث انها نصت على عقوبة هذه الجنحة وأبقت عقوبة التزوير ان وقع
(م ١٥ - رسالة التزوير فى الاوراق)

وحيث ان أدلة الاتهام قالت بثبوت تحرير الخطابات وامضائها باسم غير اسم
الذى حررها وكان يجب عليها أن تقرر ادانة المتهم في جنابة التزوير لافي جنحة
النصب (١٦ يولييه سنة ١٨١٧

ثم اعلم بأن لهذا التمييز فائدة عندهم لان التزوير قد يكون جنابة وقد يكون
جنحة وعقوبته على كل حال أشد من عقوبة النصب وعليه ينبغي في مصلحة النظام
العمومى أن تقام دعوى التزوير ان اقترنت بالجريمة بجنحة النصب ومن فوائد
هذا التقسيم أيضا عندنا امكان العقوبة على التزوير اذا حصل الشروع في النصب
وعدل الفاعل عنه من تلقاء نفسه

كتابة شئ' والحصول على التوقيع عليه بصفة شئ آخر

أحيل شخص على محكمة الجنح لاتهامه بالنصب اذ صنع عقد بيع في منفعة
صادرا من امرأة له وأمضاه منها بصفة أنه عقد ايجار فرأت المحكمة أن
الواقعة تزوير معنوى لانصب وقضت بعدم اختصاصها برفع الامر الى النقض
والابرام فقرر حالة المتهم على أدلة الاتهام الجنائى ليكون التهمة تزويرا كما
رأته محكمة الجنح) ٢١ ديسمبر سنة ١٨٢٧

مثال آخر

استندان أحدهم ستين فرنكا من اثنين فكتبيا وثيقة بمجمسمائة وأكدا
للدين أنها بستين فأمضاها ورأت أدلة الاتهام أن الواقعة نصب وقالت
محكمة الجنح انها تزوير برفع الامر الى النقض والابرام فصح رأى محكمة
الجنح وقضى بانها تزوير معنوى

(حيث ان الفعل المسند الى المتهمين تزوير في محررات أحد الناس بواسطة
اختراع الالتزامات أو التعهدات

وحيث إن طرق الغش التي استعملها المتهمان للنصب على المجنى عليه لا تغير صفة هذه الجريمة لان المادة (٤٠٥) من قانون العقوبات المختصة بالنصب تشير الى أنه قد يكون في النصب تزوير) ٣٠ يولييه سنة ١٨٢٩

ربما يؤخذ من عدم وجود النص صريح بإمكان تطبيق عقوبة التزوير في المادة (٣١٢) من القانون المصري أن الفعل المذكور في هذا المثل لا يدخل تحت نصوص التزوير عندنا بل يعاقب بعقوبة النصب خصوصاً لمهومي كور في المادة (٣١٢) من أن النصب يقع بواسطة الإيهام لوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزورة ولكن هذا الفهم يكون خطأ لان المقصود من هذا الإيهام أن يظهر مرتكب النصب الى المجنى عليه أوراقاً تفيد أنه دائن لغيره أو أن الدين الذي كان عليه قد دفعه من قبل وعلى العموم يقع التزوير قبل الوصول الى ارتكاب جريمة النصب أما في المثال فان النصب يتم بالتزوير في زمن واحد وارتكاب التزوير هو بعينه ارتكاب للنصب فكان الفعلين متصداً

التزوير والامضاء على بياض

لا خلاف في أن الشخص الذي أوتن على ورقة ممضاة أو محتومة على بياض اذا خان الامانة وكتب في البياض الذي فوق الختم سنددين أو مخالصة أو غير ذلك يعد خائناً في الامانة لاهزورا ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٣١٤) من قانون العقوبات

كذلك لا خلاف في أن الشخص الذي يحصل على الورقة المحتومة أو الممضاة على بياض ويكتب فيها شيئاً مما ذكر يعد مزوراً لاختائنا ويعاقب بعقوبة التزوير هذا هو صريح المادة المذكورة

بقى عندنا مشكلة مهمة جلا وهي معرفة العقوبة التي يعاقب بها من أوتن

على ورقة ممضأة أو مختومة على بياض فدفعها لغيره وأشار عليه بكتابة سنددين أو مخالصة فيها هل يعد مشتركا معه في التزوير ويعاقب مثله أو كل يحفظ جريمته فالمؤمن خائن والكاتب مزور

ذهب مسيو (فستان هيلي) الى أن جريمة الخائن لا تتغير بكون غيره ارتكب التزوير بل تبقى كما كانت اذ لو كتب الخائن بنفسه لماعد مزورا فكذلك يلزم أن يكون اذا استكتب غيره أما قواعد الاشتراك فانها لا تنطبق في هذه الحالة التي يجب استثناءها اذ العقاب اذا شدد لسبب خاص بالمتهم لا يجب أن يشدد على شريكه ان لم يكن ذلك السبب موجودا أيضا من جانبه كما فعل النقض والابرار فانه لا يعاقب المشترك في التزوير مع الموظف الذي ارتكبه بعقوبة هذا الاخير كما قررنا ذلك في الفقرة (٧٠٣) وما بعدها انتهى كلام هذا المؤلف وقد وافقه (دالوز) على مذهبه حيث قال (لاندرى كيف يشدد عقاب المراء ان أتى الفعل غيره ويخفف ان أتاه هو بنفسه) وأجاب مسيو (جارو) بأن في هذا المذهب تناقضا بينا لان أعمال المشاركة لا تنفصل عن أعمال التغيير بل تلازمها وتكاد أن تعد معها والقول بأن الكاتب مزور وشريكه خائن لا مزور اعتراف بالاشتراك وانكار لمستلزماته

ونحن نرى مارآه (جارو) ونزيد باننا لم نعتز في الفقرة (٧٠٣) وما بعدها التي أحال عليها (فستان هيلي) مؤيدا لقوله بأن مجلس النقض والابرار قضى بعقوبة أحد الافراد بأخف مما يعاقب الموظف اذا اشترك معه في التزوير

وقد أنقض القول مسيو (هيلي) حيث قال ان تشديد عقوبة الفاعل الاصلى لسبب خاص به لا يستلزم التشديد على من شاركه لان المثل الذي ضربه وهو اشتراك أحد الافراد مع الموظف جاء في غير محله لاننا لم نعتز عليه ولانه لو صح في أحوال أخرى أن المشاركة يعاقب بعقوبة أشد من الفاعل الاصلى كما لو كان

سنّ الضاعل أكل من سن التمييز أو كان الفاعل عائدا للجريمة والمشاركة غير ذلك فهذا الاستثناء منصوص عليه في القانون من جهة ومن جهة أخرى لا تزال الجريمة موصوفة بوصف واحد لكن ليس في القوانين مطلقا حالة يوصف فيها الفعل الواحد بوصفين مختلفين في الشروط والعقاب أحدهما للفاعل الاصلى والاخر للشريك على أن هذه الحالة التي ذكرها نفس مسيو (هيلي) في باب الكلام على الامضاء على بياض لا تنطبق تماما على مسئلتنا اذ نحن نبحث في وجوب تشديد عقوبة الشريك وهو يضرب انا مثلاً بأن القانون خفف عقوبة الفاعل الاصلى

هذا وقد رأينا النقض والابرار على أى يخالف ما قاله المؤلف كما يتبين من الحكم الآتي

أودع أحدهم ورقة أمضاها على بياض عند آخر فصلها الامين الى ثالث كتب فيها بالاتحاد بينهم تعهدا من صاحب الامضاء بشئ من ماله ولما حكمت عليه ما محكمة الجنايات بعقوبة التزوير رفعا نقضا وابطرا ما ف قضى المجلس الاعلى برفضه

(حيث ان القسم الاول من المادة (٤٠٧) من قانون العقوبات (١٤١٤ مصرية) انما يقضى بعقوبة جنحة على من خان الامانة في ورقة ممضاة على بياض فكتب فيها غشا ما يضرب بصاحب الامضاء في نفسه أو ماله الا أن القسم الثاني من المادة المذكورة وصف هذا الفعل بعينه تزويرا اذا وقع من شخص لم تودع عنده الورقة الممضاة على بياض

وحيث ان هذا النص لا يفرق بين الاحوال التي يحصل الفاعل بسببها على هذه الورقة وبعضها بل هو نص عام مطلق فلا يجوز تقييده في التطبيق وحيث ان العدول أثبتوا أن الورقة كتبت بعرفة شخص لم تسلم اليه من صاحب الامضاء فيها

وحيث ان اختراع الالتزام المزور جنابة تزوير
وحيث انهم أثبتوا أيضا أن الامين على الورقة دفعها الى الفاعل غشاً وساعده
على ارتكاب التزوير

وحيث ان هذا الفعل المسند الى الامين لا يدخل تحت نص القسم الاول من
المادة المذكورة

وحيث انه مشارك في التزوير الذي ارتكبه المحرر كنص المادة (٦٠) (٦٨)
مصري) وحيث ان عقابهما يجب أن يكون واحداً بمقتضى المادة (٥٩) (٦٧)
مصري) ٤ فبراير سنة ١٨١٩

وهذا مذهب آخر يقول بأن الامين والكتاب لم يرتكبا الا خيانة في الامانة
فالاول فاعل أصلي والثاني شريك اذ استعانته الامين بغيره من قبيل
استعانة الانسان على عمل بالآلة لابد منها فان كانت تلك الآلة شاعرة فهي
مشاركة لمن استعان بها وهو مذهب مسيو (أدمون فيلي) الذي باشر طبع كتاب
مسيو (هيلي) سنة ١٨٨٧ وهمشه وأيده بحكم من النقض والابرام في ٥ فبراير
سنة ١٨٨٠

ولكننا لانوافق على هذا الرأي أيضا بل لانزال نقول بأن الفعل تزوير والامين
مشارك للمحرر وذلك لان قواعد الاشتراك تأبى مذهب مسيو (فيلي) والنقض
والابرام اذ الفاعل الاصلي هو الذي يتولى عمل الجريمة مباشرة عالماً بما يصنع
سواء كان مدفوعاً اليها باختياره أو بجنبه من غيره والشريك هو الذي يأتي عملاً
له تعلق بالجريمة دون أن يباشر تنفيذها بأي وجه وبأي عمل كان والمادة (٦٨)
عقوبات) تؤيد ذلك لانها ذكرت من المشاركين في فعل الجريمة من حرّض
غيره على ارتكابها ولا يخلو الحال من أن يكون الامين طلب من الكتاب تحرير
الورقة بوعده أو وعيد أو هدية أو مخادعة أو دسيسة أو ارشاد أو بمغاله من

الصولة أو باعائته على ذلك كان أملاه أو أسعفه باحضار الدواة والقلم فليس
 الفاعل الاصلى من دبر الجريمة ولاحظ كيفيات ارتكابها وعين وقتها واحتاط
 في اخفائها بل الفاعل هو الذى ولاها مباشرة وذلك شريك فاذن كاتب السند
 فى الورقة المضاة على بياض هو المزور والامين الذى دفعها اليه شريكه
 ونزىد فى البيان أن العلماء كلهم مجمعون على أن الخيانة فى الورقة المختومة
 على بياض هى فى الحقيقة تزوير خصها القانون بعقاب أخف لتفريط صاحب
 الامضاء الا أنه اشترط فى هذه العقوبة الخفيفة أن يتولى الخيانة ذات الامين
 دون سواء كما يؤخذ من عبارة المادة (٣١٤) حيث تقول (وفى حالة ما اذا
 لم تكن الورقة المضاة أو المختومة على بياض مسلة الى الخائن فانه يعدّ
 مزورا) فكررت لفظة الخائن وعدته مزورا ولما كانت هذه المادة استثناء من
 التزوير بالنسبة الى الامين وجب تطبيق قواعد الاستثناء وهى تقضى بسقوطه
 اذا خرج عن ظروفه وككابة الورقة بغير الامين خروج عن شروط القسم الاول
 من المادة المشار اليها فلا وجه لتطبيق عقوبتها وانما تجب عقوبة التزوير
 هذا هو مراد القانون بدليل أن المادة قالت (وانما استحصل عليها بأى
 طريقة كانت) أى سواء سرقها أو وجدها فى الطريق أو اشتراها من غيره أو
 أعطيت اليه من الامين عليها ومنى ثبت أن خروجها من يد الامين ولو بفعله
 ورضاه ثبتت الجنحة تزويرا وتقرر وصف الكاتب مزورا وحقت عقوبة
 المادة (١٩٣) ووجب تطبيق قواعد الاشتراك من غير شك ولا ريب

هذا والتفريق بين التزوير وبين الخيانة فى الامضاء على بياض تفريق لا مرجح
 له فى الحقيقة لما تقدم اذ الاجماع على أنها أيضا تزوير ولذلك عدل عنه كثير
 من القوانين الجديدة كلقوانين الألمانية (مادة ٢٦٨ و ٢٦٩) وقانون بلجيكا
 (٤٠٤) وهولانده (٢٢٥) وقضت بأن الفعل واحد وهو تزوير عقوبته لا تتغير

وهذا اخرجكم صدر من مجلس النقض والابرار في هذا الموضوع بتاريخ

٢٨ يونيو سنة ١٨٩٠

تنافس اثنان من المترشحين للنيابة عن الجزائر وأصبحت الاغلبية واحدا منهما
خفي مخاصمه وأراد ابطال انتخابه واتحد لذلك مع أحد الالهالى فذهب هذا
الى البعض من الذين انتخبوا ذلك الذى فاز وأخبرهم بأنه أرسل عشرة الاف
فرنك لتوزيعها على منتخبيه وطلب منهم أن يوقعوا له بامضاتهم على أوراق
بيضاء ليكتب فيها الايصال بقيمة ما يخص كل واحد منهم عند استلامه ففعلوا
وذهب بالامضات على بياض لصديقه فاملاه فى البياض عبارات مقتضاها
ان أحباب الامضات يعرفون بأنهم لم يعطوا أصواتهم الى خصمه الا بالمال
لابلاستحقاق ثم أخذ المترشح الاوراق بعد كتابتها بمعرفة صديقه وقدمها الى
مجلس النواب مرتكنا بها على فساد انتخاب خصمه

ولما تحقق الامر أحيلت الدعوى على المحاكم فحكمت محكمة الجنج بانها تزوير
وأيد حكمها الاستئناف فأبطله النقض والابرار

(حيث ان محكمة الاستئناف رأت أن الواقعة تزوير تنطبق على الفقرة الثانية
من المادة (٤٠٧) عقوبات (٣١٤ مصرى) محجة بأن المترشح هو وحده ذو
الفائدة من الحصول على الاوراق الممضاة على بياض وهو الذى كان يريد
استعمالها فى مصلحته واستعمل يد صاحبه آلة فى كتابتها وهذه من الاحوال التى
يرتكب بها التزوير فى المحررات واستنتجت من ذلك أن المترشح هو الفاعل
الاصلى ولم تكن الامضاء على بياض مسلمة اليه وان صاحبه شريك له فقط
وحيث ان مارأته تلك المحكمة بعد خطأ فى تفسير الفقرة الاولى من المادة
(٤٠٧) وفى تطبيق الفقرة الثانية منها وفى قواعد الاشتراك
وحيث انه فى الواقع ان الخيانة فى الامضاء على بياض انما تقع من الشخص الذى
أودعت اليه الورقة فاستعملها فى غير الغرض الذى أوتى من أجله عليها

وحيث ان الامضات على بياض كانت سلت لحاج هنوم (هوذلك صاحب)
للحصول بواسطتها على مساعدة مالية وان حجاج هذا استعمالها في غير ما ذكر
فكتب فيها أمورا تضر بأصحابها اذ هي تعرضهم للعاقبة بعقوبة الجح وبتلك
اقترب بخنة الخيانة في الامضاء على بياض ولا أهمية في أنه استعان بالمرشح
وحيث انه لأهمية أيضا في كون المرشح هو الذي استعمل الاوراق بعد كتابتها
لان بخنة الخيانة في الامضاء على بياض تحصل بمجرد الكتابة من دون اشتراط
الاستعمال

وحيث ان المرشح أرشد حجاج الى ارتكاب تلك الخفة وساعده على اتمامها
وهذه ظروف اشتراك كنص المادة (٦٠) (٦٨ مصرى)

وحيث ان محكمة استئناف الجزائر لما لم نصف الفعل بكونه خيانة في الامضاء
على بياض قد خالفت نصوص الفقرة الاولى من المادة (٤٠٧) والمادتين
(٦٠ و ٥٩) (٦٧ و ٦٨ مصرى) وأخطأت في تطبيق نص الفقرة الثانية من
المادة (٤٠٧) فلهذا حكم المجلس بالغاء ما حكمت به (الى آخر القرار)

وخلاصة هذا الحكم فساد المذاهب التي دحضناها

وللاحظ أن هذا كله يرد في حالة ما اذا كانت الامضاء على بياض مسلمة بصفة
كونها امضاء على بياض الى الامين أما اذا كانت الامضاء مسلمة اليه لغرض آخر
غير الوديعة وخان فيها فهو مزور يقع ذلك اذا سلم شخص لا آخر امضاءه على
عريضة وكان بين الكتابة والامضاء بياض فقطع الكتابة وخر في البياض
وثيقة وكالو كتب انسان اسمه ولقبه على ورقة وسلمها لا آخر ليعرف عنوانه
ويخطبه عند اللزوم فانهزها فرصة وحرر عليه سنداً فهو مزور

التزوير والغش

يعرض كثيرا أن شخصا يمضي على ورقة فلنا أنها تختص بأمر وهو تختص
(١٦٢ - رسالة التزوير في الاوراق)

بغيره وانما ينغش فيها بتدليس الذى يقدمها له كمن يكتب وثيقة دين
ويقدمها الشخص يوهمه بأنها عريضة مقدمة لاحدى جهات الحكومة فيضتم
أو يعضى عليها بحث العلماء فى هذه المسئلة وقالوا الا القليل منهم بأنها تزوير
لان اختراع المحرر صورة من صورته وهو غير الذى أراد صاحب الامضاء أن
يوقع عليه

ونحن نرجح هذا القول أيضا لان المادة (١٩٣) عمومية تشمل جميع طرق
التزوير التى ذكرت فى المواد السابقة عليها ومن تلك الطرق اختراع عقد
أو التزام لاحقيقة له نعم تلك طريقة أقل خطرا من غيرها اذ يكتفى لمنع ضرورها
مطالعة الورقة قبل التوقيع عليها الا أن هذه ملاحظة تصلح فى التشريع
لان تكون سببا فى تخفيف العقوبة لما فى الفعل من اهمال الجهنى عليه لكن
حيث ان القانون لم ينص على ذلك وجب تطبيقه كما هو أى على ما فيه من
الشدة وليت الواضع يلتفت الى هذه المسئلة فيدخل عليها ما تستلزمه طبيعتها
من التعديل فى العقاب والتغير فى الوصف فيصفها باختلاس الامضاء ويفردها
بعقوبة مخصوصة لانها فى الحقيقة صورة من صور المادة (٢٩٩) عقوبات مع
تغير فى الظروف

أما اذا كان الموقع على الورقة يعلم ما فيها وكان الغش والتدليس مقتصرا فى
تفهيمه بأنه ينبغي له التوقيع عليها ككتاب يحمر تصريحاً بالاجازة ويدسه
لرئيسه بين الاوراق فيختمه ارتكائاً على أمانة الكاتب وكان المنتفع من
هذه الاجازة لاحقه فيها فلا تزوير بل يوجد غش فقط من الكاتب يعاقب
عليه اداريا كما قضى به النقض والابرام فى ١٥ مايو سنة ١٨٥٧
(راجع أحكامه فى ١٨ اغسطس سنة ١٨١٤ و ٢٦ اغسطس سنة ١٨٢٤
و ٣ يولييه سنة ١٨٢٩ و ٣ مايو سنة ١٨٥٠)

التزوير الواقع من الأزواج اضراراً بأزواجهم

أو من الأقارب اضراراً ببعضهم

قدّمنا أن التزوير إنما هو في الحقيقة سرقة لكونه يضر بحال المجنى عليه من غير علمه ومعلوم أن الاختلاسات الحاصلة من الأزواج اضراراً بأزواجهم ومن بعض الأقارب اضراراً بأقاربهم لا يعاقب القانون عليها كما جاء في المادة (٢٨٦) عقوبات وحينئذ هل يسرى ذلك الحكم على التزوير ان وقع في هذه الظروف قال مسيو (فستان هيلي) انه لا عقاب لان التزوير سرقة بظروف في الحقيقة ومهما كبرت جرميتها فلا عقاب عليها اذا وقعت من الأقارب فكذلك التزوير ومخالفة بقية العلماء ومعهم النقض والابرام وقد بنى المجلس رأيه على وجود مادة السرقة في باب الجنائيات المضرة بالأفراد وعلى وجود التزوير في الجرائم المضرة بالنظام العام ولا يجوز أن يتعدى الخصوص الى العموم ونرى الكل مصيباً في رد مذهب مسيو (فستان هيلي) اذ السبب الذي انتقله في القول بعدم العقوبة قاصر لا يتناول الا التزوير الذي يقصد منه اختلاس المنقول أما الذي يراد به أخذ عقار فلا يدخل تحت تلك العلة لان العقار لا يسرق كما هو معروف وزد على ذلك أن عدم عقوبة السارق اذا كان زوجاً أو قريباً للمسروق منه من الدرجة المنصوص عليها في القانون حكم استثنائي مخالف للقواعد ومشكوك في صحته من حيث التشريع ولما كان الاستثناء ينحصر فيما وضع له وجبت عقوبة التزوير مهما كانت النسبة بين الجاني والمجنى عليه

الى هنا تم الشرح في قواعد التزوير العمومية وأنواعه وبقي علينا أن نتكلم على استعمال الأوراق المزورة

في استعمال التزوير

من تأمل في أنواع التزوير المتقدم بيانها يجد أنها تجهيزات أو مهيئات لارتكاب

جريمة من الجرائم كسواء الة نارية استعدادا للقتل أو سلم للسرقه وغير ذلك فأحوال التزوير السابقة معدّات يتحصل بها محضرها على الغاية التي ينويها ولهذا كان من الشاذ أن يجعل ذلك العمل جريمة قائمة بناتها يعاقب مرتكبها بعقوبة مخصوصة لان الاصل أن لا يعاقب المرء على عمل الا اذا شرع فيه أو أتمه وتحرير الورقة ليس شروعا في أخذ مال الغير بلا حق ولا هو ذلك الاخذ بعينه

ومن هنا كان اختلاف الشرائع عند الامم في (فرنسا) و (ايطاليا) و (بريطانيا) تقضى بتفرقة العليين التزوير والاستعمال جريا على قوانين الرومانيين منذ القدم ويتبع ذلك قوانين (النمسا) و (بافير) و (صاقص) و (هانوفر) وأما قوانين (باد) و (هيس) و (دورتا نبرج) فلا تعتبر التزوير حاصلا الا بالاستعمال وجاء في قانون (برنسويك) أن التزوير في محررات أحد الناس لا يتم الا بالاستعمال وأما التزوير في الاوراق الرسمية فيتم بمجرد تحريرها أو تقليدها ولا حاجة للاستعمال في توقيع العقاب ويشترط قانون (روسيا) الاستعمال في التزوير المادى وقد جاء القانون الالماني الناصح لهذه القوانين كلها مؤيدا لمذهب قوانين (برنسويك) القائل بالتفريق بين التزوير الرسمى والتزوير في محررات أحد الناس

وجرى قانوننا على مذهب الكثرة ففرق بين التزوير وبين الاستعمال مطلقا أى من غير فرق بين الرسمى منه وغير الرسمى وجاء في المادة (١٩٢) عقاب من يستعمل الاوراق المزورة الرسمية وجاء في كل مادة من المواد (١٩٣) وما بعدها نص مخصوص على استعمال الاوراق المذكورة فيها

ومن رأينا أنه مصيب في هذا التفضيل لان صعوبة التزوير في ايجاد المحرر على غير الحقيقة رسميا كان أو عرفيا وأما استعماله فسهل وقد يجوز

أن يحصل بدون ارادة صانعه كأن نوفي وأخذ الورقة تلك الورقة المزورة فاستعملوها أو كتمويل لغير مسمى على أحد البنوكه أضاعه محتترعه فالتقطه غيره هذا فضلا عن مرور زمن طويل في الغالب بين التزوير والاستعمال وذلك يدعو الى ضياع الادلة أو ضعفها والاستعمال لا يعاقب عليه الا اذا كانت الورقة مزورة فاذا صعب اثبات ذلك كان المستعمل في مأمن من العقوبة
ينج مما تقدم

أولا - ان البراءة من التزوير لا تقتضى البراءة من الاستعمال كما أن عدم الاستعمال لا يستلزم أن يكون المتهم غير مزور
ثانيا - سقوط الحق في إقامة الدعوى على التزوير بمضى المدة الطويلة لا يمنع من إقامة الدعوى على من استعمل الورقة المزورة

ثالثا - لكل جريمة من هاتين الجريمتين اشتراك مخصوص فالاشتراك في التزوير لا يكون مشتركا في الاستعمال حتما والمشارك في الثاني لا يعد مجرما في الاول مطلقا

رابعا - يصح الشروع في التزوير كما يصح في الاستعمال
خامسا - التزوير جريمة وقتية أى أنها تتم بعمل واحد هو كتابة المحرر والاستعمال كذلك يتم بتقديم الورقة الى الجهة المختصة بنظرها كإبرازها مستندا في الدعوى لكن يجوز تكرار الاستعمال

سادسا - تكرار الاستعمال قد يؤدي الى أعمال متعددة كاستعمال الورقة الواحدة في قضيتين أو في شأين مختلفين وقد يكون الغرض منه أمرا واحدا كاستعمال الورقة الواحدة مرارا في قضية واحدة بأن قدمت الى المحضر ثم الى المحكمة ثم الى الاستئناف ففي الحالة الاولى يتكرر العقاب وفي الثانية يكون واحدا لان تكرار الاستعمال حصل لغاية واحدة هو كسب الدعوى

سابعاً - محو الحرر المزور بحرفة مخترعه لا يجوز جرمته لان الجناية تمت قبل المحو فهي باقية وان فقد الحرر الآن ذلك يخفف كثيراً من العقوبة وسحب الورقة المزورة بعد استعمالها أو التنازل عنها بعد التمسك بها لا يثنى وجوب العقاب لان الجناية تمت بالتقديم أو التمسك فلا يكفرها الا العقوبة عليها أو سقوط الحق في اقامة الدعوى من أجلها

ثامناً - سوء القصد ثابت بذاته عند المتهم بالتزوير فلا حاجة لاقامة دليل مخصوص على ذلك الا اذا كان التزوير معنوياً كما يبناه من قبل والسبب في هذا أن المخترع يعلم بالطبع أن فعله غير حقيقي وهو يريد مع ذلك لكن سوء النية عند مستعمل الورقة المزورة مفقور الى الدليل ان كان ذلك المستعمل غير المزور اذ يجوز أن يكون قد تلقى الورقة بحسن ظن واستعملها ولذا وجب على النيابة اقامة برهان خاص على علم المتهم باستعمال أوراق مزورة بذلك التزوير وهذا هو السبب في نصريح القانون بوجوب ذلك الشرط كما جاء في المادتين (١٩٢ و ١٩٣ عقوبات) وغيرهما

طرق الاستعمال

احاط القانون في التزوير فين كفياته بيان حصر ولكنه لم ينح هذا النحو في الاستعمال فأهمل طرقه وصار الامر موكولاً فيها الى عهدة القضاة فلهم أن يقدروا الافعال المنسوبة الى المتهم ويحكموا بانها استعمال أولاً وليس من الواجب عليهم أن يثبتوا في أحكامهم وقائع الاستعمال وظروفه بل يكفي أنهم يذكرون فيها ملخص التهمة ويصرحون بأن المتهم قد استعمل الورقة المزورة وهو عالم بتزويرها ومع هذا فنالك في القضاء أن تعين أفعال الاستعمال وتوضح الطريقة التي نسب الى المتهم ارتكابها استيفاء للموضوع ودفعاً للشك والابهام ومن هنا يتبين أن النقض والابرار الذي يبنى على عدم ذكر الواقعة في الحكم من حيث وصف أعمال الاستعمال غير مقبول

(حيث ان محكمة الاستئناف (أو محكمة الجنايات) (يلاحظ أن الجنايات عندهم لا تستأنف) لم تكن ملزمة ببيان أفعال مخصوصة للاستعمال ولم تخطئ في كونها اكتفت بقولها ان المتهم استعمل أوراقا زورها لان القانون عاقب على الاستعمال من حيث هو بدون شرط ولا قيد

وحيث انه ينتج من ذلك أن الاستعمال يقع بأى طريقة كانت وبأى كيفية مهما تنوعت وانه لا يجب في أمر الحالة أن يبين قطعاً وقائع الاستعمال (نقض وإبرام ٢٠ يولييه سنة ١٨٢٨)

والمقصود بالوقائع هنا الكيفيات المخصوصة للفعل الذى أسند الى المتهم لان ذكر الفعل واجب والالكان الحكم صادراً بعقوبة متهم لم ينسب اليه ارتكاب أمر معاقب عليه

ومعنى ماتقدم أنه لا حرج على القضاة في اعتبار أى فعل من الأفعال استعمالاً لكن من الظاهر أنه يجب عليهم ذكر الفعل المسند الى المتهم جرياً على القواعد العمومية من أن كل حكم يجب أن يكون مبني على الواقعة الصادر فيها والاستعمال هو دفع الورقة المزورة في الغرض الذى وضعت لاجله أو هو تنفيذ الغرض الذى حررت فيه الورقة المزورة بواسطتها فتقديم ورقة مزورة للمحكمة وإعطاء السند المزور الى المحوّل عليه ليدفع قيمته وإعطاء كاتب العقود عقداً مزوراً للنتفع منه وهكذا كلها أعمال استعمال في التزوير

شروط الاستعمال

يجب في عقوبة استعمال الأوراق المزورة شرطان أن تكون الورقة المستعملة مستعملة لشروط التزوير وأن يكون مستعمل تلك الورقة عالماً بكونها مزورة فأما الشرط الاول فبديهي اذ لو لم يكن صنع الورقة معاقباً عليه فلا وجه للعقوبة على استعمالها فاذا كانت الورقة مثلاً لا تصلح أن تكون مبدأً لحق من الحقوق

ولا هي توجد نسبة قانونية بين اثنين فاستعمالها لا يعاقب عليه اعدم توفر أحد شروط التزوير وهو الضرر

كذلك من زور صورة غير رسمية من عقد محفوظ عنده واستعمل تلك الصورة لا يعاقب لان الخصام لا يمكن قيامه الا على مقتضى العقد الاصلى

كذلك استعمال قائمة حساب مزورة لا يعاقب عليه اذ قدّمنا أن قوائم الحساب التي تقدم من التجار والصناع لمدينهم لاتعدّ مزورة مهما كانت مخالفتها للحقيقة لانها ليست ملزمة للمدين بدفع قيمتها من غير أن يتحققا ويتبين صحتها ومن هنا وجب أن يثبت في مواجهة المتهم بالاستعمال أن الورقة مزورة وأنها رسمية أو عرفية على حسب الاحوال

أما الشرط الثانى فهو علم المتهم بتزوير الورقة التي استعملها لانه لو لم يكن عالما لفقد أحد أركان التزوير وهو العمد ولا محل لهذا الشرط اذا كان المتهم بالاستعمال هو مرتكب التزوير كما قدّمنا

يؤخذ هذان الشرطان من نص المواد (١٩٢ ١٩٣ و ١٩٥) وبالاخص من المادة (٢٠١) عقوبات (جاء في المادة ١٩٢) (من استعمل الاوراق المزورة المذكورة في الثلاث مواد السابقة) هذا هو الشرط الاول أى وجوب اثبات أن الورقة مزورة ثم أضافت (وهو يعلم تزويرها) وهو الشرط الثانى وكذلك كان نص المادة (١٩٣) اذ يقول (أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها) وأما المادة (١٩٥) فقد خالفت هاتين المادتين في التعبير حيث نصت (كل من صنع تذكرة مرور مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كلت صحيحة في الاصل أو استعمل احدى الاوراق المذكورة) ولم تنصف (وهو يعلم بتزويرها) وظاهر هذا التعبير عدم اشتراط العلم مع أن ذلك محال لمخالفته للقواعد الكلية اذ لابد في كل جريمة من العمد الا لمخالقات والجح بشرط النص الصريح كالقتل

الخطا والجرح الناشئ عن دعوة أو عدم انتباه ولعل الواضع اكتفى بذكر العلم مرتين في المادتين (١٩٢ و ١٩٣) وأهمله في المادة (١٩٥) لوضوحه بالضرورة وتأكد لنا ذلك من المادة (٢٠١) حيث قضت بأن عقوبة الاستعمال لانتجب الا اذا تفرع علم المتهم بالتزوير

لم يأت ذكر الاستعمال في المادة (١٩٤) لتعذر وقوع استعمال الورقة التي نصت عليها كما هو متعذر في حالة المادة (١٩٦) وأما المادة (١٩٧) فظاهر أنها تختص بعقوبة الموظفين على التفريط في وظائفهم لكن سبب سكوت المادتين (١٩٨ و ١٩٩) عن ذكر الاستعمال ليس بظاهر ويحتمل أنه ملاحظة كون الشهادات المذكورة فيهما خصوصية أى صادرة باسم شخص معين معروف في العادة فلا فائدة لتغييره في استعمالها اللهم الا اذا اتفق الاسم والزمان وهو نادر لا يلتفت اليه

عقوبة الاستعمال

رتب القانون عقوبة الاستعمال ثلاث درجات الاولى خاصة باستعمال الاوراق المزورة الرسمية فقضت المادة (١٩٢) أنها الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن المؤقت بحيث لا تزيد عن عشرين من غير تمييز بين الموظف وغيره وجرى في ذلك على مذهب القائلين بأن استعمال الاوراق المزورة لا يستلزم سوا في النفس مثل تزويرها وهو مخطئ في ذلك لان الضرر كل الضرر في استعمال الاوراق المزورة وكما قال العلماء ان كان المزور بارعا في الاختلاس فالنهي يستعمل الورقة المزورة عظيم الجرامة وقد تقدم لنا بيان هذا الخطا بعبارة أوضح في القسم الاول من هذه الرسالة فليراجع

والعقوبة الثانية هي التي ذكرت في المادة (١٩٣) المختصة باستعمال أوراق احاد التماس المزورة وقد سوى القانون في هذه المادة بين عقوبتي الاستعمال (١٧٢ - رسالة التزوير في الاوراق)

والتزوير جرياً على مذهب الجمهور وطبقاً لمقرره شرائع الأمم العظيمة كإيطاليا وإنكلتره وفرنسا وألمانيا وغيرها وهو مصيب كما مر وفي هذا أيضاً بيان لاضطراب مذهب قافونا في بيان التزوير وعدم تمسكه بمبدأ واحد والثالثة هي العقوبة المنصوص عليها في المادة (١٩٥) وحكمها حكم المادة (١٩٣) من حيث المساواة بين المزور والمستعمل في العقاب

بقي علينا أن نبحث في عقوبة من يستعمل الورقة المزورة بعد أن يكون قد زورها بنفسه ونلاحظ أولاً أنه قد يمر زمن بين التزوير والاستعمال يكفي في سقوط حق إقامة الدعوى على الأول دون الثاني ولا خلاف في صحة إقامتها على الاستعمال بعد قوات وقتها بالنسبة إلى التزوير إنما النظر وارد فيما إذا كانت مدة سقوط العقوبة على التزوير لم تمتص بعد واستعملت الورقة هل يجوز فصل الفعلين ونسبة كل واحد منهما على حدة إلى المتهم الواحد أو يجب الجمع وإقامة الدعوى وفي حالة الجمع هل تقام الدعوى على التزوير أو على الاستعمال وجوباً أو أن النيابة تكون مخيرة في طلب عقوبة أحد الأمرين وفائدة البحث ظاهرة في الأوراق الرسمية لأن عقوبة التزوير فيها أشد من عقوبة استعمالها خصوصاً إن كان التزوير مغنوباً كما علمت

قال (جارو) لا ينبغي التوسع إلى حد القول بوجوب معاقبة الشخص الواحد مرتين لكونه زور ورقة ثم استعمالها لأن السبب في عقوبة التزوير هو ارتكاب الجريمة بنية الانتفاع منها والاستعمال بالنسبة للمزور إنما هو إتمام غرضه منه فالتزوير والاستعمال في هذه الحالة هما تنفيذ مقصد جنائي واحد وعلى هذا فلا يعاقب المزور الذي استعمل الورقة الأعقوبة واحدة وأنى بقانون البلاد الوطنية لئلا على مذهبه لأنه صرح بذلك في الفقرة الثانية من المادة (٥٦) حيث قال (لإيعاقب من ثبت عليه جريمة التزوير أو تزيف النقود

وجريمة استعمال ذلك العقوبة واحدة) ثم قال المؤلف في موضع آخر انما يجب أن يوجه الى العدول سؤالان عن جرمية التزوير وعن جرمية الاستعمال اذا نسبتا لمتهم واحد ولا ترادف في الاجابة نقياً أو إيجاباً على السائلين كما لاتناقض في اثبات أحدهما ونفي الآخر ثم حكى المؤلف عن بيان أى العقوبتين يجب الأخذ بها في هذه الحالة وسكوته غير ظاهر لان قانونهم لم يستويين عقوبتي التزوير والاستعمال بل شدد عقوبة الاولى فجعلها الاشغال الشاقة المؤقتة ان كان التزوير رسمياً وعاقب على استعمال تلك الاوراق بالاشغال الشاقة المؤقتة فقط

وأما بقية المؤلفين فلم يتعرضوا الى هذا الموضوع ونحن لافواظ (جارو) على مذهبه علماً وان كنا نستحسن نتيجته علماً لان جرميتي التزوير والاستعمال منفصلتان عن بعضهما كل واحدة قائمة بذاتها غير مرتبطة بالثانية فان زور أحدهم ورقة وعوقب على هذا التزوير واتفق أن الورقة بقيت عنده أو تحصل حليها قبل اعدامها ثم استعمالها بعد أن وفي عقوبته الاولى فهو معاقب بلاشك على هذا الاستعمال وبديهي أن القضاة لا يكتفون بعقوبته الاولى لما في ذلك من مخالفة القانون على أن الجرميتين لا يمكن وقوعهما في آن واحد وبني اختلافت أزمنة الافعال المتنوعة عدت جرائم متنازعة عن بعضها ولزممت العقوبة على كل منها نتج من هذا أن من استعمال ورقة هو الذي زورها يعاقب مرتين

نعم في العمل يصعب الحكم على شخص واحد بعشرين سنة لكونه زور عقداً رسمياً وبمثابته لكونه استعمالاً ولذلك يجب التخفيف فيحكم بخمس وخمس لكن لا يحكم بعشرة على واحدة اكفاء بها عن الثانية وأصحاب مذهب التغليب يقولون بتطبيق أشد العقوبتين لكن قانوناً لم يقض بهذا المذهب وان حكمت به المحاكم أحياناً وليس من موضوع رسالتنا البحث فيه

أمثلة على ما تقدم

مثال الفصل بين جرمي التزوير والاستعمال

اتهم الشيخ محمد عبدالله فاطر زراعة فلو صنا بدائرة سعادة حيدر باشا يكن باختلاس مبلغ ٩٨٩٦ قرشا وتزوير سند بمبلغ ستين جنيا على حسين افندى غيث وحكمت عليه محكمة بنى سويف الاهلية في ٢٠ يونه سنة ١٨٩٢ بالمحبس ستة شهور وبغرامة في جنحة الاختلاس طبقا للمادة (٣١٥) وبالمحبس سنة واحدة في جنحة التزوير طبقا للمادة (١٩٣) عقوبات

أيدت محكمة الاستئناف هذا الحكم في ١٤ ديسمبر سنة ٩٢ فرفع عنه نقضا واراما وادعى من جهة تهمة التزوير أن السند مؤرخ في سنة ١٦٠٢ قبطية والبلاغ تقدم في سنة ١٦٠٦ فيكون مضى أربع سنوات وهذه مدة كافية لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية فقطت محكمة النقض والابرار بالغاء حكم محكمة الاستئناف في ٢٥ فبراير سنة ٩٣

(حيث ان المادة (١٩٣) من قانون العقوبات جعلت التزوير واستعمال الجرمين مختلفين يعاقب فاعل احدهما ولولم يفعل الجريمة الاخرى ولم يعتبر القانون أن تغيير الحقيقة باحدى الطرق المتوه عنها في القانون شروع في التزوير واستعمال الورقة المزورة متم له أى أنه لم يشترط لوجود جريمة التزوير والعقاب عليها أن تغير الحقيقة وأن تستعمل الورقة المغيرة بل اعتبر أن تغيير الحقيقة ككاف لوجود جريمة التزوير والمعاقبة عليه مادام التغيير حصل بالكيفيات المدونة في القانون ولولم تستعمل الورقة المغيرة حقيقةا وجعل استعمال الورقة المزورة جريمة أخرى خاصة يعاقب عليها مرتكبها مادام يعلم تزويرها ولولم يكن هو الفاعل للتغيير

وحيث ان جريمة التزوير هي جريمة وقتية منقطعة بمعنى أنه بمجرد انتمام

التغيير يعتبر أن زمن ارتكاب الجريمة انقطع ولا يتجدد هذا الزمن بدوام وجود الورقة المزورة بخلاف جريمة الاستعمال فان زمن ارتكابها يبقى مستمرا مدة تجدد دوران الاستعمال أى فلا ينقطع زمن ارتكاب الجريمة الا بانقطاع الاستعمال

وحيث ان مضي المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى يبدأ من اليوم الذى ارتكبت فيه الجريمة لامن اليوم الذى حصل فيه العلم بوقوعها متى كانت الجريمة وقتية منفصلة

وحيث انه ثابت من حكم المحكمة الابتدائية والاستئنافية أن الدعوى العمومية أقيمت على مقدم النقض والابرار بالنظر لجريمة التزوير لابلانظر لاستعمال ورقة مزورة

وحيث انه ثابت من أوراق الدعوى ومن الحكم المطعون فيه أنه قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات من يوم ارتكاب الجريمة الى يوم تقديم البلاغ واقامة الدعوى وهى بخسة يسقط الحق في اقامة الدعوى بها بمضى ثلاث سنين

وحيث ان محكمة الاستئناف أخطأت في تطبيق القانون ولذلك يتعين الحكم بالغاء حكمها وبرائة ساحة مقدم النقض والابرار

مثال آخر

يجب أن تكون الورقة المستعملة مزورة في الاصل

تقررت إدانة أحدهم بكونه استعمل صورة من ورقة رسمية مكتوبة في اعلان أحد المخضرين وهو يعلم أنها غير حقيقية وحكت عليه محكمة الجنايات بعقوبة الاستعمال فأبطل النقض والابرار حكمها

(حيث ان التزوير المعاقب عليه هو الذى يحصل في ورقة يجوز أن تكون مبدأ لحق من الحقوق

وحيث ان جريمة الاستعمال تستلزم وجود هذه الصفة في الورقة التي استعملت
وحيث ان التزوير الذي حكم على المتهم من أجل استعماله حاصل في صورة
ورقة مكتوبة في اعلان أحد المحضرين لافي صورة رسمية من الورقة الاصلية
ولا في تلك الورقة عينها

وحيث ان هذه الصورة لاتصلح أن تكون مبدءاً لحق من الحقوق اذا الذي
يعوله عليه هو الورقة الاصلية أو صورة مصدق عليها أنها طبق الاصل
وحيث ان الورقة التي حصل نظرها أمام المحكمة لا يمكن أن يقال بانها تشتمل
على تزوير معاقب عليه فلا استعمال حينئذ ولا عقوبة على الاستعمال)
٢ سبتمبر سنة ١٨١٣

مثال الضرر الممكن في الاستعمال

زور بعضهم سندات تحت الاذن ولما استحققت دفعها اصاحب فقدمها للبلدين
وهو يعلم تزويرها ليدفع قيمتها فاشتبه فيها وأقيمت الدعوى العمومية وقررت أودة
الاتهام إدانة المتهم في جريمة الاستعمال فرفع نقضا وإبراما محتجا بأن الضرر
لم يحصل بمجرد تقديم السندات وأنه ما كان يعلم تزوير الامضات فرفض
(حيث انه لا يلزم في جريمة التزوير أن يكون الضرر محققا بل احتماله كاف
في توقيع العقاب

وحيث ان مجرد تقديم السندات يحتمل حصول ضرر للبلدين اذ يجوز أنه
لا يقف بمجرد الاطلاع على تزوير امضائه فيدفع المبلغ
وحيث ان زعم المتهم بأنه يجهل تزوير الورقة وقت تقديمها غير مقبول لكون
العلم ثابتا من قرار أودة الاتهام وهذا الثبوت من الوقائع التي لا يطعن في
الاحكام بسببها أمام النقض والابرام) ٥ أغسطس سنة ١٨٩٢

مثال الضرر الممكن

وقع في يد بعضهم سندات تحت الاذن مزورة فحولها لآخرين وقبض منهم

قيمتها وظهر التزوير فأحيل الى محكمة الجنايات وادعى أمام النقض والابرار
عدم وجود الضرر فرفض طلبه
(حيث انه ثابت من الوقائع ومن السندات نفسها أن المتهم استولى قيمتها من
حوال اليهم
وحيث انه على فرض عدم استيلائه قيمتها فالضرر جائز الوقوع متى حصل
التعامل بالسندات المذكورة) ١٧ سبتمبر سنة ١٨٩١
ولقد تفسر علينا ايجاد مثل حكم فيه بالشروع في الاستعمال لكونه نادرا
ولأن الفصل بين الفعل والشروع فيه يكاد أن يكون ذهنيا فقط
هذا مايسره الله في هذا المقام ونسأله أن يكون نافعا مفيدا للعموم والمجد لله في
المبدء والختام

يقول خادم تصحيح العالوم بدار الطباعة الزاهية الزاهرة بيولاقي مصر
القاهرة الفقير الى الله تعالى محمدا الحسيني أعانه الله على
أداء واجبه الكفائي والعيني

تم طبع هذه الرسالة البهية بالمطبعة الاميرية بيولاقي مصر المعزية على ذمة
مؤلفها الجنب الامجد والملاذ الاسعد حضرة أحمد بك فتح زغلول حفظه
الله وذلك في ظل الحضرة الفخيمة الخديوية وعهد الطلعة الدورية العلية من
بلغت رعيته بيركته غاية الاثمان حضرة أفندينا المعظم عباس باشا حلي الثاني
ملحوظا هذا الطبع الجليل ينظر من عليه أخلاقه تنى حضرة وكيل
المطبعة الاميرية محمد بك حسنى في أواخر شهر شوال عام اثني
عشر يعد ثلثمائة وألف من هجر من خلقه الله على
أكل وصف صلى الله عليه وسلم وعلى
آله وصحبه وشرف

وكرم

Library of



Princeton University.

Princeton University Library



32101 066088319